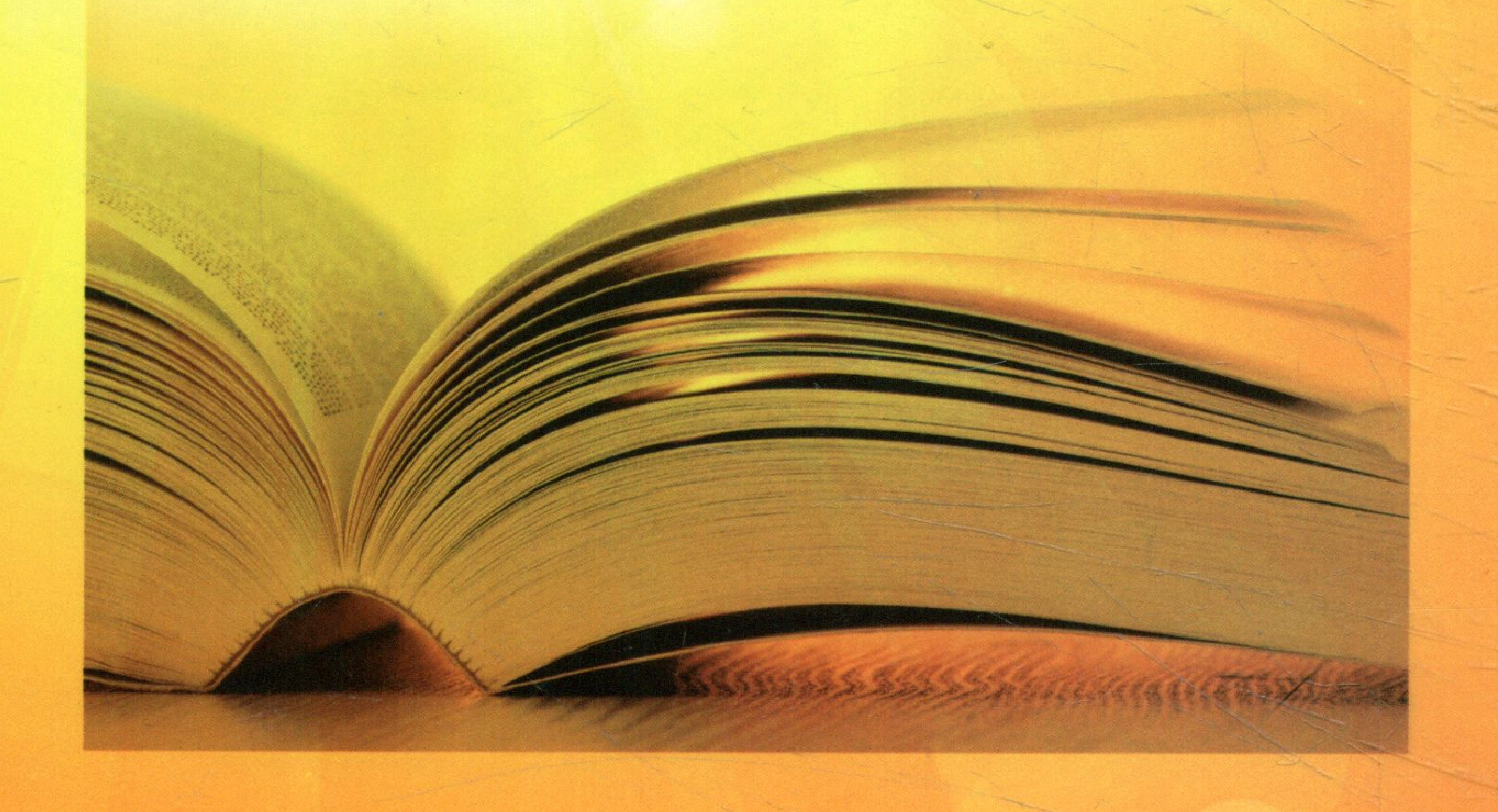
فلسفة اللغة والمنطق
دراسة في فلسفة
ستراوسن



الدكتور
السيد عبد الفتاح جاب الله



فلسفة اللغة والمنطق

دراسة فى فلسفة ستراوسن

فلسفة اللغة والمنطق
دراسة فى فلسفة ستراوسن

دكتور

السيد عبد الفتاح جاب الله



الطبعة الأولى

2014م



١٩٠

الله ، عبد الفتاح جاب

فلسفة اللغة والمنطق: دراسة في فلسفة ستراوسن/

عبد الفتاح جاب الله.ـعمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ .

(   ) ص.

ر.أ. : (١٢٢ / ١ / ٢٠١٤) .

الواصفات :/الفلسفة الإنجليزية//المنطق//اللغة/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN : 978 - 9957 - 33 - 390 - 4



مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس 00962 6 5337798

ص.ب 1527 تلاع العلي - عمان 11953 الأردن

e-mail : halwaraq@hotmail.com

www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
•	مقدمة	9
	الفصل الأول	
	نظرية المعنى	
1-1	تمهيد	19
2-1	نظرية الاستعمال فى المعنى	24
3-1	إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف	27
1-3-1	نظرية الأوصاف عند رسل	27
2-3-1	إعتراضات ستراوسن	32
4-1	المعنى والقصد الإتصالى	42
	الفصل الثانى	
	نظرية الصدق	
1-2	تمهيد	57
2-2	حوامل الصدق	60
3-2	نظريات الصدق	62
1-3-2	النظرية البراجماتية فى الصدق	62
2-3-2	نظرية الإتساق فى الصدق	65
3-3-2	نظرية الإطناب فى الصدق	67
4-3-2	نظرية التطابق فى الصدق	70

الموضوع		الصفحة
1-4-3-2	التطابق والذرية	71
2-4-3-2	صيغة أوستن	73
4-2	نظرية ستراوسن فى الصدق	74
1-4-2	إعتراض ستراوسن على صيغة أوستن	74
2-4-2	نظرية ستراوسن الأدائية فى الصدق	84

الفصل الثالث

الحقائق المنطقية

1-3	تمهيد	89
2-3	توصيف كواين للحقيقة المنطقية	92
3-3	معيار التطابق المطبعى وصعوباته	95
4-3	معيار التطابق المدلولى لقيم الصدق	99
5-3	معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولى للمحمولات	101
6-3	توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية	105

الفصل الرابع

اللاتماثل بين الموضوع والمحمول

1-4	تمهيد	113
2-4	التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى	115

الموضوع		الصفحة
3-4	اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب	124
1-3-4	اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى	124
2-3-4	اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب	127
4-4	صور أخرى للاتماثلات	131
5-4	إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب	133
1-5-4	إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى	134
2-5-4	إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب	138

الفصل الخامس

بين اللغة والمنطق: العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

1-5	تمهيد	145
2-5	الثوابت والمتغيرات	148
3-5	معانى ثوابت دوال الصدق	151
4-5	العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية	156
1-4-5	العلاقة بين ثابت السلب "~" وكلمة "ليس"	157
2-4-5	العلاقة بين ثابت الوصل "." وحرف العطف "و"	159

الصفحة	الموضوع	
162	العلاقة بين ثابت اللزوم "⊂" والعبارة الشرطية "إذا كان... إذن"	5-4-3
174	العلاقة بين ثابت التكافؤ "≡" وعبارة "...إذا كان وفقط إذا كان"	5-4-4
174	العلاقة بين ثابت الفصل "V" وعبارة "إما ... أو..."	5-4-5
183	• المراجع	

مقدمة

عادة ما تعرف فلسفة علم من العلوم بأنها بمثابة ما يقال عن هذا العلم، ولا يكون من بين قضاياه. ومن ثم فقد اهتم أغلب الباحثين فى فلسفة العلوم بعدة موضوعات من أهمها:

1- التحليل النقدى لبعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالعلم ومبادئه الأولى.

2- الحليل النقدى لمنهج البحث فى العلم ولبعض التطورات والمشكلات المتعلقة به.

3- تحليل ونقد بعض الفروض المسبقة (وخاصة الفروض الفلسفية) التى قد يأخذ بها العالم فى صياغة نظرياته وقوانينه العلمية.

4- التناول النقدي والتحليلي للغة العلم، والتعبيرات التي تصاغ فيها قضاياه.

وإذا توقفنا عند هذه الإهتمامات التي تنصرف إليها فلسفة العلم، فسوف نتبين أنها -على الرغم من تعددها وإختلاف مراميها- تتفق جميعها فى صفة مشتركة، وهي أنها تتناول العلم من خارجه وليس من داخله. أو بعباره أخرى أنها تقوم على عبارات تتكلم عن العلم وأولياته ومفاهيمه وفروضه المسبقه واللغة التي تساق فيها نتائجه، لكنها لا تتكلم عن موضوعات يهتم بها العالم نفسه. وبتعبير آخر، فإن فلسفة العلم تتكون من عبارات تقال عن about العلم، لكنها لا تكون هي نفسها عبارات علمية، أى لا تكون من بين عبارات هذا العلم، ومن ثم فهي عبارات لا تقال فى in العلم. وهكذا تكون فلسفة اللغة -إذا طبقنا هذا المعنى بالنسبة للغة بوصفها علما- هي كل ما يقال عن اللغة، لكنه لا يكون من بين ما يقال في علم اللغة[1].

1- عزمي إسلام، مفهوم المعني؛ دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، 1985، ص 11

وتُعد فلسفة اللغة موضوعا قديما قدم الفلسفة نفسها، إذ نجد أن أعاظم فلاسفة اليونان: سقراط وأفلاطون وأرسطو فى مقدمة الفلاسفة الذين أدركوا وبحثوا فى اللغة بوصفها مشكلة فلسفية. إلا أن هذا الفرع من الفلسفة قد إحتل مكان الصدارة مع مطلع القرن العشرين، ثم زاد الإهتمام به فى النصف الثانى من هذا القرن بدرجة جعلت البعض يصف الفلسفة فى القرن العشرين بـ" التحول اللغوى"، وهذا يعنى أن الفلسفة برمتها قد أصبحت فلسفة لغة وليس أدل على ذلك من قول فيلسوف القرن العشرين "فتجنشتين" (1889-1951) فى كتابه "رسالة منطقية فلسفية": "إن الفلسفة كلها عبارة عن نقد للغة"[1].

وفى سنة 1949 تحدث موريس ميرلوبونتى فى محاضراته بجامعة السربون عن أهمية البحث فى مشكلات اللغة، وأكد على أن محور الفكر الفلسفى قد تحول لصالح هذا البحث، كما عبر ميرلوبونتى عن أسفه تجاه معاصره جان بول سارتر لأنه لم يدرك هذا التحول الضرورى وظل يفلسف على النمط الديكارتى باحثا عن فلسفة للوعى[2].

وبعد ثمانية وعشرين عاما من هذا التاريخ تحدث ميشيل سير Serres إلى محرر إحدى المجلات العلمية بفرنسا عن وضع الفلسفة المعاصرة فقال: "مر علينا أكثر من عشرين عاما سادت فيها الفلسفة الإسمية، وكانت الموضوعات المحورية هى اللغة، والمقال، والكتابة، وأنساق العلامات"[3].

وتُعرف اللغة language – كما جاء فى المعجم الفلسفى- بأنها كل وسيلة لتبادل المشاعر والأفكار، كالإشارات والأصوات والألفاظ، واللغة ضربان: طبيعية

1- لودفيج فتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمى إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، الفقرة 4.0031، ص 83.

2- عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، الطبعة الثانية، دار الوفاء، الأسكندرية، 2004، ص8

3- المرجع السابق، ص 8

كبعض حركات الجسم والأصوات المهملة، ووضعية وهى مجموعة رموز أو إشارات أو ألفاظ متفق عليها لأداء المشاعر والأفكار[1]. وينظر إليها البعض بوصفها سلوكا يكتسب، والبعض الآخر يرى أنها غريزة نولد بها. وفريق يراها ظاهرا سطحيا قوامه التجليات المحسوسة، وفريق آخر يرى تحت هذا الظاهر السطحى "بنية عميقة" من علاقات الألفاظ والتراكيب والنصوص. وهناك أيضا من يرى اللغة وسيلة للتواصل، ومن يراها آلة للفكر ومرآة للعقل، كما يعرفها كواين Quine, W.V بأنها "فن إجتماعى".

ومن ثم فإذا كانت ماهية الفلسفة كامنة فى صياغة العلاقة بين الفكر والواقع على كافة المستويات، وإذا كانت اللغة هى فكر منطوق، إذن فإن فلسفة اللغة هى التى يكون بإمكانها التصدى لدراسة مرامى اللغة التى تصوغ أو تصور الواقع[2].

وإذا كان المنطق هو أعلى مستوى من مستويات الفكر، فإن وسيلتنا المثلى فى التعبير عن هذا الفكر هى اللغة. وتتميز اللغة بأن بها ألفاظا وحدودا وعبارات يحمل كل منها معنى محددا، وكلما إزداد تحديد معانى ألفاظ اللغة بدت العلاقة بينها وبين المنطق وثيقة[3]. كما أنه لن يكون للمنطق أى فائدة – سوى الفائدة الرياضية– إلا إذا كان مرتبطا بسياق لغوى واقعى، إذ تقول سوزان استبنج فى كتابها "مدخل حديث إلى المنطق": "يدرس المنطق كما لاحظنا طريقة تفكيرنا فى الأشياء، إلا أنه لا يمكن تناول هذه الطريقة بالدراسة دون النظر فى طبيعة الأشياء، كما أننا لا نستطيع أن نستطرد فى الدراسة دون استخدام إشارات أو علامات

1- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص162.

2- ظريف حسين، الفينومينولوجيا وفلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1996، ص5

3- محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2004، ص45.

تأخذ شكل الكلمات المكتوبة أو المنطوقة، تلك التى تكون فى نهاية الأمر ما نصطلح على تسميته باللغة[1].

وطالما أن المنطق هو العلم الذى يدرس الفكر وصوره المختلفة، واللغة هى المظهر الخارجي للفكر، وطالما أن الفكر -بوصفه عملية- يمكن التعبير عنها بألفاظ اللغة، ونقل أو توصيل هذا التعبير إلى الآخرين بنفس الكيفية، وطالما أن المنطق هو الذى يدرس الفكر من حيث قوالبه وصوره المختلفة، إذن يكون من الطبيعي ارتباط اللغة بالمنطق[2].

ولقد شغلت مشكلة الصلة بين اللغة والمنطق أذهان معظم الفلاسفة على مر العصور، إلا أنها تظهر واضحة عند فلاسفة التحليل المعاصرين مثل "جورج مور" و"رسل" و"فتجنشتين" ومدرسة أكسفورد المعاصرة* التى لا يرى فلاسفتها فى الفلسفة برمتها إلا تحليلا منطقيا للغة العادية. ويأتى فى طليعة هؤلاء الفلاسفة الفيلسوف والمنطقى البارز "بيتر فريدرك ستراوسن" P. F. Strawson.

1- Stebbing,S.; A Modern Introduction To Logic, Methuen & Co.LTD, London,1953, p.10

- نقلا عن محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، ص65.

2- عزمي إسلام، مفهوم المعني؛ دراسة تحليلية، ص 20

* مدرسة اكسفورد هى مدرسة تدعو إلى تحليل فلسفى يقوم على اللغة العادية باعتبارها اللغة الملائمة للأغراض الفلسفية، وأن الضرر يكمن فى الإنحراف عنها. وتدخل مدرسة أكسفورد ضمن التيار الثانى من تيارات فلسفة اللغة الثلاثة:

(1) التيار الأول: يمثله؛ فتجنشتين المبكر- الوضعية المنطقية- كواين دافيدسون. ويهتم هذا التيار ببحث العلاقة بين اللغة والعالم، ويذهب إلى أن اللغة مجرد تصوير للعالم.

(2) التيار الثانى: يمثله؛ فتجنشتين المتأخر- مدرسة أكسفورد- جرايس- سيرل. ويهتم هذا التيار ببحث العلاقة بين اللغة والمتكلم، ويذهب إلى بحث المعنى فى حدود قواعد الاستعمال اللغوى.

(3) التيار الثالث: وهو تيار فلسفة علم اللغة، ويمثله: تشومسكى وأتباعه كاتز وفودر

وقد ولـد بـيتر فريـدريك ستراوسـن P.F.Strawson فـى 23 نـوفمبر عـام 1919 بلندن، ولقد تلقى تعليمه بكلية القديس جـون بجامعـة أكـسفورد. وإذ ذاك قرأ الفلسفة والسياسة والإقتصاد، وحصل على شـهادة البكـالوريوس فـى الآداب عام 1940. أما سـيرته الذاتيـة فقـد حـدث لهـا إنقطـاع بـسبب نـشوب الحـرب، والتحاقـه بالخدمـة العـسكرية (1940-1946) وكانـت أول وظيفـة أكاديميـة لستراوسن هى اشتغاله كمدرس مساعد فى الفلـسفة بكليـة نـورث ويلـز North Wales (1946). وفى عام 1947 عُين محاضرا بجامعة إكسفورد، وظل يعمل بهـا لمدة عشرين عاما (1948-1968). وعندما تقاعد جلبرت رايل G.Ryle فى عـام 1968 خلفه ستراوسـن كأسـتاذا لفلـسفة الميتافيزيقـا. ولقـد كـان ستراوسـن هـو الأستاذ الزائـر فـى جامعـة ديـوك Duke (1955-1956)، والأسـتاذ الزائـر فـى جامعة برنـستون Princeton (1960-1972). ولقـد ألقـى عـدة محاضـرات فـى الجامعات والمعاهد فى الولايات المتحدة الأمريكيـة، كنـدا، المكـسيك، الأرجنـتين، الهند، إسرائيل، وعدد مـن الـبلاد الأوروبيـة. ولقـد مُـنح ستراوسـن العديـد مـن الألقاب عبر السنين، فقد كـان أول عـضو فـى الأكاديميـة البريطانيـة عـام 1960، وأول عضو أجنبى يحصل على الشهادة الفخرية من كلية القديس جون باكـسفورد عام 1973، ولقد كُرم ستراوسن فى الإحتفال الملكـى عـام 1977 تقـديرا لعملـه الفلسفى ودوره الأكاديمى.

ولقد أشتهر ستراوسن كعضو بارز ضـمن جماعـة الفلاسـفة الـذين صـاغوا لاكسفورد فلسفة وصفت بأنها "فلسفة اكـسفورد" Oxford Philosophy وجعلـت للغة العاديـة فلـسفة أطلقـوا عليهـا "فلـسفة اللغـة العاديـة" Ordinary Language Philosophy.

أما عن كتاباته فقد ألف ستراوسن عشرة كتب، كان أولها "مقدمة إلى النظريـة المنطقية" Introduction to Logical Theory (1952)، ناقش فيه السمات المنطقيـة للغة العادية والعلاقة بين هذه اللغـة والمنطـق الـصورى، وقـال بوجـود هـوة بـين الاثنين أوسع مما يُظن. وآخرها، على حد علمنا، كتاب "الوجود والهوية، ومقـالات

أخرى (1997) Entity and Identity, and Other Essays، بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات التى نشر بعضها فى كتبه. ومن أهم أعماله بصفة عامة وأكثرها شهرة مقال فى الأشارة (1950) On Referring وفيه يركز ستراوسن على نقد الجوانب الفلسفية لنظرية رسل فى الأوصاف المحددة.

ولفلسفة ستراوسن جوانب متعددة أهمها اللغة والمنطق والميتافيزيقا والعقل والأخلاق. إلا أن اهتمامنا هنا سينصب على فلسفة اللغة والمنطق على أساس أنهما يمثلان حجر الزاوية فى فلسفته، وترتبط بهما الجوانب الأخرى بروابط وثيقة. ومن أهم ما يميز فلسفة ستراوسن بوجه عام هى النزعة النقدية التى أتاحت له فرصة الإطلاع على الإتجاهات الفلسفية السابقة عليه وقراءتها قراءة جيدة محاولا نقدها وتفنيدها قبل وضع نظرياته الفلسفية. ومثال ذلك نقده لنظرية الأوصاف المحددة عند رسل ممهدا بذلك لنظرية الاستعمال فى المعنى. كذلك نقده لنظرية التطابق فى الصدق بصفة عامة وصيغة أوستن لهذه النظرية بصفة خاصة ممهدا لنظريته الأدائية فى الصدق. وكذلك نقده لتعريف كواين للحقيقة المنطقية محاولا تقديم تعريف ملائم للحقيقة المنطقية، وذلك من خلال إثبات أن معيار التطابق المطبعى هو المعيار الصحيح لتطابق الاستبدالات على عكس ما إعتقد كواين...إلخ.

ويعد هذا الكتاب محاولة لتوضيح العلاقة بين اللغة والمنطق، تلك العلاقة التي شغلت أذهان معظم الفلاسفة على مر العصور على وجه العموم، وستراوسن على وجه الخصوص. ومن أجل هذا الهدف جاء الكتاب في خمسة فصول:

الفصل الأول: وهو بعنوان (**نظرية المعنى**). بدأت فى هذا الفصل بإثارة السؤال: ما هو المعنى؟ مبينا كيف أن الإجابة عليه تمثل لب الفلسفة المعاصرة بصفة عامة، وفلسفة اللغة والمنطق بصفة خاصة. وقبل أن أعرض لنظرية ستراوسن الخاصة فى المعنى أشرت بشكل موجز إلى بعض أهم النظريات المعاصرة فى المعنى. وبعد ذلك أوضحت أبرز إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف

المحددة عند رسل، وذلك لتوضيح كيف أن هذه الإعتراضات كانت تمثل إنكاراً للنظرية الإشارية فى المعنى، كما أنها كانت تمثل إرهاصات مبكرة لنظرية الإستعمال. وأخيراً عرضت لنظرية ستراوسن الخاصة فى المعنى بشكلها المتطور (المعنى والقصد الإتصالى) موضحاً كيف أثبت أنه لا يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعنى اللغوى دون اللجوء إلى مفهوم القصد الإتصالى.

أما الفصل الثانى: وهو بعنوان **(نظرية الصدق)**. فقد بدأت فى هذا الفصل بتوضيح أهمية مفهوم الصدق، وكيف أن البحث فى الصدق يعد أهم أجزاء المنطق الفلسفى. ثم أشرت إلى أن السؤال المحورى الذى يجب أن يُطرح بشأن الصدق هو: ماذا يعنى لإحدى القضايا (الجمل – العبارات) أن تكون صادقة؟ وليس السؤال الشائع: ما هو الصدق؟ ثم أشرت بعد ذلك لحوامل الصدق مبينا أن حوامل الصدق تتعدد بتعدد النظريات المعبرة عن الصدق. وقبل أن أعرض لنظرية ستراوسن الخاصة فى الصدق فقد أشرت إلى أهم النظريات المعاصرة فى الصدق مثل النظرية البراجماتية، ونظرية الإتساق، ونظرية الإطناب، ونظرية التطابق، مبيناً موقف ستراوسن من نظرية التطابق بصفة عامة، وموقفه من صيغة أوستن التى قدمها لنظرية التطابق على وجه الخصوص. وأخيراً عرضت لنظرية ستراوسن الأدائية فى الصدق.

أما الفصل الثالث: وهو بعنوان (الحقائق المنطقية). فقد بدأت هذا الفصل بتوضيح أن الحقائق المنطقية هى إحدى نوعى العبارات التحليلية. ثم أشرت بعد ذلك إلى تعريف كواين للحقيقة المنطقية، وإعتراض ستراوسن على ذلك التعريف. ثم عرضت لمحاولة ستراوسن لتقديم تعريف ملائم للحقيقة المنطقية، وذلك من خلال إثبات أن معيار التطابق المطبعى هو المعيار الصحيح لتطابق الإستبدالات، وكذلك إثبات أنه ليس أى من معيار التطابق المدلولى لقيم الصدق ولا معيار الإتفاق (أو التكافؤ) المدلولى للمحمولات يصلح كمعيار ملائم لتطابق الإستبدالات.

أما الفصل الرابع: وهو بعنوان (**اللاتماثل بين الموضوع والمحمول**). فيتناول مشكلة من أهم وأعقد المشكلات التى واجهت المنطق الكلاسيكى ألا وهى مشكلة التمييز بين الموضوع والمحمول. ولقد بدأت هذا الفصل بالإشارة إلى تقسيم المناطقة الكلاسيكيين للقضية إلى موضوع ومحمول. ثم أوضحت بعد ذلك كيف أثبت ستراوسن العلاقة بين "الفرق بين الموضوع والمحمول" و"الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى". ثم عرضت لبعض اللاتماثلات التى يفترضها ستراوسن بين الموضوع والمحمول للتمييز بينهما مثل: اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى، واللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب، بالإضافة إلى بعض اللاتماثلات الثانوية الأخرى.

أما الفصل الخامس: وهو بعنوان (**بين اللغة والمنطق: العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية**). ففيه حاولت توضيح العلاقة بين اللغة والمنطق، مبينا أنه بالرغم من العلاقة الواضحة والوثيقه بين اللغة والمنطق، إلا أن ستراوسن يرى أن هناك هوة بين قوانين كل منهما. وهذا ما إتضح من خلال دراسة ستراوسن لمدى التماثل – من عدمه – بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية.

وفى النهاية أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته لي في هذا العمل وإظهاره على هذا النحو وكلي أمل ورجاء بأن يكون هذا الكتاب ذا إفادة وقيمة لكل قارئ وباحث.

دكتور

السيد عبد الفتاح جاب الله

الفصل الأول
نظرية المعنى

1-1 تمهيد

1-2 نظرية الاستعمال فى المعنى

1-3 إعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف

1-3-1 نظرية الأوصاف عند رسل

1-3-2 إعتراضات ستراوسن

1-4 المعنى والقصد الإتصالى



الفصل الأول
نظرية المعنى

1-1 تمهيد

يُعد مفهوم المعني من المفاهيم الأساسية في فلسفة اللغة، إذ أن توصيل المعني هو الهدف الرئيسي للغة، فالناس يتحدثون لكي يعبروا عن معني أفكارهم ويستمعون لكي يكتشفوا معني ما يقوله الآخرين. وبالتالي فبدون المعني لا تكون هناك لغة. ولكن ما هو المعني؟!

إن السؤال: ما هو المعني؟ من أهم الأسئلة التي ناقشها الفلاسفة بمختلف اتجاهاتهم منذ أقدم العصور وحتي وقتنا الحاضر، فلم ينفرد بدراسة هذا السؤال فلاسفة التحليل اللغوى والمنطقى وحدهم وإنما تناوله بالدراسة والتحليل فلاسفة آخرون مثل: الفلاسفة البراجماتيون، والفينومينولوجيون، وفلاسفة التأويل (الهرمنوطيقيون)، والبنيويون، والتفكيكيون... وغيرهم. وتمثل الإجابة عن هذا السؤال المحور الذي يرتكز عليه البحث الفلسفي علي مر العصور، وبصفة خاصة في القرن العشرين، وليس أدل علي ذلك من قول جلبرت رايل: "إن قصة الفلسفة في القرن العشرين تمثل بصورة كبيرة قصة لفكرة المغزي Sense أو المعني Meaning"[1]. كما نجده في مقالته "نظرية المعني" يصف الانشغال التام بنظرية المعني بأنه يمثل مرض المهنة في الفلسفة الأنجلوسكسونية والفلسفة النمساوية في القرن العشرين[2].

وفي ظل تعدد الفلاسفة والمناطقة الذين حاولوا تعريف المعني وتفسيره تعددت نظريات المعني وتعريفاته، ومن ثم لا نستطيع أن نجد إتفاقاً بين الفلاسفة علي تعريف موحد للمعني، وليس أدل علي ذلك من أن ريتشارد وأوجدن قد

1- Ryle, G., "Introduction", In the Revolution in Philosophy, by A.J. Ayer (and others), London: Macmillan & Co. Ltd. 1956, p.8.

2- Ryle, G.," The Theory of Meaning", In C. E. Caton (ed.), Philosophy and Ordinary Language, Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1963, p. 128.

وضعا في كتابهما "معني المعني" ما لا يقل عن ستة عشر تعريفاً للمعني، ذكرا أنها تمثل فقط أشهر هذه التعريفات[1].

ومن ثم فلا عجب أن نجد أن كل تعريف من تعريفات المعني المختلفة يجسد نظرية لها أنصارها وخصومها، وفيما يلي وقبل أن أعرض لنظرية ستراوسن الخاصة في المعني سوف أشير بشكل موجز إلي بعض نظريات المعني بشكل عام في فلسفة اللغة حتي يتسني لنا إدراك أهمية نظرية ستراوسن اللغوية التي تتخذ من مشكلة المعني أساساً لها.

يصنف ألستون Alston, W.P نظريات المعني، كما جاء في الموسوعة الفلسفية الحديثة، إلي ثلاث نظريات هي: النظرية الإشارية referential Theory، ونظرية الأفكار Ideational theory، والنظرية السلوكية Behavioral theory.

أ – النظرية الإشارية:

تعتبر النظرية الإشارية هي أبسط نظريات المعني وأكثرها وضوحاً، وإن لم تكن أكثرها صواباً. وتذهب هذه النظرية إلي أن معني التعبير هو الموضوع أو الشيء الذي يشير إليه، وأن ذلك الموضوع أو الشيء المشار إليه هو معني التعبير. وعادة ما يركز دعاة هذه النظرية علي إسم العلم proper name بوصفه الوحدة النموذجية للمعني. ففي حالة إسم العلم يبدو كل شيء بسيط، إذ نجد أن معني الإسم "جون" هو الرجل المسمي بهذا الإسم. وبتعميم هذا التفسير يمكن القول أنه لكي يكون لأي كلمة معني يجب أن تسمي، أو تُعين، أو تشير إلي شيء ما

1– ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975، ص 62

بخلاف نفسها[1]. وهذا يعني أن معني التعبير هو مدلوله (أو ماصدقه)، ومن ثم فإن التعبير الذي ليس له مدلول (أو ماصدق)، وفقا لهذه النظرية، لا يكون له معني.

وبالرغم من أن هذه الصيغة من النظرية شائعة في معظم الكتابات الخاصة بعلم الدلاله، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات، وذلك لأنه يمكن أن يكون لتعبيرين مختلفين نفس الاشارة، ولكن يكون لهما معاني مختلفة. وهذا ما يتضح من خلال مثال فريجه الكلاسيكي عن التعبيرين: "النجم الصباحي" و"النجم المسائي"، فهما يشيران إلي نفس الشيء – وهو كوكب الزهرة Venus – ولكن ليس لهما نفس المعني[2]. وبالتالي فمن الممكن وجود تعبيرات مختلفة يكون لها نفس المدلول (الماصدق) دون أن تكون لها نفس المعني.

ب– نظرية الأفكار:

تذهب نظرية الأفكار إلي أن معني اللفظ (الكلمة أو التعبير) هو الفكرة Idea المصاحبة للفظ في ذهن من يستخدمه، وكذا في ذهن من يسمعه حتي يتحقق الإتصال بين الأفراد. فالألفاظ عند دُعاة هذه النظرية تُستخدم في نقل و توصيل الأفكار من ذهن شخص إلي ذهن شخص آخر، وإن هذه الأفكار تكون هي معاني تلك الألفاظ. وهكذا يمكن تلخيص المقولات الأساسية للنظرية الخاصة بالأفكار فيما يلي:

1– أن اللفظ لا يكون له معني إلا إذا كانت هناك فكرة تصاحب استخدامه في ذهن من يستخدمه.

2– أن الفكرة هي معني اللفظ، وبالتالي يكون أي لفظين مترادفين حينما تتوحد الفكرة التي تصاحب استخدامهما في ذهن من يستخدمهما.

1- Edwards, P.(ed).,The Encyclopedia of Philosophy, Macmillan Publishing Co., Inc. & The Free Press, New York, vol.5, 1967, p. 234

2- Ibid, p. 234

3- أن الإنسان لا يكون قد ذكر معني اللفظ لشخص ما إلا حينما يبين لذلك الشخص الفكرة التي تصاحبه في ذهن من يستخدمه[1].

ولقد استطاعت هذه النظرية أن تفسر الصعوبات التي كانت تعترض النظرية الإشارية سالفة الذكر. وهي الحالات التي نتبين فيها ألفاظ ذات معني لكن بدون مدلول (ماصدق). لأن أساس المعني عند أصحاب نظرية الأفكار هو الفكرة الموجودة في الذهن (سواء كانت فحوى أو مفهوم) أثناء استخدام اللفظ، وليس المدلول أو الماصدق. وبالتالي فاللفظ يكون له معني طالما أن هناك فكرة تصاحب استخدامه في الذهن، بغض النظر عن وجود مدلول أو ماصدق له أم لا. فليس وجود الموضوع خارج الذهن شرطاً لقيام المعني عند دُعاة نظرية الأفكار[2]. والذي يأتي علي رأسهم "جون لوك".

ج- النظرية السلوكية:

تذهب النظرية السلوكية (أو نظرية المثير- الإستجابة stimulus – response theory) إلي أن التعبير يكون ذات معني إذا أعقب نطق المتكلم له استجابات سلوكية معينه لدي السامعين. وبالتالي يكون التعبيران مترادفين إذا كان نطقهما يعقبه نفس الاستجابات. وعلي هذا فإن إختبار المعني في هذه الحالة هو أساساً مسألة إختبار السلوك المرتبط بنطق التعبيرات[3]. ومن رواد هذه النظرية بلومفيلد Bloomfield- والذي يحدد معني التعبير بوصفه "الموقف الذي فيه ينطق المتكلم تعبير ما، وتعقبه استجابه معينة لدي السامع"[4].

1- عزمي إسلام، مفهوم المعني؛ دراسة تحليلية، ص 55- 56

2- المرجع السابق، ص 57

3- Cooper, D., Philosophy and the Nature of Language, Longmans, London, 1973, pp. 14-15

4- Bloomfield, L., Language, George Allen & Unwin Ltd., London, 1967, p.139

ويضع بعض فلاسفة اللغة تصنيفاً آخر لنظريات المعني، إذ يصنفونها إلي خمس نظريات هي:

أ- نظرية أفلاطون التي تقول أن المعاني هي النماذج الخالدة أو المُثل.

ب- نظرية لوك التي تقول أن المعاني هي الأفكار التي تدل عليها الكلمات.

ج- النظرية القائلة إن المعاني هي الأشياء التي نجدها في العالم ذاتها، أو أن معني الإسم هو مسماه.

د- نظرية فتجنشتين القائلة إن معني الكلمة هو مجموعة استخدامات الناس لها في اللغة العادية.

هـ- النظرية السلوكية التي تقول إن المعاني هي المنبهات التي تثير استجابات لفظية.

وهكذا نجد ثمة تشابه بين التصنيفين السابقين، لكن التصنيف الثاني يوحي بأن إحصاء نظريات المعني قد يستلزم الحديث عن نظرية المعني عند كل فيلسوف علي حده، وهذا أمر غير معقول[1].

كما نلاحظ أن التصنيفين السابقين قد أغفلا نظريات هامة في المعني، مثل نظرية التحقق عند الوضعية المنطقية التي تذهب إلي أن معني العبارة هو منهج التحقق منها سواء كان تحققا فعلياً أو تحققا ممكناً، والنظرية البراجمانية في المعني التي تقول، فيما يري بيرس، أن معني اللفظ أو العبارة هو الذي يوجه الإنسان أو يرشده إلي نوع السلوك أو الفعل، أي أن المعني في هذه الحالة ليس إلا مجموعة ما يمكن للإنسان أن يؤديه من سلوك أو أفعال، مسترشداً بالكلمة أو مهتدياً بالعبارة، ومن ثم فإن ما لا يؤدي إلي سلوك معين أو عمل ناجح في الحياة الخارجية، يصبح بلا معني، ويعبر بيرس عن ذلك بقوله إن معني الكلمة أو العبارة

1- محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار الوفاء، الأسكندرية، الطبعة الأولي، 2003، ص 96-97

إنما يقع بأسره في حدود دلالتها علي ما يمكن أن يؤدي في الحياة السلوكية بنجاح[1].

وفي ظل هذه التصنيفات المتعددة لنظريات المعني يمكن أن نركز إهتمامنا علي نظرية تعتبر من أهم نظريات المعني في القرن العشرين ألا وهي نظرية الاستعمال. ويعتبر فتجنشتين المتأخر هو أول من صاغ هذه النظرية، ثم طور فلاسفة إكسفورد، وخاصة ستراوسن، هذه النظرية وأضافوا إليها أبعاداً جديدة. وهذا ما سوف يتضح فيما يلي:

2-1 نظرية الاستعمال في المعني

ذهب فتجنشتين في كتاباته المبكرة، وخاصة كتابه "رسالة منطقية فلسفية" إلي القول بالنظرية التصويرية في اللغة والتي تفترض أن اللغة رسم أو تصوير للوجود الخارجي. وأن الإسم الوارد في القضية يمثل الشيء في الواقعة. بيد أن هذا التصور يبدو قاصراً لأنه لا ينطوى إلا علي جانب واحد من جوانب اللغة المتعددة ألا وهو التسمية. ولقد ترتب علي هذا التصور للغة تصور للمعني يفيد بأن معني الكلمة هو الشيء الذي تشير إليه[2]. وهذا التصور بالرغم من تضليله الفلسفي، فيما يري ستراوسن، إلا أنه يتلاءم مع بعض الكلمات أكثر من بعضها الآخر؛ فهو يتلاءم مع الأسماء العامة Commom names مثل: كرسى – خبز – أسماء الاشخاص، في حين لا يتلاءم مع الروابط المنطقية[3]. مثل (و- أو – إذا ... إذن – ليس) وغيرها، فهي لا تنطبق علي شيء في الواقع.

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 177

2- قارن: صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص 222 – 223

3- Strawson, P.F., Freedom and Resentment, and Other Essays, Methuen & Co. LTD, London, 1974, p. 134

وعندما حاول فتجنشتين التغلب علي هذا القصور في نظرته للغة، من خلال التحليلات التي قام بها للغة وخاصة في فلسفته المتأخرة، والممثلة في كتابة "بحوث فلسفية"، عثر علي حيلة جديدة هي "ألعاب اللغة"، بالإضافة إلي تشبيه آخر هو "الأداة"، فاللغة نشاط يرتكز علي استخدام الكلمات كأدوات، وهو يقدم تشبيه الأداة ليلفت إنتباهنا إلي تنوع استعمال الكلمات كما تتنوع الأدوات في صندوق مثلاً؛ أما بالنسبة لألعاب اللغة فإن فتجنشتين يقدم قائمة يدعونا فيها إلي تأمل كثرة هذه الألعاب في الأمثلة الآتية: إصدار الأوامر والإمتثال لها، ووصف المظهر الخارجي لشيء، والتقرير عن حادثه، وتأليف النكات وسردها، والتساؤل، والسب، والترحيب، والتوسل وهذا يعني أن اللغة لا تقوم بوصف الواقع أو تصويره فحسب؛ بل الصواب أنها تؤدي وظائف كثيرة متنوعة[1].

ولقد نتج عن فكرة "ألعاب اللغة" هذه نظرية جديدة في المعني هي نظرية الاستعمال. والتي تقوم علي إفتراض مؤداه أن معني الكلمة هو استعمالها في اللغة. والهتاف المشهور لفتجنشتين في ذلك هو "لا تسل عن المعني، بل سل عن الاستعمال" وهو يقصد بذلك أن معني الكلمة هو الطريقة التي تستخدم بها في اللغة العادية. وقد عبر فتجنشتين عن ذلك بقوله "إن معني الكلمة هو استعمالها في اللغة"[2]. ومن ثم فإن "معني الكلمة يتحدد بناءً علي الظروف المختلفة التي تستعمل الكلمة في حدودها"[3]. وهذا يعني أن معني الكلمة يختلف بإختلاف استعمالاتها.

ولقد إعترض بيتشر G.Pitcher علي هذه المطابقة بين معني الكلمة واستعمالها، إذ يذهب إلي أنه علي الرغم من أن المرء إذا عرف المعني لكلمة، فإنه

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص33.

2- Wittgenstein, L., Philosophical Investigations, Translated by G.E.M. Anscombe, 3rded., Blackwell, Oxford, 2001, Part I, Sec. 43, p.18

3- Ibid., Part I, Sec. 117, p.41

يعرف استعمالها أيضاً، والعكس بالعكس، فلا يزال من الممكن تماماً معرفة معني الكلمة مع أن استعمالها لم يعد يعرف بعد، ومعرفة الاستعمال دون معرفة المعني[1].

ولقد تبني معظم فلاسفة أكسفورد وغيرهم هذه النظرية كما وضعها فتجنشتين، وأضافوا إليها أبعاداً جديدة، إذ نجد أن ألستون W.Alston يجمع في بحثه "المعني والاستعمال" بعض التعريفات لبعض فلاسفة اللغة المعاصرين – فضلاً عن تعريفه هو – تهدف جميعها إلي توضيح العلاقة بين المعني والاستعمال، كالتالي:[2]

- يقول رايل G.Ryle: "إن فهم معني الكلمة أو العبارة هو معرفة كيف تُستعمل..."
- ويقول نويل سميث P.Nowell-Smith: "إن توضيح معني الكلمة هو شرح كيف تُستعمل".
- ويذهب إيفانس J.L. Evans إلي أن "معني الكلمة هو ببساطة مجموعة القواعد التي تحكم استعمالها والسؤال عن معناها هو السؤال عن تلك القواعد".
- وتري وارنوك G.J. Warnock أن "معرفة معني الجملة هو معرفة كيف تستعمل، ومعرفة في أي الظروف يكون استعمالها صحيحاً أو غير صحيح... وتكون الجملة ذات معني إذا كان لها استعمال، و نعرف معناها إذا عرفنا استعمالها".

1- Pitcher, G., the Philosophy of Wittgenstein, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p. 252

- وأيضاً؛ صلاح إسماعيل، التحليل اللغوى عند مدرسة إكسفورد، دار التنوير، بيروت، 1993، ص 294.

2- Alston, W.P., "Meaning and Use" in G.H. Parkinson (ed.), the Theory of Meaning, Oxford University Press, New York, 1968, p. 141

- كما يذهب ألستون نفسه إلي أن "فكرة معني التعبير اللغوى يمكن شرحها علي أساس استعمال هذا التعبير، أو علي أساس الطريقة التي يُستعمل بها التعبير من قبل مستخدمي اللغة".

أما عن فيلسوفنا "ستراوسن" فقد أظهر إرهاصات مبكرة لنظرية الاستعمال هذه فى كتاباته المبكرة، وخاصة مقالته "فى الإشارة" والذى يركز فيها على نقد أهم الجوانب الفلسفية لـ "نظرية الأوصاف المحددة " عند رسل، إذ أن نقده لهذه النظرية يمثل فى نفس الوقت انكاراً لنظرية المعنى التى تؤسس لها- وهى النظرية الإشارية التى ترى أن معنى التعبير هو الموضوع أو الشيء الذى يشير إليه، وأن ذلك الموضوع أو الشيء المشار إليه هو معنى التعبير... ولقد اكتملت صورة هذه النظرية (نظرية الاستعمال) عند ستراوسن فى كتاباته اللاحقة، وفيها ربط ستراوسن بين المعنى والقصد الإتصالى.

وسوف أبدأ بعرض أهم اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة عند رسل لتوضيح كيف أن هذه الاعتراضات كانت تمثل إرهاصات مبكرة لنظرية الاستعمال، ثم أعرض لنظرية ستراوسن فى المعنى فى شكلها المتطور (المعنى والقصد الإتصالى).

1-3 اعتراضات ستراوسن على نظرية الأوصاف المحددة

قبل أن أوضح إعتراضات ستراوسن علي نظرية الأوصاف عند رسل أري أنه لابد أن أقدم أولاً عرضاً موجزاً لأهم الملامح الرئيسية لنظرية الأوصاف.

1-3-1 نظرية الأوصاف عند رسل

لم تحظ نظرية من نظريات رسل بالإعجاب والتقدير بمثل ما حظيت به نظرية الأوصاف، فكثير ما يتم تقديم هذه النظرية على أنها من المنجزات الكبرى فى الفلسفة فى القرن العشرين، وعلى أنها المثال النموذجى للفلسفة، ومعلم فى تطور

الفلسفة المعاصرة، وأنها وضعت بداية الفلسفة التحليلية، وأنها جزء من المنطق الحديث[1].

ولقد كان غرض رسل من صياغة هذه النظرية هو تجنب التناقض الذى وقعت فيه نظرية الفيلسوف الألمانى "مينونج" التى تقرر- على حد تعبير رسل- أن أى عبارة دالة صحيحة من الناحية النحوية إنما تشير أو ترمز إلى موضوع Object. وبالتالى فمن المفترض أن "الملك الحالى لفرنسا" و"المربع المستدير" وغيرها هى موضوعات حقيقية. ومن المسلم به أن مثل هذه الموضوعات ليست موجودة، إلا أنها مع ذلك مفترضة كموضوعات[2]. إلا أن رسل يرى أن هذا الرأى من الصعب قبوله، واعتراضه الرئيسى هو أن تقرير مينونج على هذا النحو يعد خروجاً على قانون التناقض Contradiction، لأننا لو سلمنا بهذا الرأى لسلمنا، على سبيل المثال، بأن ملك فرنسا الحالى موجود وغير موجود أيضاً، وأن المربع مستدير وغير مستدير....إلخ. ولكن هذا الرأى لا يطاق، ولو أن أى نظرية يمكنها تجنب ذلك فمن المؤكد أن تكون مفضلة[3]. ويمكن القول إن اعتراض رسل هذا كان نتيجة مباشرة لمبدأه القائل: "إن الإحساس بالواقع يجب الحفاظ عليه حتى فى أكثر الدراسات تجريداً"[4].

ويعتقد رسل أن السبب الذى أدى إلى إفتراض موضوعات غير واقعية هو أن بعض المناطقة قد انخدعوا بالنحو. إذ أنهم اعتبروا الصورة النحوية مرشداً

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1986، ص 278

2- Russell, B., "On Denoting" Logic and knowledge, edited by R.G. Marsh, George Allen & Unwin, London,1956, p.45.

3- Ibid, p.45

4- Russell, B., Introduction to Mathematical Philosophy, George Allen & Unwin, London, 1956, p. 169

- قارن الترجمة العربية (برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمه د. محمد مرسى أحمد، راجعه د. أحمد فؤاد الأهوانى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص 243)

أوثق في التحليل مما هي عليه في الواقع، ولم يدركوا أهمية الاختلافات في الصورة النحوية. ذلك أن قولنا "قابلت محمد" و"قابلت رجلاً" يعاملان في النحو التقليدي كقضيتين من نفس الصورة؛ إلا أنهما في الواقع من صورتين مختلفتين تماماً. فالأولى تسمى شخصاً فعلياً وهو محمد، في حين أن الثانية تتضمن دالة قضية. وتصبح عندما يصرح بها كالتالي: الدالة (قابلت س، س إنسان صادقة أحياناً)[1].

ونظرية الأوصاف هي ببساطة طريقة لتحليل القضايا (أو العبارات) التي ترد فيها عبارات وصفية، وتهدف هذه النظرية إلي استبعاد مثل هذه العبارات التي ليست بأسماء حقيقية، وبالتالي استبعاد الكائنات غير الواقعية. ولو صح ذلك لكان لهذه النظرية هدف مزدوج وهو تمييز الصور المنطقية عن الصور النحوية؛ وهو هدف رئيسي في فلسفة المنطق عند رسل، وإبعاد الكائنات الزائفة التي لا تكون علي معرفة بها في حد ذاتها[2].

والأوصاف تبعاً لنظرية رسل نوعان:[3]

(1) أوصاف غير محددة Indifinite discriptions: وصورتها "كذا وكذا" So and So مثل: "رجل ما"، "بعض الرجال"، "جميع الرجال"، "كل الرجال".

(2) أوصاف محددة difinite discriptions: وصورتها "الكذا وكذا" The so and so (في المفرد) مثل: "الملك الحالي لإنجلترا"، "الملك الحالي لفرنسا"، "مؤلف ويفرلي".

وما يهمنا هنا هو الأوصاف المحددة والتي لا تختلف عن الأوصاف غير المحددة إلا في أنها تستلزم (التفرد) Uniqueness، فالقضايا عن "الكذا وكذا" يلزم

1- Ibid, p.168

2- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 283

3- Russell, B., "On Denoting" logic and knowledge, p.41

عنها دائماً القضايا المناظرة عن كذا وكذا" مع إضافة انه ليس هناك أكثر من كذا و كذا واحد. وعلي ذلك فالتفرقة بين النوعين لا تتحدد إلا بالنظر إلي صورة العبارة الوصفية، فلو قلنا "الساكن في لندن" لكان وصفاً محدداً مع أن هذه العبارة لا تصف في الواقع أي فرد محدد[1].

أما عن النقطة الرئيسية في نظرية الأوصاف فهي أن العبارة الوصفية قد تسهم في معني الجملة دون أن يكون لها أي معني بمفردها علي الإطلاق. وبرهان رسل علي ذلك هو: إذا كانت العبارة "مؤلف ويفرلي" تعني شيئاً آخر غير "سكوت" كانت القضية "سكوت هو مؤلف ويفرلي" كاذبة، وهذا غير صحيح؛ وإذا كانت العبارة "مؤلف ويفرلي" تعني "سكوت" كانت القضية "سكوت هو مؤلف ويفرلي" تحصيل حاصل؛ وهذا غير صحيح. إذن "مؤلف ويفرلي" لا تعني "سكوت" ولا أي شيء آخر – أي أن العبارة "مؤلف ويفرلي" لا تعني شيئاً، وهو المطلوب إثباته[2].

فالعبارة الوصفية – إذن- لا تعنى شيئاً بمفردها، لأنها لو كانت كذلك لأصبحت مكوناً من مكونات القضية، ولكن العبارة الوصفية ليست مكوناً. فحين أقول "سكوت" هو مؤلف ويفرلى " فيكون من التحليل الخاطئ أن نفترض أن لدينا هنا ثلاثة مكونات هى: (سكوت) و(هو) و(مؤلف ويفرلى)، فليس (مؤلف ويفرلى) مكوناً من مكونات القضية على الإطلاق؛ وليس هناك أى مكون مناظر للعبارة الوصفية، ذلك لأن مكونات القضايا هى نفس مكونات الوقائع المناظرة، فإذا كان لدينا العبارة الوصفية (المربع مستدير) واعتبرناها مكوناً من مكونات قضية ما، كان "المربع مستدير" يدل على موضوع، والقضية التى ترد فيها هذه العبارة

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 285

2- Russell, B., My Philosophical Development, George Allen & Unwin, London, 1959, p. 85

- وأيضا؛ محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 286

تعبر عن واقعه، وهذا ما يريد رسل أن يتجنبه، وعلى ذلك فالعبارة الوصفية ليست من مكونات القضية، وبالتالى فليس لها معنى بمفردها[1].

وعلى ذلك فإن التحليل الذى يقدمه رسل للأوصاف ليس تحليلا للعبارات الوصفية وحدها، بل للقضايا التى ترد فيها هذه العبارات، ولما كانت هذه العبارات لا تعنى شيئاً فإن تحليل القضايا الواردة فيها لابد أن تختفى فيه هذه العبارات[2]. فبالنظر إلى القضية "سكوت هو مؤلف ويفرلى" والتى يمكن تحليلها كالتالى: "أن شخصاً واحداً وواحداً فقط كتب ويفرلى، وهذا الشخص هو سكوت"[3]. نجد أن العبارة الوصفية "مؤلف ويفرلى" قد اختفت تماماً من هذا التحليل، مما يدل على أنها ليست مكونا من مكونات القضية.

بعد أن عرضت بشكل موجز أهم ملامح نظرية الأوصاف، سوف أبرز فيما يلى أهم اعتراضات ستراوسن عليها. إذ يرى ستراوسن أن نظرية الأوصاف عند رسل والتى تهتم بتلك التعبيرات التى تأخذ صورة "الكذا وكذا" وإن كانت لا تزال مقبولة إلى حد بعيد بين المناطقة لأنها تقدم وصفا صحيحا لاستعمال مثل هذه التعبيرات فى اللغة العادية، إلا أن هذه النظرية مشتملة على بعض الأخطاء الاساسية[4]. ولتوضيح تلك الأخطاء لابد لنا من وقفة مع أهم إعتراضات ستراوسن علي نظرية الأوصاف المحددة عند رسل.

1- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 286

2- المرجع السابق، ص286

3 - Russell. B., "The Philosophy of logical Atomism" Logic and Knowledge, p. 249

4-Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, Methuen& Co. LTD, London, 1971, p. 2

1-3-2 إعتراضات ستراوسن

- الإعتراض الأول:

"خلط رسل بين العبارات التى تشير إلى وجود شيء والعبارات الوجودية التى تقطع بوجوده"

وفقاً لنظرية رسل فى الأوصاف المحددة فإن أى جملة تأخذ صورة "الكذا وكذا" - على سبيل المثال، "ملك فرنسا حكيم" - يمكن تحليلها بشكل مناسب كالتالى:[1]

1- يوجد ملك لفرنسا.

2- لا يوجد أكثر من ملك واحد لفرنسا.

3- لا يوجد من هو ملك لفرنسا، وليس حكيماً.

وقد نتساءل هنا: كيف توصل رسل إلى هذا التحليل؟ وكيف مكنه ذلك من الإجابة على السؤال: كيف يمكن للجملة "ملك فرنسا حكيم" أن تكون ذات معنى فى الوقت الذى لا يوجد فيه ملك لفرنسا؟

يرى ستراوسن أن الطريقة التى توصل بها رسل إلى هذا التحليل كانت بوضوح عن طريق سؤاله لنفسه عن الظروف التى من خلالها يمكن أن نقول أن أى شخص يلفظ بالجملة "ملك فرنسا حكيم" أنه يقرر صدقها، ومن الواضح أن الجمل (1-3) المذكورة أعلاه نصف الظروف التى تعتبر الشروط الضرورية لأى شخص يجزم بصدق ما يقرره بنطقه لهذه الجملة[2].

كما يرى ستراوسن أنه من السهل أيضاً أن نرى كيف أن هذا التحليل مكن رسل من الإجابة على السؤال: كيف يمكن لهذه الجملة أن تكون ذات معنى فى الوقت الذى لا يوجد فيه ملك لفرنسا؟ إذ لو كان هذا التحليل صحيحاً، فإن أى

1- Ibid, p. 5

2- Ibid, p. 5

شخص يلفظ جملة "ملك فرنسا حكيم" اليوم سوف يقرر ثلاث قضايا أولها كاذبة وهى "يوجد ملك لفرنسا"، وبما أن الربط بين ثلاث قضايا إحداها كاذبة فسوف يكون الربط نفسه كاذب. وبالتالى فسوف يكون التقرير ككل له معنى ولكنه كاذباً[1].

إلا أن ستراوسن يرى أن هذا التحليل يخلط بين الإشارة إلى كيان ما وتقرير وجوده. فبالإشارة إلى كيان ما، يفترض المتحدث مسبقاً أن هذا الكيان موجود، ولكنه لا يقرر أنه موجود بالفعل ولا يستلزم ما يقوله أى افتراض وجودى متفرد[2]. فعندما نبدأ جمله بـ "الكذا وكذا" فإن استعمال "الـ" يوضح، ولكن لا يقرر، أننا نشير، أو نقصد أن نشير، إلى فرد معين من أفراد "كذا وكذا"[3].

وبالتالى يذهب ستراوسن إلى أن افتراض رسل فى نظرية الأوصاف أن معظم القضايا العادية يجب أن تُفهم على أنها عبارات وجودية قد أدى به إلى الخلط بين العبارات المحتوية على تعبير مستخدم ليدل (أو يشير أو يذكر) على شخص أو شيء جزئى والعبارات الوجودية المتفردة (أى التى تقرر أو تقطع بوجود فرد بعينه). وورط نفسه فى صعوبات عن الموضوعات المنطقية وعن القيم الخاصة بالمتغيرات الفردية، وهى صعوبات يتعذر التغلب عليها[4].

- الإعتراض الثاني:

"خلط رسل بين المعني والإشارة"

يري ستراوسن أن نظرية الأوصاف قد وقعت في أخطاء كثيرة في إجاباتها عن المشكلات الخاصة بـ "المعني" و"الاشارة". فقد أخطأ رسل في اعتقاده بأن "الإشارة"

1- Ibid, p. 6

2- Edward, P. (ed.), The Encyclopedia of Philosophy, vol.8, p. 26

3- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, p. 14

4- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 304

أو "الدلالة" إذا وقعت لابد أن يكون لها معني. وبذلك خلط بين المعني والإشارة. ولتوضيح ذلك يضع ستراوسن بعض التمييزات بين:

(A1) الجملة

(A2) استعمال الجملة

(A3) نطق الجملة

وأيضا، بصورة مماثلة، بين

(B1) التعبير.

(B2) استعمال التعبير.

(B3) نطق التعبير.

ولتوضيح ذلك نجد ستراوسن يطبق هذه التمييزات على جملة "ملك فرنسا حكيم". فيقول إنه من السهل تخيل أن هذه الجملة قد تم نطقها فى أوقات مختلفة منذ بداية القرن السابع عشر إلى ما بعد ذلك خلال الحكومات المتعاقبة للنظام الملكى الفرنسى، وكذلك من السهل تخيل أنه قد تم نطقها أيضاً خلال الفترة التالية التى كانت فيها فرنسا إمارة. وهذا يعنى أنه من الطبيعى أن نجد هذه الجملة يتم نطقها أو التلفظ بها فى أوقات ومناسبات مختلفة[1].

ولكن من الواضح أن هناك فروقاً كبيرة بين المناسبات المختلفة التى تستخدم فيها هذه الجملة. فمثلاً؛ لو أن شخصاً نطق هذه الجملة فى عهد لويس الرابع عشر، ونطقها شخص آخر فى عهد لويس الخامس عشر، فمن الطبيعى أن نقول (نفترض) أنهما يتحدثان عن شخصين مختلفين. وأن الشخص الأول، فى استخدامه لهذه الجملة، قد يقرر أنها صادقة بينما الشخص الآخر قد يقرر أنها كاذبة... ومن ناحية أخرى لو أن شخصين مختلفين قد نطقا هذه الجملة معاً (أو كتبها شخص، ونطقها الآخر) خلال عهد لويس الرابع عشر، فمن الطبيعى أن نقول (نفترض) أنهما يتحدثان عن نفس الشخص. وفى هذه الحالة من استعمال

1- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, pp. 6-7

الجملة فإنه يجب عليهما إما أن يقررا معاً أنها صادقة، أو يقررا معاً أنها كاذبة. وهذا هو المقصود "باستعمال الجملة"- فالشخصان اللذان نطقا الجملة أحدهما فى عهد لويس الرابع عشر، والآخر فى عهد لويس الخامس عشر، كل واحد منهما قد استعمل نفس الجملة بطريقة مختلفة، فى حين أن الشخصين اللذين نطقا الجملة معاً فى عهد لويس الرابع عشر قد استعملا نفس الجملة بنفس الاستعمال[1].

ومن الواضح فى حالة هذه الجملة، وغيرها، أننا لا نستطيع القول بإن هذه الجملة صادقه أو كاذبة، ولكن نستطيع فقط القول بإن التقرير الذى تقدمه يكون صادقاً أو كاذباً، أو أنها تعبر عن قضية صادقه أو كاذبة. كما أننا لا نستطيع القول بإن هذه الجملة تدور حول شخص معين، لأن نفس الجملة قد تستعمل للحديث عن أشخاص مختلفين فى أوقات مختلفة. ولكن أى استخدام للجملة يكون للحديث عن شخص معين[2]. ولكن ما المقصود بنطق الجملة؟

يذهب ستراوسن إلى أن المقصود بنطق الجملة يمكن أن يتضح بصورة كاملة إذا قلنا إن كلا الشخصين اللذين نطقا معاً نفس الجملة فى عهد لويس الرابع عشر قدما منطوقين مختلفين لنفس الجملة، بالرغم من أنهما استعملا نفس الجملة[3].

أما إذا أهملنا الجملة "ملك فرنسا حكيم" ككل، ونظرنا إلى جزء منها وهو التعبير "ملك فرنسا" نجد أنه بالرغم من عدم وجود تمييزات مماثلة بين (1) التعبير، و(2) استعمال التعبير، و(3) نطق التعبير، إلا أنه من الواضح أنه يمكننا أن نقيم تماثلا. فالتمييزات بينهما لن تكون متماثلة لأننا لا نستطيع أن نقول بصورة واضحة إن التعبير "ملك فرنسا" قد تم استعماله للتعبير عن صدق القضية أو كذبها، وذلك لأنه يجب استعمال الجملة ككل، وليس التعبير بمفرده، عند التحدث عن شخص معين. وبدلاً من ذلك يمكن أن نقول، فى هذه الحالة، إنك تستعمل التعبير

1- Ibid, p. 7

2- Ibid, p. 7

3- Ibid, p. 7-8

للإشارة إلى شخص معين فى سياق استعمال الجملة ككل للحديث عنه. ولكن من الواضح فى هذه الحالة، وغيرها من الحالات المماثلة، أن التعبير (B1) لا يمكن أن يقال للدلالة أو للإشارة إلى أى شيء أكثر من أن الجملة يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة. ونفس التعبير قد يكون له استخدامات دلالية مختلفة، كما أن نفس الجملة قد تستخدم لعمل عبارات لها قيم صدق مختلفة. " فـ"الدلالة" أو "الإشارة" ليست شيئ يقوم به التعبير، ولكنها شيئاً يمكن للشخص استعمال التعبير للقيام بها. وتعبير "الدلالة" أو "الإشارة" شيء ما له خاصية استعمال التعبير، كما أنه له خاصية استعمال الجملة[1].

من خلال ما سبق يعلن ستراوسن إعتراضه على رسل، ويذهب إلى أن "المعنى" - فى أحد أهم معانيه- هو دالة للجملة أو للتعبير؛ وأن "الدلالة" أو "الإشارة" و"الصدق" أو "الكذب" هى دالات لاستعمالات الجملة أو التعبير. فلكى نعطى معنى لتعبير ما يجب أن نعطى توجيهات عامة لاستعماله فى الإشارة إلى (أو الدلالة على) أشياء أو أشخاص معينة؛ ولكى نعطى معنى للجملة يجب أن نعطى توجيهات عامة لاستعمالها فى عمل تقارير صادقة أو كاذبة. وهذا لا يعنى الحديث عن أية مناسبة معينة لاستعمال الجملة أو التعبير، وذلك لأن الحديث عن معنى التعبير أو الجملة لا يعنى الحديث عن استعمالها فى مناسبات معينة، ولكن يعنى الحديث عن القواعد والعادات والمواضعات التى تحكم استعمالها الصحيح، فى كل المناسبات، للإشارة أو التقرير[2].

ولذلك فإن السؤال عما إذا كانت الجملة (أو التعبير) ذات معنى أم لا، ليس له علاقة بالسؤال عما إذا كانت الجملة التى تم نطقها فى مناسبة معينة قد تم

1- Ibid, p. 8

2- Ibid, p. 9

استعمالها لعمل تقرير صادق أو كاذب أم لا، أو عما إذا كان التعبير الذى تم استعماله فى مناسبة معينة يشير إلى شيء ما أم لا[1].

وهذا يعنى، إذن، أن الأسئلة الخاصة بالمعنى تتعلق بالجمل، بينما الأسئلة الخاصة بالصدق والكذب فتتعلق باستعمال الجمل.

وهكذا يقرر ستراوسن أن مصدر خطأ رسل هو: إعتقاده بأن "الإشارة" أو "الدلالة" إذا وردت بأى حال يجب أن تكون ذات معنى، وكذلك فشله فى التمييز بين (B1) و(B2)، فخلط بين التعبيرات واستعمالها فى أى سياق معين، وبالتالى خلط بين "المعنى" و"الإشارة". فلو كنت أتحدث عن منديلى فإننى أستطيع أن أخرج الشيء الذى أشير إليه من جيبى، ولكنى لا أستطيع إخراج معنى التعبير (منديلى) من جيبى. وبسبب خلط رسل بين "المعنى" و"الإشارة" فقد إعتقد أنه إذا كان هناك تعبيرات لها استعمال للإشارة المتفردة، فإن معناها يجب أن يكون الشيء الجزئى (المفرد) الذى تستعمل للإشارة إليه. ومن هنا كانت الخرافة المزعجة لإسم العلم المنطقى[2].

ومن ثم يمكن القول أنه إذا كان الناس يستخدمون التعبيرات للإشارة إلى أشياء جزئية (مفردة) فإن معنى التعبير لا يكون مجموعة الأشياء أو الشيء الوحيد الذى قد يستخدم التعبير بصورة صحيحة للإشارة إليه. ولكن المعنى هو مجموعة القواعد والعادات والمواضعات التى تحكم الاستعمال عند الإشارة.

ولو شئنا أن نلخص الأساس الذى يقوم عليه هذا الإعتراض لقلنا إن مصدر الصعوبات فى نظرية رسل هو أنه إعتقد أن الإشارة إذا وردت لابد أن يكون لها معنى، وبذلك خلط بين المعنى والإشارة. وهذا الإعتراض شبيه إلى حد كبير بما يذكره "كواين" حين يقول "... إن الإفتقار إلى التمييزات أدى برسل إلى خلط

1- Ibid, p. 9

2- Ibid, pp. 9-10

اللامعنى بفشل الإشارة، فلأن يكون للشيء مغزى sense هو أن يكون لـه معنـى، والمعنى هو الإشارة[1].

- الإعتراض الثالث:

إعتقاد رسل الخاطئ بأن كل جملة ذات معنى لابد أن تكون صادقه أو كاذبة

يعتمد ستراوسن فى إبراز هذا الاعتراض على دراسة الجملـة "ملـك فرنـسا حكيم" موضحاً الأشياء الصادقة والخاطئة فى أقوال رسل عنها، إذ نجده يشير إلى أن هناك شيئين صادقين، على الأقل، فى أقوال رسل عن الجملة هما:

1-أن هذه الجملة لها معنى، فإذا نطقها أى شخص الآن فإنه ينطق جملة لها معنى.

2-أن هذه الجملة إذا نطقها أى شخص الآن فإنه يصدر بذلك تقريراً صـادقاً فقـط إذا كان هناك ملك واحد وواحد فقط لفرنسا فى الوقت الحالى، وإذا كـان هـذا الملك حكيماً.

أما عن الأشياء الخاطئة التى تتضمنها أقوال رسل عن هذه الجملة فهى:

1- أن أى شخص ينطق هذه الجملة الآن فإنـه يـصدر تقريـراً صـادقاً أو تقريـراً كاذباً.

2- أن جزءً مما يقرره هذا الشخص، كما يتضح لنا من تحليل رسل لهـذه الجملـة، هو أنه يوجد فى الوقت الحالى ملك واحد وواحد فقط لفرنسا[2].

فالجملة "ملك فرنسا حكيم" لهـا معنـى بـالطبع، ولكـن هـذا لا يعنـى أن أى استعمال جزئى لها يكون صادقاً أو كاذباً. فنحن نستعملها بوصفها صادقة أو كاذبة

1- Quine, W., "Russell's Ontological Development", Essays on Bertrand Russell, pp. 9-10.

- نقلا عن محمد مهران، دراسات في فلسفة اللغة، دار قبـاء للطباعـة والنـشر، القـاهرة، 1998، ص 84

- وأيضاً؛ محمد مهران، فلسفة برتراندرسل، ص 305

2- Strawson, P.F., "On Referring", In: Logico-Linguistic Papers, p. 11

عندما نستعملها للحديث عن شخص معين، وبالتالى فالحقيقة القائلة إن كل من الجملة والتعبير، على التوالى، لهما معنى هى بالضبط الحقيقة القائلة بإن الجملة يمكن استعمالها فى ظروف معينة، لقول شيء صادق أو كاذب، وأن التعبير يمكن استعماله، فى ظروف معينة، للإشارة إلى شخص معين؛ ولمعرفة معانيهما لابد من معرفة الظروف الخاصة بهما. ولذلك فعندما ننطق الجملة دون الإشارة إلى أى شخص فى الواقع باستعمالنا لعبارة "ملك فرنسا" فإن الجملة تظل ذات معنى، ولكننا نفشل فى قول أى شيء صادق أو كاذب، لأننا ببساطه نفشل فى الإشارة إلى أى شخص بهذا الاستعمال الجزئي لتلك العبارة ذات المعنى التام[1]. وهذا يعنى أنه بالرغم من أن الجملة "ملك فرنسا حكيم" ذات معنى إلا أنها بلا قيمة صدق.

وهنا نجد أن رأى ستراوسن بأن الجملة "ملك فرنسا حكيم" تكون بلا قيمة صدق عندما لا يكون هناك ملك لفرنسا يتشابه تشابهاً واضحاً مع رأى فريجه عن الجمل التى تحتوى على أسماء غير دلالية. ولكن تفسير ستراوسن لسبب نشوء هذه الفجوات فى قيم الصدق يختلف بصورة واضحة عن تفسير فريجه. ذلك لأن الفجوات فى قيم الصدق عند فريجه هى نتائج مباشرة لمبدأ التركيبية compositionality principle وحكمه بأن إشارة الجملة التقريرية الكاملة هى قيمة صدقها[2]. إذ يرى فريجه أن الإشارات والجمل – أى تحديداً، قيم الصدق – تعتمد على إشارات أجزائها المكونه. ولذلك ينتج عن هذا أنه إذا كان أحد مكونات جملة ما ليس له إشارة، فإن الجملة ككل لا تكون لها إشارة – أى أنها

1- Ibid, pp.12-13

2- Taylor, E., Truth & Meaning, An Introduction to the Philosophy of language, Blackwell, Oxford,1998, p.76

تكون بلا قيمة صدق[1]. ولكن ستراوسن يرى أن الفجوات فى قيمة الصدق ترجع إلى ما يمكن أن نسميه فشل الافتراض المسبق Presupposition[2].

والإفتراض المسبق هو علاقة تقول بإن عبارة معينة (أ) يكون لها قيمة صدق إذا وفقط إذا كان هناك عبارة مفترضة مسبقاً (ب) صادقة[3]. وهذا يعنى أن الافتراض المسبق يختلف عن اللزوم المنطقىIogical Entailment ، فإذا كانت (أ) تستلزم منطقيا (ب)، نجد أنه متى كذبت (ب) كذبت (أ)، ومن ثم فعندما (أ) تستلزم (ب) فإن كذب (ب) لا ينتج عنه فجوة فى قيمة الصدق[4].

ويمكن توضيح الصورة من خلال المثال التالي: إفترض مثلاً أن (محمد) يسأل (حسين) عما إذا كان (حسين) لا يزال يعمل بوردية الليل أم لا. في تلك الحالة لن تكون نعم" ولا لا" هي الإجابة الصحيحة علي سؤال (محمد) ؛ ذلك لأنه ليست أي الاجابتين تفترض مسبقاً أن (حسين) كان يعمل، ولو لمرة، بوردية الليل. أي أن الاجابة "نعم، أنا مازلت أعمل بوردية الليل"، وأيضاً الاجابة "لا، لم أعد أعمل بوردية الليل" تفترض مسبقاً، وفقا لرأي ستراوسن، أن (حسين) كان يعمل ذات مرة بوردية الليل، ولكن لما كان الإفتراض المسبق فاشلاً فإن كلتا الإجابتين لا تكون ملائمة. والاجابة السليمة هنا قد تكون شيئاً ما مثل "أنا لم أعمل أبداً بوردية الليل". وهي إجابة تشير إلي فشل السؤال ذاته بالاشارة إلي فشل إفتراضه المسبق[5]. ففشل الإفتراض المسبق، إذن، هو ما ينتج عنه فجوات في قيم الصدق.

1- Gralying, A.C., an Introduction to Philosophical logic, Sussex: The Harvester Press, New Jersey: Barnes & Noble Books, 1982, p. 117

2- Strawson, P.F., "Identifying Reference and Truth-values", In: Logico-Linguistic Papers, p. 80

3- Gralying, A.C., Op. Cit, p. 116

4- Taylor. E., Op. Cit, p.76

5- Ibid, pp. 76-77

أخيراً، يمكن تلخيص هذا الإعتراض كالتالي: في حين يفترض رسل بصورة خاطئة أن كل جملة لابد أن تكون إما صادقة أو كاذبة أو عديمة المعني، لجد ستراوسن يرفض ذلك، إذ يذهب إلي أن الجملة يمكن أن تكون ذات معني أو عديمة المعني ومع ذلك لا يمكن أن توصف بأنها صادقة أو كاذبة.. فالجملة "ملك فرنسا أصلع" ذات معني بالفعل، ولكن العبارة الصادرة باستعمال تلك الجملة في الوقت الحالي لا تنجح في أن تكون صادقة أو كاذبة لأنها – وفقا لعدم وجود ملك لفرنسا حاليا – تفشل في الإشارة إلي ملك فرنسا. ووفقاً لرسل فإن هذه الجملة تكون ذات معني وكاذبة. ولكن وفقا لستراوسن فإنها تكون ذات معني، ولكن العبارة المتطابقة معها لا تكون صادقة أو كاذبه لأن إحدي افتراضاتها المسبقة – وهي: يوجد ملك لفرنسا – كاذبة[1].

هكذا رأينا كيف كانت إعتراضات ستراوسن علي نظرية الأوصاف المحددة عند رسل تمثل إرهاصات مبكرة لنظرية المعني والاستعمال. وهنا يذهب ستراوسن إلي أننا اذا كنا سنربط المعني بالاستعمال بهذه الصورة الوثيقة فلابد أن نتأكد علي الأقل أن هذا الربط يتم مع الاستعمال الصحيح. إذ يقول، متفقا في ذلك مع فتجنشتين، "عندما نناقش استعمال كلمات من فئات معينة، فإن ما نهتم به هو معيار استعمالها الصحيح"[2]. وهذا المعيار هو الإتفاق مع الاستعمال الشائع المتفق عليه في جماعة معينة، إذ يقول ستراوسن أن معيار صحة الاستعمال هو معيار الإتفاق –من عدمه– مع الاستعمال الشائع المتفق عليه لتعبير ما في جماعة معينة[3].

وبالتالي يمكن القول إن ستراوسن من أنصار نظرية الاستعمال الإتفاقي. إذ أن مؤدي هذه النظرية، علي حد قول د.عزمي إسلام، إن معني الكلمة إنما يتوقف

1- Edward, P (ed.), Encyclopedia of philosophy, Vol. 8 , pp. 26-27

2- Strawson, P.F., Freedom and Resentment, and Other Essays, p. 137

3- Strawson, P.F., Skepticism and Naturalism: Some Varieties, Columbia University Press, New York, 1985, p. 77

علي السياق الذي تعودنا وألفنا استعمالها فيه. فهناك نوع من الاصطلاح أو الاتفاق الضمني علي استعمال مثل هذه الكلمة، في مثل هذا السياق، بمثل هذا المعني. ومن ثم فتعودنا علي استعمالها بمثل ذلك المعني هو تعود علي الاستعمال الإتفاقي لها[1].

4-1 المعني والقصد الاتصالي

بعد أن عرضت أهم إعتراضات ستراوسن علي نظرية الأوصاف المحددة عند رسل والتي تمثل إرهاصات مبكرة لنظرية الاستعمال في المعني، كما تمثل في الوقت ذاته إنكاراً للنظرية الإشارية في المعني. سوف أحاول فيما يلي عرض تطوير ستراوسن لنظرية الاستعمال في المعني. إذ أنه ربط معني الكلمة (أو التعبير) بما يريد المتكلم من سامعيه أن يعتقدوا أو يفعلوا (أي ربط المعني بالقصد الاتصالي بين المتكلم والسامع)، فما هو تفسير ستراوسن لذلك؟!

يعرض ستراوسن تلخيصاً موجزاً للتمييز الثلاثي لأنواع المعني المعروض كاملاً في الجزء الأول من مقالته "أوستن والمعني التعبيرى"[2]، إذ يقول: إفترض أن الشخص "س" يعرف جملة معينة "ج" من اللغة "ل" قيلت في مناسبة معينة. وافترض أن "س" لا يعرف أي شيء آخر عن طبيعة المناسبة، ولكنه لديه معرفة كاملة تماماً بمعجم وقواعد اللغة "ل". وافترض أيضاً أنه إذا كانت "ج" تعانى مما يسمى عادة بالغموض المعجمى أو البنائى، فإن "س" يعرف ما يقصده المتحدث من المفردات المعجمية أو التركيبات البنائية الممكنة. وبالتالى فسواء كانت "ج" تعانى فى الواقع من هذا الغموض أو لا تعانى منه، فإنه فى أى حالة من الحالتين يكون هناك معنى واحد

1- عزمي إسلام، مفهوم المعني، ص 66

2- Strawson, P.F., Austin and "Locutionary Meaning", In: Entity and Identity, and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997, pp.191- 215

للعبارة يمكن فيه أن نقول إن "س" يعرف معنى ما قد قيل.. ويطلق ستراوسن على هذا النوع من المعنى "المعنى اللغوى" Linguistic Meaning [1].

ويضيف ستراوسن أن معرفة "س" للمعنى اللغوى لما قد قيل لا يتضمن معرفة دلالة (إشارة) أسماء الأعلام أو التعبيرات الدلالية التى قد تحتويها الجملة "ج". ولذلك فإذا كان "س" يعرف إشارات هذه الأسماء إذا وجدت فى "ج" فإنه يكون يعرف معنى أتم من المعنى اللغوى لما قد قيل. ويطلق ستراوسن على هذا النوع من المعنى "المعنى اللغوى بما فيه الإشارى" Linguistic-cum-referential[2].

ولكن هذه ليست نهاية القصة، ذلك لأنه حتى إذا كان "س" يعرف المعنى اللغوى بما فيه الإشارى لما قد قيل، فإنه يظل غير مدرك لقوته الغرضية. وعلاوة على ذلك، فإنه ربما يكون غير مدرك تماماً لكل ما كان يقصد المتحدث أن يُفهم ضمنياً مما قاله. وهذا هو السبب في تقديم معنى ثالث أكثر شمولاً للتعبير "معنى ما قد قيل"، ويسمى ستراوسن هذا النوع من المعنى "المعنى التام" Complete Meaning[3]. ويقصد به ستراوسن المعنى القصدى.

بعد عرض التمييز الثلاثي بين أنواع المعني نتساءل: كيف يمكن أن يكون للتعبير (أو الكلمة، أو الجملة) معني؟ أو بالأحرى؛ هل يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعني اللغوى دون اللجوء إلي مفهوم القصد الاتصالي ؟

في محاولة لستراوسن للإجابة عن هذا التساؤل يناقش تعارضاً محدداً وهو التعارض بين واضعي نظريات القصد الاتصالي Communication-intention، وواضعي نظريات السيمانطيقا الشكلية Semantics Formal. فوفقاً لواضعى نظريات القصد الإتصالى فإنه من المستحيل تقديم تفسير ملائم لمفهوم المعنى دون

1- Strawson, P.F., "Meaning and Context", In: Entity and Identity, and Other Essays, pp. 216-217

2- Ibid, p. 217

3- Ibid, p. 217

الرجوع إلى ما لدى المتحدثين من مقاصد موجهة إلى المستمعين. وهى مقاصد من نوع معقد، إذ أن المعانى المعينة للكلمات والجمل هى بلا شك تتعلق بالقواعد والاتفاقات المتواضع عليها بين المتعاملين باللغة، ولكن الطبيعة العامة لهذه القواعد والمواضعات يمكن فهمها بصورة كلية فقط بالرجوع إلى مفهوم القصد الإتصالى[1]. ومن أبرز واضعى نظريات القصد الإتصالى: جرايس، أوستن، فتجنشتين المتأخر، وغيرهم.

أما الجانب المعارض (واضعى نظريات السيمانطيقا الشكلية)، أو على الأقل الجانب السلبى منه، فإنه يرى أن المذهب السابق يخطئ فى تقدير الأشياء أو يحاول أن يعالج الأمور ويؤولها من أردأ جهاتها؛ فنحن نستطيع بالطبع أن نتوقع نوعاً من الإنتظام والإعتيادية فى العلاقة بين ما يقصد الناس أن يوصلوه عن طريق قول جمل معينة وما تعنيه تلك الجمل إتفاقاً. إلا أن نسق القواعد الدلالية والبنائية التى بإتقانها تحصل معرفة اللغة – أى التى تحدد معانى الكلمات- ليس نسقاً من القواعد الخاصة بالاتصال بأي حال. ويمكن استخدام هذه القواعد فى الأغراض الاتصالية ولكن هذا يعتبر صفة عرضية بالنسبة لطبيعتها الأساسية، إذ أنه من الممكن تماماً لأى شخص أن يفهم أى لغة فهماً تاماً – وأن يكون لديه مقدرة لغوية كامله – دون أن تكون له فكرة ولو ضمنيه عن وظيفة الإتصال؛ على شرط بالطبع ألا تحتوى اللغة موضع حديثنا هنا على كلمات تشير بصورة واضحة إلى هذه الوظيفة[2]. ومن أبرز واضعى نظريات السيمانطيقا الشكلية: فريجه وفتجنشتين المبكر بالإضافة إلى تشومسكى الذى ينكر العلاقة الجوهرية بين اللغة والاتصال، إذ

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 171

2- Ibid, pp. 171-172

يرى سيرل أن "عدم التمكن من رؤية العلاقة الجوهرية بين اللغة والاتصال، بين المعنى والأفعال الكلامية، هو القصور الأعظم للنظرية التشومسكية"[1].

وأطروحة ستراوسن الرئيسية هنا هى أن فكرة شروط الصدق فكره جوهرية فى السيمانطيقا الشكلية، وأن فكرة إمكانية تحديد المعانى على اعتبار شروط الصدق هى فكره سليمة تماماً، إلا أنها لا تفسر بما يكفى، وهذا يحيلنا إلى اللجوء إلى التصورات المميزة لواضعى نظريات القصد الإتصالى. ولذلك يرى ستراوسن أنه فى حين أنه ليس أى من الفريقين خاطئاً، فإن مُنظِّر القصد الاتصالى يستطيع أن يدعى أنه الأقرب من الأسس الفلسفية[2]. وهذا ما سوف نحاول توضيحه بشيء من التفصيل فيما يلى.

يذهب ستراوسن إلى أنه بالنسبة لواضعى نظريات القصد الإتصالى فإن أبسط وأذكى الطرق، وإن لم يكن الطريق الوحيد، لربط طوائفهم هو أن تقدم نظريتك العامة عن المعنى على مرحلتين: أولاً، أن تقدم وتفسر مفهوم أولى عن الإتصال (أو القصد الإتصالى) بصورة لا تفترض مسبقاً وجود مفهوم المعنى اللغوى؛ ثم بعد ذلك توضح أنه يمكن تفسير هذا المفهوم الأخير على اعتبار المفهوم الأول[3]. ويضيف ستراوسن أنه بالنسبة لأى مفكر يتبع هذه الطريقه فإنه يرى أن الفكرة الرئيسية فى نظرية المعنى هى فكرة "أن يعنى (أو يقصد) المتحدث أو القائل شيئاً ما من خلال قول(*) موجه إلى جمهور مستمعيه فى مناسبة معينة"[4].

1- جومسكي، تأملات في اللغة، ترجمة مرتضي جواد وعبد الجبار محمد علي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولي، 1990، ص 54.

2- MacDwell, J., "Meaning, Communication, and knowledge", in Z.V. Straaten (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford,1980, p. 117.

3- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 172

(*) القول utterance هو شيء ينتج عن القائل، ولا يستلزم أن يكون قولاً (صوتياً) فقد يكون إشارة أو حركة أو عرض الأشياء بطريقة معينة.

4- Ibid, p. 172

وهو هنا متأثر إلى حد بعيد بجرايس Grice، إذ أن الفكـرة الرئيـسية لمقالـة جـرايس "المعنى" هى "أن يعنى (يقصد) أحد الأشخاص بـصورة غـير طبيعيـة شـيئاً مـا بقـول معين"[1].

ويشير ستراوسن إلى أنه قد يكون من بين مقاصد القائل أثناء إصداره لقولـه أن يجعل سامعه يعتقد أنه (القائل) يؤمن بقضية ما، ولنقل القضية (س) مثلا، وقـد يكون مقصده من ناحية أخرى أن يجعل سامعه يعتقد أنه (القائل) يريد من الـسامع أن يقوم بعمل ما، ولنقل العمل (ص) مثلا، وبالتالى فقـد يمكـن القـول إن القائـل يعنى شيئاً بقوله، وتحديداً يعنى (س) فى الحالة الخبريـة الأولى، ويعنـى (ص) فـى الحالة الإنشائية الثانية[2]. وذلـك بـشرط أن المتحـدث يجـب أن ينـجح فـى جعـل السامع يعتبر أن (المتحدث) لديه قصد مركب من نوع معين، وهذا القـصد هـو أن يدرك السامع قصد المتحدث بـأن ينـتج اسـتجابة معينـة فـى الـسامع (وأن يـدرك السامع أن إدراكه مقصود)[3]. مثال ذلك ؛ إذا رأيت استاذى على جانب آخر مـن الشارع ولوحت له بيدى قائلاً: "الـسلام علـيكم ورحمـة الله وبركاتـه" فـإننى بـذلك أقـصد إلقـاء التحيـة إليـه غـير أن قـصدى هـذا لـن يتحقـق مـالم يـدرك اسـتاذى أننى أحييه.

ولكن كيف يمكن تحليل المعنى اللغوى على أساس قصد المتحدث؟

لقد اعتدنا على التفكير فى المعنى اللغوى على اعتبار القواعد والمواضـعات الدلاليـة والبنائيـة اللغويـة. وعنـدما ننظـر إلى الإحكـام المـتقن لهـذه القواعـد والمواضعات- وقدرتها على إنتاج عدد لا نهائى من الجمل فـى لغـة معينـة- فإننـا نشعر بأننا قد إنعزلنا مطلقاً عـن نـوع الموقـف الإتـصالى الأولى والـذى نفكـر فيـه

1- C.F: Grice, P., "Meaning", In: Strawson, P.F (ed.), Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967, pp. 39-48

2- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, pp. 172-173

3- Strawson, P.F., "Intention and Convention in Speech Acts", In: Logico-Linguistic Papers, p. 163

بصورة طبيعية عندما نحاول فهم قصد المتحدث بصورة لا تفترض مسبقاً المعنى اللغوى، ولكن القواعد والمواضعات تحكم الممارسات البشرية والأنشطة البشرية القصدية. ولذلك يجب أن نسأل ما هى الأنشطة القصدية التى تحكمها هذه القواعد، وما هى هذه القواعد؟.

إن الفكرة البسيطة التى يتحدث عنها ستراوسن باعتبار أنها أساس النمط المقترح للتحليل هى أن هذه القواعد هى بالضبط قواعد الاتصال، وهى القواعد التى يحقق القائل (المتحدث) غرضه إذا ما لاحظها ومن ثم يحقق قصده الإتصالى، وهذه هى السمة العامة لهذه القواعد؛ بل لا يمكن فهم طبيعة هذه القواعد إلا إذا نظرنا إليها باعتبارها القواعد التى يمكن بها تحقيق هذا الغرض[1].

وقد تبدو هذه الفكرة غاية فى البساطة، إذ أنه من الواضح أننا نستطيع أن نوصل أشياء معقدة إلى بعضنا البعض باستخدام اللغة. ولكن إذا كنا سنفكر فى اللغة باعتبارها أساساً نسق من القواعد التى تُسهل تحقيق مقاصدنا الإتصالية، فهل يجب ألا نقر لأنفسنا بمقاصد إتصالية معقدة بصورة أكبر دون أن يكون لدينا الوسائل اللغوية لتحقيق هذه المقاصد؟!

يرفض ستراوسن ذلك، إذ أنه يذهب إلى أن برنامج التحليل لا يتطلب ذلك، إذ أن كل ما يتطلبه التحليل هو أن نستطيع تفسير فكرة مواضعات (اتفاقات) الإتصال Conventions of Communication على أساس فكرة الاتصال ما قبل التواضعي (ما قبل الإتفاقي) Preconventional Communication[2].

وهو ما يرى ستراوسن أننا نستطيع القيام به فعلا. وهذا ما يتضح من خلال المثال التالى: افترض مثلا أن (القائل) يحقق نجاحاً فى الإتصال ما قبل التواضعي مع سامع ما وذلك عن طريق قول معين، (x) مثلا؛ إذن فلديه مقصد معقد. ولنفرض

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 173

2- Ibid, p. 174

أن المقصد الأساسى كان هو أن القائل كان يعنى (ق) بقوله (×)، وأنه، فرضاً، قد حقق نجاحاً اتصالياً؛ وأن سامعه قد فهمه هكذا تماماً. فإذا قدمت نفس المشكلة الإتصالية ذاتها للقائل بالنسبة لنفس السامع، فإن حقيقة أن كلاهما يعرف أن القائل كان يقصد (ق) بقوله (×) هذه الحقيقة تعطى للقائل سبباً لأن يقول (×) مرة أخرى قاصداً (ق)، ولأن يفهمها السامع بنفس الطريقة السابقة (والسبب هو أن كلاً منهما يعرف أن الآخر لديه المعرفة التى لديه). وهكذا فمن السهل أن نرى كيف يمكن اعتبار أن قول (×) يعنى بين القائل والسامع (ق)، فلأن هذا المعنى تم العمل به بينهما لذا فإنه يصبح قائماً، ثم يعمل به لأنه قائم. ومن السهل أن نرى كيف يمكن تكرار هذه القصة بحيث لا تتضمن فقط جماعة من اثنين بل لتشمل جماعة أكبر. وهكذا فإننا نتحرك من المعنى الماقبل التواضعي الذى قصده القائل عن (ق) بقول (×) إلى نمط قولى هو (×) الذى يعنى تعاقدياً (اتفاقياً) (ق) فى نطاق المجموعة التى يحددها عدد قائلى (×) على أنها تعنى (ق)[1].

ويذهب ستراوسن إلى أنه إذا كان هذا التفسير للمعنى التواضعي (الإتفاقي) على اعتبار المعنى الذى يقصده القائل هو تفسير ليس كافيا بذاته، لأنه يشمل حالة الأنماط القولية بدون تركيب – أى يشمل حالة الأنماط القولية التى لا تشتق بصورة منتظمة من معانى أجزائها، فمعنى أى جملة هو الوظيفة البنائية لمعانى أجزاء هذه الجملة وترتيبها، إلا أنه ليس هناك سبب لئلا يكون للقول الماقبل التواضعي صفة تركيبية– وهو نوع من التركيب يسمح للقائل الذى حقق نجاحاً اتصالياً، أن يحقق نجاحاً آخر بتكرار أحد أجزاء القول بينما يغير الأجزاء الأخرى، فما يعنيه فى المناسبة الثانية يشترك بصورة ما مع ما عناه فى المناسبة الأولى لكنه يختلف فى شيء آخر[2].

1- Ibid, p.174

2- Ibid, p.175

هكذا نكون قد أوضحنا بعض النواحي البارزة لنظرية المعنى الخاصة بالقصد الاتصالى والتى يأمل ستراوسن أن تكون بمثابة أساس كاف لمواجهة الآراء التى يرغب فى تسويتها هنا.

أما عن الجانب المعارض (واضعى نظريات السيمانطيقا الشكلية) فيرى ستراوسن أنهم يشتركون مع واضعي نظريات القصد الاتصالى فى بعض الأسس. فكلا الفريقين يتفقان علي أن معانى جمل أى لغة تتحدد بصورة كبيرة بواسطة القواعد الدلالية والبنائية أو مواضعات تلك اللغة. كما يتفقان على أن أى جماعة من الناس يشتركون فى معرفة إحدى اللغات – ولديهم مقدرة لغوية مشتركة- يكون لديهم أداة أو وسيلة قوية للتواصل ومن ثم تعديل معتقدات أو مواقف كل منهم أو التأثير على تصرفات بعضهم البعض... فى حين تختلف وجهتا النظر، وفقا لستراوسن، بالنسبة للعلاقات بين قواعد اللغة المحددة للمعنى من جهة، ووظيفة الإتصال من جهة أخرى؛ فالفريق الأول يصر على أنه يمكن فهم الطبيعة العامة لهذه القواعد فقط بالرجوع إلى هذه الوظيفة، فى حين أن الفريق الآخر يرفض ذلك[1].

ولكن إذا كان واضعو نظريات السيمانطيقا الشكلية يرفضون إمكانية فهم قواعد اللغة المحددة للمعنى على أساس وظيفة الاتصال فعلى أى أساس يمكنهم فهم قواعد اللغة المحددة للمعنى؟.

هناك نوع واحد من الإجابة يمكن النظر إليه باعتبار أنه يقدم بديلا ممكناً للطرح الذى يقدمه واضعو نظريات القصد الاتصالى، وهذه الإجابة تستند إلى فكرة شروط الصدق Truth-Conditions، وهى فكرة أن معنى الجملة يتحدد بشروط صدقها، والتى نجدها عند فريجه وفتجنشتين المبكر وكارناب، وكذلك عند دافيدسون الذى يعتبر نصيرها الأكبر. فقد ذهب فريجه إلى أنه لمعرفة معنى الجملة

1- Ibid, p.17

يجب معرفة الشروط التى بمقتضاها تكون الجملة صادقه[1]. كما قدم فتجنشتين فى "الرسالة" عبارة واضحة عن هذه الفكرة إذ يقول "ولأن نفهم معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك إذا كانت صادقة"[2].

وكذلك وضع كارناب فى كتاباته المتأخرة عبارة تكشف عن تلك الفكرة أيضاً إذ يقول: "لأن نعرف معنى الجملة هو أن نعرف الحالات الممكنه التى ستكون فيها صادقة والحالات التى لا تكون كذلك"[3]. أما دافيدسون فإن هذه الفكرة تتضح عنده من خلال إهتمامه بمسألة أن التفسير الصحيح لقواعد المعنى للغة(ل) سوف يوضح كيف تعتمد معانى الجمل فى (ل) على معانى الكلمات المكونه لها؛ وهو يري أن أى نظرية عن المعنى لـ (ل) سوف تفعل ذلك إذا كانت تشتمل على تعريف واضح للصدق فى هذه اللغة(ل). كما يري أن الصلة الواضحة بين تعريف الصدق هذا ومفهوم المعنى هى أن التعريف يتحقق من خلال توفير الشروط الضرورية والكافية لصدق أى جملة، ومعنى توفير شروط الصدق هو إعطاء معنى للجملة[4].

وهنا يطرح ستراوسن جملة من الإعتراضات على مدى ملائمة هذا التصور عن المعنى والذى يستند إلى فكرة شروط الصدق. فيذهب إلى أنه قد يتضح أن هناك عدة أنواع من الجمل-أى جمل أمرية واستفهامية وإنشائية- لا تتلاءم معها فكرة شروط الصدق، إذ أن قول هذه الجمل لا ينتج عنه، عادة، قول أى شيء صادق أو كاذب. ومن الناحية الأخرى قد يتضح أنه حتى الجمل التى تتلاءم معها

1- Wiggins, D., "What Would Be a Substantial Theory of Truth?' In: Straaten. Z.V (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, p.195

2- لودفيج فتجنشتين، مرجع سابق، فقرة 4.,24.، ص86

3- Carnap, R., Meaning and Necessity, University of Chicago Press, Chicago, 1956, p.10

- وأيضاً؛ صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص32

4- Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, Clarendon Press, Oxford, 1984, pp. 24-25

فكرة شروط الصدق قد تحتوى هـذه الجمـل علـى تعـبيرات تتـسبب بـالقطع فـى إختلاف المعانى التعاقدية لهذه الجمل... فقارن مثلا بين جملة "لحسن الحـظ، سـقراط ميت" وجملة "لسوء الحظ، سقراط ميت"، وقـارن مـثلا بـين جملـة صـورتها (ق و ل) وجملة مقابلة صورتها (ق وليس ل)، فمن الواضح أن معانى الجمل فـى كـل زوج من الجمل تختلف، ولا يتضح هنا أن شـروط صـدق هـذه الجمـل تختلـف. ولـيس هناك تعبير واحد فقط أو اثنين يتسببان فـى هـذه المشكلة، بـل هنـاك العديـد مـن هذه التعبيرات[1].

كما يعترض مشيل دميـت M.Dummett أيـضاً علـي ربـط المعـني بـشروط الصدق بهذه الطريقة التي يفترضها أصحاب النظريات السيما نطيقيـة، إذ يقـول "إن ربط المعني بشروط الصدق بهذه الطريقة هو مجرد ربط سطحي"[2].

ومع ذلك يري ستراوسن أن من بين الحقائق المعترف بها ضمنياً بين واضعي نظريات القصد الإتصالي أنفسهم هو أنه "في معظـم الأشـياء الـتي يجـب أن نعـدها جملاً، هناك لب مركزى راسخ للمعني يمكن تفسيره إما علي أساس شروط الصدق أو علي أساس فكرة يمكن اشتقاقها ببساطة من فكرة شرط الصدق، كفكـرة شـرط الطاعة والامتثال Compliance-Condition في حالـة جملـة الأمـر أو فكـرة شـرط التحقق Fulfilment-Condition في حالة جملة الـتمني[3]. ومـن ثـم فـإن نظريـات المعني الخاصة بلغة معينة يمكن أن تعتمد علي فكرة الصدق، ويمكن أن نفترض هنـا أن هذا التسليم مع عموميته علي اللغات يمثل أطروحة واضحة عن المعـني عمومـاً – وهو طرح يرتكز فيه الثقل التفسيري علي فكرة الصدق. ولكننا، علي حد تعبير

1- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 177

2- Dummett, M., "Truth", In: Strawson, P.F (ed.), Philosophical Logic, p. 49

3- Strawson, P.F., "Meaning and Truth", In: Logico-Linguistic Papers, p. 178

ستراوسن، "لازلنا لا نستطيع أن نقنع بأن لدينا تفسيراً عاماً مناسباً لفكرة المعـني إلا إذا قنعنا بأن لدينا فهماً عاماً مناسباً لفكرة الصدق"[1].

وإذا بحثنا عن بيان تفسيري خاص بالصدق عموماً – علي عكـس البيانـات الخاصة بهذه اللغة أو تلك التي تقدمها النظريـات الـسيمانطيقية – فـإن أفـضل مـا نستطيع التوصيل إليه، فيما يري ستراوسن، هو البديهيـة الـتي تقـول إن الـشخص الذي يقول عبارة أو يصدر زعماً تكـون عبارتـه أو زعمـه صـادقاً فقـط إذا كانـت الأشياء هي كما يعبر عنها في حديثه"[2].

ويري ستراوسن أننا إذا جمعنا بين هذه البديهيـة وإقرارنـا بـأن المعـني يمكـن تحديده علي اعتبار شروط الصدق فإننـا نـصل إلـي الحكـم التـالي: يتحـدد معـني الجملة بالقواعد التي تحدد ما الذي قرره الـشخص عنـد قولـه للجملـة[3]. وهكـذا نكون قد وصلنا إلي فكرة محتوى أفعال الكلام Content of Speech acts كالتقرير Stating، والافتراض الصحيح expressly supposing وهكذا.

وهنا يستطرد ستراوسن قائلاً: "وهنا يـري واضـع نظريـة القـصد الإتـصالي فرصته، فهو يقول إنه ليس ثمة أمل في توضيح فكرة محتوى أفعال الكلام هذه دون إلقاء بعض الاهتمام علي أفكار أفعال الكلام هـذه نفـسها، ومـن بـين كـل أفعـال الكلام التي يقال فيها شيئاً صادقاً أو كاذباً يكون من المعقـول أن نعتـبر أن للتقريـر أو الزعم موضعاً اساسياً، كما يؤكد واضعوا نظرية القصد الاتصالي أننا لا نستطيع أن نفسر فكرة التقرير أو الزعـم إلا علي إعتبار القصد الموجـه للـسامع، لأن الحالـة الأساسية للتقرير أو الزعم، والتى يمكن فهم كل البـدائل الأخـرى علـى أساسـها، هى حالة قول جملة بقصد معين"[4].

1- Ibid, p. 180

2- Ibid, p. 180

3- Ibid, p. 181

4- Ibid, p. 181

ومن ثم تتحد القواعد التى تحدد المعنى التعاقدى للجملة مع الشروط السياقية لقول هذه الجملة لتحديد ما هو المعتقد الذى تستخدم الجملة لجعل السامع يعتقد أن القائل يؤمن به. وبتحديدها للمعتقد المقصود، فإن هذه القواعد تحدد التقرير الذى قدم فى هذه الحالة. فتحديد الأول هو تحديد الأخير. وهذا هو ما أراده ستراوسن، إذ أننا عندما ننطلق من النقطة المتفق عليها بأن القواعد التى تحدد شروط الصدق تحدد بالتالى المعنى، فإن النتيجة التى توصلنا إليها كانت بالضبط أن تلك القواعد قد حددت ما هو التقرير الذى قدمه الشخص بقوله للجملة. وهكذا يستنتج ستراوسن أن النقطة المتفق عليها، والتى هى أبعد ما يكون عن اعتبارها بديلا للنظرية الاتصالية عن المعنى، تؤدى بنا مباشرة إلى هذه النظرية عن المعنى[1].

وهكذا يمكن القول إن نظريات المعنى الخاصة بلغات معينة قد تكون نظريات أساسية مثلما يدعى واضعوا النظريات السيمانطيقية، ولكن لا تتم عملية تفسير مفهوم المعنى من خلال الفكرة الرئيسية لهذه النظريات، وهى فكرة الصدق، بل تتم من خلال الأداة المفهومية اللازمية للتفسير الأعم لفكرة الصدق، وهذه هى الأداة المفهومية المفضلة لدى واضعى نظريات القصد الاتصالى. وبشكل عام نستطيع أن نقول إن ستراوسن يذهب إلى أنه "لا يمكن تقديم تفسير عام لطبيعة المعنى اللغوى دون اللجوء إلى مفهوم القصد الاتصالى أو المقاصد الموجهة للسامع من جانب المتحدث"[2]. وهذا ما يؤكده "جون لاينز" الذى يذهب إلى أن هناك علاقة جوهرية تربط المعنى بالاتصال[3]. فالمعنى، إذن، يتحقق متى تمت عملية الإتصال.

1- Ibid, p. 182

2- Strawson, P.F., "Reply to Mcdowell", In: Z. V. Straaten (ed.), Philosophical Subjects, Essays Presented to P. F. Strawson, p. 286

3- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولي، 1987، ص 34

الفصل الثاني
نظرية الصدق

2-1 تمهيد

2-2 حوامل الصدق

2-3 نظريات الصدق

2-3-1 النظرية البراجماتية فى الصدق

2-3-2 نظرية الإتساق فى الصدق

2-3-3 نظرية الإطناب فى الصدق

2-3-4 نظرية التطابق فى الصدق

2-3-4-1 التطابق والذرية

2-3-4-2 صيغة أوستن

2-4 نظرية ستراوسن فى الصدق

2-4-1 إعتراض ستراوسن على صيغة أوستن

2-4-2 نظرية ستراوسن الأدائية فى الصدق



الفصل الثاني
نظرية الصدق

2-1 تمهيد:

يُعد مفهوم الصدق واحد من المفاهيم الأساسية التى عنى الفلاسفة بالنظر فيها طوال تاريخ الفلسفة، وليس الإهتمام بالصدق وقفا على الفلاسفة بل هو الشغل الشاغل لغيرهم من العلماء والمفكرين فى شتى فروع المعرفة. على أن عناية الفلاسفة بالصدق ذادت في وقتنا الحالي زيادة بالغة جعلت مفهوم الصدق يحتل موضع الصدارة بين مفاهيم الفلسفة المعاصرة، وليس أدل علي ذلك من أنه يكاد يتعذر عليك أن تجد فيلسوفا معاصراً لم يخصه ببحث ولم يسهم فيه برأي. وتأتي أهمية هذا المفهوم – شأنه في ذلك شأن مفهوم المعني – من أن وجهات النظر المتباينة والمتنافسة في كثير من المسائل الفلسفية الأخرى هي بمثابة انعكاس لاعتقادات مختلفة حول هذا المفهوم[1].

كما يشكل البحث في الصدق جزءً من المنطق الفلسفي Philosophical logic ؛ فها هو فريجه يستهل مقالته (الفكر: بحث منطقي) بقوله: "إن كلمة "صادق" true تُظهر هدف المنطق، كما تُظهر كلمة "جميل" beautiful هدف علم الجمال، وكلمة "خير" good هدف علم الأخلاق"[2]. وكذلك يستهل كواين كتابه "مناهج المنطق" بقوله: "المنطق، مثل أي علم، مهمته هي ملاحقة الصدق، وما يكون صادقاً هو عبارات معينة، وملاحقة الصدق هي محاولة لفصل العبارات الصادقة عن العبارات الأخرى التي هي كاذبة"[3]. وبالتالي فما هو الصدق؟!

1- صلاح إسماعيل، مفهوم الصدق عند ديفيدسون، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد السادس والخمسون، جامعة الكويت، 1996، ص 208.

2 –Frege, G., "The Thought: A logical Inquiry", translated by A.M. and Marcelle Quinton, In Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967, p. 17

3- Quine, W.V., Methods of logic, third edition, London and Henley: Routlege & Kegan Paul, 1974, p.1.

من الثابت فلسفياً أنه لا يمكن أن يحدث تقدم في فهم أحد المفاهيم إلا إذا كان بحث المرء يبدأ بالأسئلة الصحيحة، والسؤال الخاطيء الذي لا يجب أن نسأله بشأن الصدق هو "ما هو الصدق؟". وذلك للأسباب التالية:

انظر مثلا الفرق بين السؤالين "ما هو عشب البحر؟" و"ما هي العقلانية؟"؛ فمن السهل نسبياً الاجابة عن السؤال الأول، فسوف تكون إحدي الإجابات المناسبة هي "أنه نوع من الطحالب البحرية". أما السؤال الثاني فيفرض صعوبات أكثر، ونتيجة لذلك يتطلب إجابة أكثر دراسة، فالمطلوب في السؤال هو الكشف عن مفهوم معقد. وسوف يكون من الجدي هنا البدء بالبحث عما يتوقف عليه إمتلاك المرء للمفهوم، وهو ما يعني جزئيا السؤال عن كيف ومتى يستخدم المرء المفهوم. وهكذا سوف يبدو من الأفضل الرد فى هذه الحالة الثانية بطريقة تقدم معلومات أكثر، بإعادة صياغة السؤال ليكون "ماذا يعنى أن شخصاً ما يتخذ قراراً أو اختياراً عقلانياً؟"، والفكرة هى أن اكتساب الوضوح بخصوص هذا الموضوع هو الخطوة الأولى لفهم مفهوم العقلانية عموماً.

ويمكن تناول الأسئلة الخاصة بالصدق بهذه الطريقة، ولنفس الأسباب، فالسؤال" ما هو الصدق؟ " له طبيعة الجرف الهارى والذى يكون من الصعب فيه معرفة كيف نبدأ التسلق. والسؤال كما يبدو هو طلب لمعرفة ما هو الصدق، فالصدق هو معنى مطلق شامل وربما غامض إلى حد ما. ولكن من الواضح أنه حتى إذا كان هناك صدق بهذا المعنى فسوف يكون من الضرورى أن نبدأ بأهداف أكثر إعتدالا، ونتيجة لذلك تصبح المهمة أسهل بأن نسأل "ماذا يعنى لإحدى القضايا (العبارات أو الجمل أو المعتقدات) أن تكون صادقة؟"[1]. وهذا بالفعل ما

- نقلا عن صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق، ص 297.

1- Gralying, A.C., Op. Cit, p.125.

أشار إليه أوستن بقوله "إننا نكسب الكثير من الوضوح والتحديد إذا ما استبدلنا السؤال "ما هو الصدق؟" بالسؤال "ما معنى أن يكون شيئ ما صادقا؟"[1].

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن المشكلات الخاصة عن الصدق كانت تدور حول موضوعين أساسيين أولهما يختص بمعنى كلمة "صادق" True، بينما الآخر يتعلق بالمعيار أوالمعايير التى بواسطتها نقرر صدق أوكذب حامل الصدق أياً كان[2]. وأحد أسباب أهمية مراعاة الفرق هو أنه قد يتضح أنه فى حين أن إحدى نظريات الصدق تعطى تعريفاً لمعنى كلمة "صادق"، فإن نظرية أخرى تقدم معياراً أو اختباراً لقيمة الصدق Truth-value الخاصة بحامل الصدق. فعلى سبيل المثال، قد يقال إن كلمة "صادق" فى معناها، هى مصطلح تقويمى مثل كلمة "خير" good، فى حين أن معيار الصدق هو المنفعة utility– وهو الرأي الذي كان يؤمن به البراجماتي شيلر[3]. ويبدو أن برادلي كان يعتقد أن كلمة "صادق" في معناها لها صفة التطابق – "فلكي يكون الصدق صدقاً، لابد أن يصدق علي شيء ما" – في حين أن الإتساق Coherence يقدم معيار أو اختبار الصدق[4]. ومعظم البراجماتيين يسوون بين تعريف ومعيار الصدق بالقول أن المرء يعطي معني كلمة "صادق" بتوفير معايير لتطبيق المصطلح – وهو الرأي الذي يتشابه كثيراً مع فكر فتجنشتين المتأخر ونظريات الاستعمال في المعني عموماً[5]. ولقد كان أصحاب نظرية الإتساق Coherence theory مثل بلانشارد Blanshard يؤمنون أيضاً بأن التعريف والمعيار

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, edited by J.O. Urmson & G.J. Warnock, 2 nd Ed, Clarendon Press, Oxford, 1970, pp.117-118.

2- C.F: Russell, B., "William James's Conception of Truth", Philosophical Essays, Roultge, London & New York, 1994. And also: Mackie, J.L., Truth Probability and Paradox, Clarendon Press, Oxford, 1973.

3- Gralying, A.C., Op. Cit, p. 126

4 – Bradley,F.H., Essays On Truth and Reality, Clarendon Press, Oxford, 1914, p. 325.

5- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 126-127.

يسيران معاً في هذه الحالة بسبب حقيقة أن الصدق هو الإتساق؛ ولذلك فإن الفكرة (أي الإتساق) تمثل في ذات الوقت معياراً للصدق وتعريفا لكلمة "صادق"[1].

ولكن ما هي الأشياء التي تكون صادقة أو كاذبة؟

2-2 حوامل الصدق Truth bearers

إذا كان الصدق خاصية Property، كما يذهب إلي ذلك جورج مور الذي يقول بناءً علي أسس مشابهة لتلك التي دفعته إلي رأي مماثل عن الخير – "إن الصدق هو خاصية بسيطة غير قابلة للتحليل"[2]. فلأي شيء يكون الصدق خاصية؟ أو ما هي الحوامل الأساسية للصدق (أو الكذب)؟ أو ما هي أنواع الأشياء التي نطلق عليها صادقة (أو كاذبة)؟

تتعدد حوامل الصدق وتتنوع بتعدد النظريات المعبرة عن الصدق، إلا أنه يمكن علي الأقل ترشيح ثلاثة حوامل للصدق هي: الجمل Sentences، العبارات Statements، القضايا Propositions. ومن هنا كان من الضروري أن نضع تمييزاً ثلاثياً بينهم، إذ يمكن تعريف الجملة بأنها سلسلة من التعبيرات الكاملة والصحيحة نحوياً في لغة طبيعية، علي سبيل المثال: "الثلج أبيض" و"أغلق الباب" و"هل الباب مفتوح؟" هي جمل. في حين أن "الحديقة ضع إنسان"، و"وصل فكر معذرة" لا تندرج تحت الجمل بالمعني السالف. والمقصود بالعبارة هو ما يقال عندما تنطق الجملة الإخبارية، أو تُكتب، وفي الإستعمال غير الإصطلاحي للعبارة، نراها غامضة بين الحدث الخاص بالنطق أو الكتابة ومحتوى ما يُكتب أو يُنطق، والمغزى الثاني هو الملائم والمراد في تحديد العبارة؛ أما القضية فهي ما يكون مشتركاً بالنسبة لمجموعة

1- Blanshard, B., the Nature of Thought, G.Allen &Unwin, London, 1939, p. 268.

2- Moore, G.," Beliefs and Propositions", Some Main Problems of Philosophy, Macmillan Company, New York, 1953, p. 261. Quited in Pitcher, G(ed), Truth, Prentic-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, pp. 2-3.

من الجمل الإخبارية المترادفة. وبهذا المغزى للقضية تعبر الجملتان عن القضية ذاتها إذا كان لهما نفس المعنى[1].

وهنا تتضح فائدة هذا التمييز، فمن الضروري، مثلاً، في الصيغ التقليدية لنظرية التطابق Correspondance theory أن تقوم علاقة التطابق بين قضايا (وليست جملاً) وحالات الأشياء في العالم؛ في حين أنه في النظرية السيمانطيقية، يُري الصدق علي أنه خاصية للجمل[2].

وبالرغم من عدم وجود إتفاق فيما بين الفلاسفة والمناطقة على ما هو الشيء الذى يمكن أن يكون حاملاً للصدق، إلا أن هناك إتفاقاً- من وجهة النظر التقليدية- على أن الشيء الذى يكون مؤهلاً أو مرشحاً لحمل قيمة الصدق truth-value هو القضية propsition[3].

فها هو آيرAyer يقرر أن القضايا propositions هى فقط حوامل الصدق، ويرد على الإعتراض القائل بأنه ليس مجرد القضايا هى التى يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة، بل أيضاً العبارات والتقريرات والأحكام والإفتراضات والآراء والمعتقدات؛ بقوله "إن القول بإن المعتقد أو العبارة أو الحكم صادق، هو عادة طريقة إيجازية لعزو (لحمل) الصدق إلى القضية التى يعتقد بها أو تقرر أو يحكم عليها. وبالتالى، فلو قلنا أن الإعتقاد الماركسى بأن الرأسمالية تؤدى إلى الحرب صادق، فإن ما نقوله هو أن هذه القضية، التى يعتقد بها الماركسيون صادقة. ويظل هذا التفسير صحيحاً عندما تستبدل كلمة "الرأى" أو "الإفتراض" أو"التخمين" أو"العبارة".... الخ بكلمة "الإعتقاد"[4]. كذلك نجد أن رسل يذهب إلى أن "القضايا هى التى توصف بثنائية الصدق والكذب"[5].

1- Haack, S., Philosophy of logics, Cambridge University Press, Cambridge, 1978, pp. 75-76.

2- Gralying, A.C., Op. Cit, p.126

3- Ibid, p.24

4- Ayer, A.J., Language, Truth and logic, (2nd ed., 17th imp), the Camelot Press LTD, London, 1967, p.88.

5- Russell, B.,"The philosophy of Atomism", Logic and Knowledge, pp .184- 185

أما ستراوسن فيتفق مع وجهة النظر التقليدية إذ نجده يقرر أن ما نحكم عليه بالصدق أوالكذب هو القضايا، إذ يقول في كتابه "المنطق الفلسفي" إن "...الصدق هو محمول القضايا Propositions"[1].

والآن بعد أن أوضحنا ما هى الحوامل الأساسية للصدق، وأشرنا إلى أن ستراوسن يتفق مع وجهة النظر التقليدية على أن القضية هى الشيء الذى يكون صادقاً أوكاذباً. نعود مرة أخرى إلى السؤال الذى طرحناه منذ قليل وهو: ماذا يعنى بالنسبة لإحدى القضايا (الجمل، العبارات) أن تكون صادقة؟.

لقد قامت محاولات عديدة للإجابة عن هذا التساؤل، ممثلة فى عدة نظريات عن الصدق منها: النظرية البراجماتية Pragmatic theory، ونظرية الإتساق Coherence theory، ونظرية الإطناب Redundancy theory، ونظرية التطابق Correspondance theory.

والآن سوف نتناول هذه النظريات بالشرح والتفسير، حسب ما تتطلبه طبيعة تناول إشكالية هذا الفصل، والتى يمكن تحديدها كالتالى: فى غمار محاولات الفلاسفة لتقديم نظريات مختلفة عن الصدق، حاول أوستن أن يقدم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق، والتى هى من أشهر نظريات الصدق، إلا أن ستراوسن قد انتقد هذه الصيغة. فعلي أي الأسس قام ستروسن بذلك؟ وما هي نظريته الخاصة في الصدق؟

2-3نظريات الصدق

2-3-1 النظرية البراجماتية فى الصدق Pragmatic theory of truth

تعتبر النظرية البرجماتية من أقل نظريات الصدق رواجاً. ويمكن أن ننسب الصورة الأساسية الأولى إلى ثلاث من الشخصيات الرئيسية فى الفلسفة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهم

1- Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, p. 13

بيرس Peirce، وجيمس James، وديوىDewey. وارتكازاً على الأساس المشترك في نظرتهم الفلسفية فإنهم يجتمعون تحت مسمى 'البراجماتيين' Pragmatists، ومن هنا أشتقت تسمية نظريتهم – أو بالأحرى الصيغ الماثلة لنظريتهم – عن الصدق. ولقد بقى تأثيرهم فى أعمال كواين، وإلى حد ما فى آراء فتجنشتين المتأخرة، كما أظهر دميت[1] Dummett بعض الميول البراجماتية فى أعماله.

ويذهب دعاة النظرية البراجماتية إلى أن المعتقدات الصادقة هى تلك التى تكون مفيدة. فالبراجماتية تسأل سؤالها المعتاد فتقول: إذا اعتبرنا أن فكرة أو معتقداً ما صادقاً، فما هو الفرق المادى (الملموس) الذى سيحدثه كونه صادقاً فى الحياة الواقعية لأى فرد؟ وما هى الخبرات التى قد تختلف عن تلك التى قد تحدث إذا ما كان المعتقد كاذباً؟.... وفى اللحظة التى تسأل فيها البراجماتية هذا السؤال، تجد الإجابة وهي: الأفكار الصادقة هي تلك التي يتسني لنا استيعابها وإثبات صحتها وتحقيقها وتأييدها؛ والأفكار الخاطئة (الكاذبة) هي تلك التي لا يتسني لنا فعل ذلك بالنسبة لها. وهذا هو الفرق الملموس الذي يحدثه لنا إمتلاك أفكار صحيحة (صادقة)[2].

ولذلك نجد أن العامل المحدد لصدق القضايا (الأفكار)، وفقاً للنظرية البراجماتية، هو نفعيتها، إذ تعد القضية صادقة إذا كانت النتائج العملية المترتبة علي قبولها تفوق تلك المترتبة علي عدم قبولها، أو ربما تلك المترتبة علي رفضها[3]. ولذلك فإن أعلي درجة من المنفعة هو المؤشر الآمن للصدق. 'فالصادق، فيما يري

1- C.F: Dummett, M., "Truth", In Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, p. 49-68

2- وليام جيمس، البراجماتية، ترجمة محمد علي العريان، تقديم زكي نجيب محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965، ص 236، 237

3- Rescher, N., the Coherence Theory of Truth, Clarendon Press, Oxford, 1973, p. 10

جيمس، ليس سوى النافع الموافق المطلوب في سبيل تفكيرنا، تماماً مثلما أن "الصواب" ليس سوي النافع الموافق المطلوب في سبيل سلوكنا"[1].

ولكى يوضح جيمس فكرته يفترض – مثلا – أنه تاه في غابة وأصابة الجوع، ثم وجد ما يشبه حظيرة البقر؛ إن الذي يهمه هنا هو أن يستدل من ذلك علي وجود بشر وراء هذه الحظيرة، وسيترتب علي استدلاله هذا أنه سيستمر في السير فينقذ نفسه[2].

ثم يشرح مغزى هذا المثال فيقرر أن تفكيره هذا صادق، وقد أتي صدق تفكيره هنا من أن تفكيره قد أدي إلي منفعة، فهو تفكير مفيد، ولذلك فلأنه مفيد، كان صادقاً، ويمكنك أن تعكس القضية فتقول إنه مفيد لأنه صادق، وسوف يكون المعنى واحداً، لأن جيمس يعتبر صفتي (الصدق) و(المنفعة) مترادفتين، إذ يقول في ذلك "إني اسمي الفكرة صادقة حين أبدأ بتحقيقها تجريبياً، فإذا ما إنتهت من التحقيق وتأكدت من سلامة الفكرة، أسميتها نافعة. فالصدق أعلي مراحل التحقيق، والفائدة أعلي مراحل الصدق"[3]. وهذا يعني أن جيمس يربط صدق الفكرة بمدي منفعتها.

ولقد نظر كل من مور ورسل إلي هذا الرأي علي أنه توحيد بين الصدق والمنفعة، ورفضاه علي أساس أن بعض الأكاذيب تكون مفيدة (قارن مثلا، رأي أفلاطون القائل بإنه لابد من تشجيع العامة بالمعتقدات الدينية، لأنه علي الرغم من أن هذه المعتقدات كاذبة، فإنها سوف تروج السلوك القويم). في حين أن بعض الحقائق تكون غير وافيه بالغرض (فمثلاً؛ الحقيقة القائلة إن "والد أرسطو كان طبيباً" ليس لها تأثير حقيقي علي الاطلاق). إذ يتساءل مور "أليس من الواضح أننا أحياناً

1- وليام جيمس، البراجماتية، ص 262

2- المرجع السابق، ص 240

3- المرجع السابق، ص 241

تكون لدينا أفكار صادقة، وتكون غير مفيدة، ولكنها تكون إيجابية بطريقة ما؟[1].
ويُعقب رسل بأن صيغة جيمس لا تناسب المعني العادي للصدق، وإذا كان جيمس محقاً، فإن الجملتين "من الصادق أن الأخرين موجودون" و"من المفيد أن نؤمن بأن الأخرين موجودون" سوف يكون لهما نفس المعني وسوف يعبران عن نفس القضية[2].

كما أن هناك العديد من الصعوبات والإعتراضات التي واجهت النظرية البراجمانية في الصدق، ولكن الأهم هنا هو بيان وجهة النظر البراجمانية بصفة عامة في الصدق وهي: أن المعتقدات الصادقة هي تلك التي تحقق نتائج عملية مفيدة. أو بمعني آخر أن:"الصادق هو النافع". وهذا فقط، علي حد قول ريشير Rescher، يؤكد حقيقة أن المرء لابد أن يفسر النظرية البراجماتية باعتبارها نظرية معيارية لا تعريفية[3]. فالنظرية البراجماتية لا تقدم تعريفاً للصدق بل تضع معياراً له يتمثل في المنفعة.

2-3-2 نظرية الإتساق في الصدق: Coherence theory of truth

تعتبر نظرية الإتساق، مثل نظرية التطابق، من المذاهب التقليدية الأساسية في الصدق. وعموماً فإن موطن نظرية الإتساق في الصدق هو الفكر العقلاني، مثل فكر ليبنتز وسبينوزا في القرن السابع عشر، وهيجل وبرادلي في بداية ونهاية القرن التاسع عشر علي الترتيب. ومع هذا، فقد وجدت نظرية للإتساق في الصدق بين بعض الوضعيين المنطقيين في هذا القرن. وخصوصاً نيوراث Neurath، وهمبل Hempel، وقد دافع ريشير N.Rescher مؤخراً عن هذه النظرية دفاعاً مطولاً[4].

1- Moor, G., " Professor James' Pragmatism", Proceedings of the Aristotelian Society, 1908, p.110, Quited in Gralying, A.C.,Op. Cit, p. 130

2- Russell, B., Philosophical Essays, p. 136

3- Rescher, N., Op. Cit, p.10

4- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 132-133

والفكرة الأساسية في نظرية الإتساق فكرة بسيطة، وهي أن القضية تكون صادقة إذا ما كانت تتسق مع قضايا أخرى في نسق معين، وتكون كاذبة إذا كانت خلافاً لذلك. وأحياناً يتم التعبير عن هذا كما يلي: الصدق يتوقف علي علاقة (إتساق) بين مفردات مجموعة ما من المعتقدات[1]. وهذا يعني أن الصدق في نظرية الإتساق يتمثل في علاقة بين حوامل الصدق بعضها البعض. فصدق القضية يعتمد علي علاقتها بالقضايا الأخرى في نسق معين.

ويكمن الأساس النظري لنظرية الإتساق في فكرة النسق System، والتي تلعب دوراً حيوياً في التفسير الذي تقدمه عن الصدق. ويعبر برادلي عن الصلة بين الإتساق والنسق بقوله "الصدق هو تعبير مثالي عن الكون الذي هو شامل ومترابط (متسق) في ذات الوقت؛ ولابد ألا يتعارض مع نفسه، ويجب الا يكون هناك أي افتراض لأية إمكانية للتناقض ومن ثم الإخفاق الذاتي، بإختصار: الصدق التام لابد أن يحقق فكرة الكل النسقي Systematic whole"[2]. والمفترض هنا هو أن الإتساق يتوقف علي الترابط Consistency والإعتماد المتبادل Interdependence[3]. وهكذا فلكي تكون مجموعة من المعتقدات متسقة، فإن المعتقدات المكونة لها لابد أن تكون مترابطة مع بعضها البعض، وأن تكون محددة بطريقة ما، ومعتمدة علي المعتقدات الأخري في المجموعة.

ولكن بالنظر إلى شرطى الإتساق أى: الترابط والإعتماد المتبادل نجد أن الترابط هو الشرط الأدنى، وهو لا يمثل مشكلة نسبياً. أما الصعوبة الأساسية فهى تحديد ماهية علاقة الاعتماد dependence التى تقوم بين المعتقدات فى المجموعة أو الأحكام التى تعبر عنها. فأحد الإقتراحات هو أن أى حكم لابد أن يستلزم وأن يلزم عن كل حكم آخر؛ وهذا هو ما كان بلانشارد Blanshard يؤمن به، وقد

1- Ibid, p.133

2- Bradley, F.H., Op. Cit., p. 223

3- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 133-134

استشهد بالهندسة باعتبارها الأقرب إلى نموذج النسق الذى يقترحه[1]. فقد كتب بلانشارد يقول: "فى أى نسق مقنع تماماً ... لن تكون هناك أى قضية إعتباطية، فكل قضية سوف تلزم عن القضايا الأخرى معاً، أو عن إحداهما، فلن تصح أى قضية خارج النسق"[2]. ولكن هذا لن يصح، من وجهة نظر ريشير، وإلا ستغدو معه نظرية الإتساق مجرد "توكيد بالإطناب" فقط، وهو ما يجعل كل حكم فى النسق المترابط من الأحكام يقول ما تقوله الأحكام الأخرى كلها[3]. وبالتالى فلن يكون الحال سوى أن العبارة الصادقة "الاسكندر كان ملك مقدونيا" تستلزم ويلزم عنها، مثلاً، عبارة "جارى الجنب يرتدى اليوم ثوباً أبيض"، بل والأسوء من ذلك أن كلتا العبارتين ستكونان فى الواقع متكافئتين بطريقة أو بأخرى- وهو رأي لا يمكن استيعابه.. ومن أهم الإنتقادات التي وجهت إلي نظرية الإتساق في الصدق ذلك النقد الذي يعبر عنه رسل بقوله "إن نظرية الإتساق لا نستطيع أن تميز الصدق عن الأكذوبة المتسقة"[4]. ومن ثم فإن نظرية الإتساق يمكن الإعتراف بها فقط في العلوم الاستدلالية والأنساق الصورية مثل الرياضيات أو الهندسة أو المنطق ... إلخ.

3-3-2 نظرية الإطناب فى الصدق Redundancy theory of truth

إن كل النظريات التي ذكرناها حتي الآن، بالإضافة إلي نظرية التطابق التي سوف نوضحها لاحقا، يمكن أن نطلق عليها اسم "النظريات الجوهرية" substantive، في مقابل "النظريات التفريغية" Deflationary، بمعني أنها جميعاً تعتبر الصدق خاصية حقيقية ومهمة في البنود، أياً كانت، التي تعتبرها النظريات الحوامل الأساسية للصدق. ولكن في الفترات الأخيرة أصبحت النظريات التفريغية (التي

1- Blanshard, B., Op. Cit, p. 264

2- Ibid, pp. 265-266

3- Rescher, N., Op. Cit, p. 35

4- Russell, B., Problems of Philosophy, Oxford University Press, New York, 1962, p. 190

تقلل من حجم الصدق) أكثر شيوعاً. وكانت أمثلتها المبكرة هي نظرية الإطناب، التي قدمها لأول مرة ف.ب. رامزى في 1927[1].

إذ يذهب رامزى إلي أنه لا توجد مشكلة خاصة تتعلق بالصدق بل مجرد خلط لغوى Linguistic muddle فحسب[2]. فالصدق والكذب ينسبان، علي حد قول رامزى، أساساً إلي القضايا، والقضية التي ينسبان إليها إما أن تُقدم صراحة أو توصف. وفي حالة القضية المقدمة صراحة يتضح أن "من الصادق أن قيصر قد قُتل" لا تعني سوى أن قيصر قد قُتل؛ و"من الكذب أن قيصر قد قُتل" تعني أن قيصر لم يُقتل. فهي تعبيرات نستخدمها أحياناً للتأكيد أو لدواع أسلوبية أو لتوضيح الموضع الذي تشغله العبارة في نقاشنا. ويمكن أيضاً أن نقول "إنه لواقع أن قيصر قد قُتل" أو "أن قيصر قد قتل هو قول يتعارض مع الواقع"[3].

وفي الحالة الثانية التي توصف فيها القضية، ولا تقدم صراحة، نجد أن المشكلة قد تتفاقم لأننا نحصل علي عبارات لا يمكننا أن نحذف منها كلمات "صادق" و"كاذب" في اللغة العادية. وبالتالي فإذا قلنا "إنه صادق دائماً" فإننا نعني أن القضايا التي يزعمها تكون دائماً صادقة. ولا يبدو أن هناك طريقة أخري للتعبير عن ذلك بدون استخدام كلمة "صادق". وعموماً فإن رامزى يقترح تحليلاً لحذف كلمة "صادق". والخطوة الأولي هي أن نعيد صياغة "القضايا التي يزعمها تكون دائماً صادقة" لتكون "بالنسبة لكل ق، إذا زعم ق، فإن ق تكون صادقة"، وبعد ذلك نري أن الدالة القضوية Propositional function "ق تكون صادقة" هي بالضبط ق،

1- C.F: Ramsey, F.P.,"Facts and Propositions", Preoceedings of the Aristotelian Society, Vol. vii, 1927. Reprinted in Philosophical Papers, edited by D.H. Mellor, Cambridge University Press, New York, 1990, pp. 34-51, and also Reprinted as Except in Pitcher, G (ed), Truth, pp. 16-17

2- Ramsey, F.P., "Facts and Propositions" In Pitcher. G (ed), Truth, p. 16

3- Ibid, p.16

مثلما في المثال السابق عندما يكون مدلول "قيصر قد قُتل صادقة" هو نفس مدلول "قيصر قد قُتل"[1].

ولقد سار آير Ayer علي نفس نهج رامزى، فتراه يقول في كتابه "اللغة، الصدق والمنطق": "بالرجوع إلي تحليل الصدق، نجد أنه في كل الجمل التي تأخذ الصيغة "س تكون صادقة" تكون فقرة "تكون صادقة" غير ضرورية منطقياً، فعلي سبيل المثال، عندما يقول شخص إن القضية "سقراط ميت" صادقة، فإن كل ما يقوله الشخص هو أن سقراط ميت. وبالمثل، فعندما يقول شخص إن القضية "اكسفورد هي عاصمة إنجلترا" كاذبة، فإن كل ما يقوله الشخص هو إن اكسفورد ليست عاصمة إنجلترا. وبالتالي فالقول بإن قضية ما صادقة هو مجرد تأكيدها، والقول بإنها كاذبة هو مجرد تأكيد نقيضها"[2]. وهذا يدل علي أن المصطلحات "صادق" و"كاذب" لا تفيد شيئاً، ولكن تعمل في الجملة كمجرد إشارة إلي التأكيد والنفي.

ولقد وضع كواين بعض الملاحظات المماثلة حول مفهوم الصدق، إذ يقول "القول بإن العبارة (بروتس قتل قيصر) صادقة، أو إن (الوزن الذري للصوديوم هو 23) صادقة هو ببساطة في الواقع القول بإن بروتس قتل قيصر أو إن الوزن الذري للصوديوم هو 23"[3].

مما سبق نستنتج أن نظرية الإطناب في الصدق تمضي لتقول إن الكلمات "صادق" و"كاذب" هي محمولات يمكن إسقاطها دون أي خسارة سيمانطيقية، وذلك لأن دورها تأكيدي أو أسلوبي فحسب.

1- Ibid, p. 17

2- Ayer, A.J., Op. Cit, p. 88

3- Quine, W, V., Word and Object, 2nd ed, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, 1964, p. 24

4-3-2 نظرية التطابق في الصدق Correspondence theory of truth

ربما تكون أقدم وأكثر نظريات الصدق قبولاً في كل الحقب هي نظرية التطابق، والتي وفقاً لها يعتبر الصدق هو التطابق مع الواقع. إذ تفترض النظرية أن القضية تكون صادقة إذا كانت نتائج مقارنتها بالموقف الذي تتناوله توضح أن الوقائع بالفعل هي كما تزعمها القضية. فعلي سبيل المثال، نجد أن ما يجعل العبارة "الثلج أبيض" صادقة هو الواقعة التي تتطابق معها وهي كون الثلج أبيض بالفعل. ويرجع البعض هذه النظرية إلي أرسطو استناداً علي إشارته الشهيرة في "الميتافيزيقا" والتي يقول فيها "إن تقول عما يوجد أنه لا يوجد، وعما لا يوجد أنه يوجد هو الكذب، في حين أن تقول عما يوجد إنه يوجد، وعما لا يوجد إنه لا يوجد هو الصدق"[1]. وإن لم يكن في هذه الفقرة ما يتحدث صراحة عن علاقة "تطابق" من أي نوع، إلا أنه يمكننا أن نرى مدي إقتراب هذا الرأي من الصيغ الحديثة لنظرية التطابق عندما ننظر إلي فقرة من "المقولات" لأرسطو والتي يقول فيها "إن حقيقة وجود الإنسان تحمل معها صدق القضية القائلة إنه يوجد... لأنه إذا كان "الانسان موجود"، وهي القضية التي ندعي فيها وجوده، صادقة... فإن حقيقة وجود الإنسان تبدو بطريقة ما سبب صدق القضية، لأن صدق أو كذب القضية يعتمد علي حقيقة وجود الإنسان أو عدم وجوده"[2]. ونخلص من هذا إلي القول بإن أساس نظرية التطابق هو أن الصدق يتوقف علي علاقة بين القضايا وطريقة وجود الأشياء في العالم، فالقضية التي تقول إن الوقائع كذا وكذا تكون صادقة إذا كانت الوقائع بالفعل كذا وكذا.

1- Aristotle., Metaphisics, 1011 b 26, Quited in Recher. N., Op. Cit, p.5

2- Aristotle., Categories, 14 b 14-21, Quited in Gralying. A.C., Op. Cit, p. 143

2-3-4-1 التطابق والذرية

مرت نظرية التطابق بعدة أطوار أساسية ابتداء من الصيغة التي قدمها كل من مور ورسل الذي يري أن المعتقد يكون صادقاً عندما تكون هناك واقعة تتطابق معه، ويكون كاذباً عندما لا تكون هناك واقعة تتطابق معه[1]. ثم ابتدع رسل[2] وفتجنشتين[3] الذرية المنطقية logical Atomism، والتي تقدم تعديلاً مهماً لطريقة التطابق، فلقد ذهب كل من رسل وفتجنشتين إلي أن التطابق علاقة تماثل بنائي Structural isomorphism بين القضايا والوقائع؛ ولذلك فإنهما يقدمان بياناً مفصلاً عن بنية كل من حدي العلاقة، وبياناً عن العلاقة ذاتها. إلا أن تفسير التطابق بهذه الطريقة يواجه بعض الصعوبات، ففكرة التطابق لا تتضح بتفسيرها علي أنها "تماثل بنائي". إذ أن فكرة "البنية" Structure في القضايا والوقائع، وفكرة "التماثل" isomorphism المفترض بينهما تفتقران إلي الوضوح ناهيك عن أن فكرة التماثل ذاتها يجب أن تفهم علي اعتبار البنية والتطابق؛ فالمرء سوف يُعرِّف مفهوم التماثل بأنه "تشابه أو تطابق في البنية يحفظ المعلومات ويربط حدين أو أكثر"، وينتج عن ذلك نوع من الدوران[4].

وانظر مثلا في المثال المشهور لقضية "القطة فوق الوسادة" فهذه الجملة بها علي الأقل ثلاثة عناصر: القطة، والوسادة، والعلاقة "علي"، في حين أن الواقعة التي في العالم بها عنصران فقط هما القطة والوسادة. والواقع أنه من الصعب لدرجة السخف أن نقول ما هي عدد المكونات في القضية ذلك لأنه من الممكن في لغة ما غير اللغة الإنجليزية أن توجد قضية يعبر عنها بكلمة واحدة تقول نفس ما تقوله

1- Russell, B., Problems of Philosophy, p. 129

2- C.F: Russell, B., The Philosophy of logical Atomism, logic and knowledge, Op. Cit.

3- أنظر: لودفيج فتجنشتين، مرجع سابق

4- Gralying, A.C., Op. Cit, p. 145

جملة 'القطة فوق الوسادة'؛ فكيف لمكونات مثل هذه القضية أن تتطابق مع مكونات تلك الحالة الفعلية القائمة التي تكون فيها القطة فوق الوسادة؟ وما قيمة التماثل البنائي في هذه الحالة؟ إن هذه الصعوبة سيئة بما يكفي؛ والأسوء منها هي صعوبة تحديد التماثل البنائي بين قضايا مثل 'الجو سيء' و'الموقف السياسي معقد' وحالات الأشياء المتعلقة بها[1].

وخلال العصر الحديث، وفي محاولة للتغلب علي تلك الصعوبات، ظهرت محاولات لوضع نظرية التطابق هذه علي أسس منظمة وثابتة. ومنها محاولة تارسكي والتي تبلورت فيما يسمية بالنظرية السيمانطيقية في الصدق، والتي ترى أن الصدق خاصية سيمانطيقية لجمل اللغة الشيئية[*] object language[2]. أما المحاولة الأخري، والتي تهمنا هنا، فهي محاولة أوستن Austin- وهو واحد من أهم مناصري نظرية التطابق في العصر الحديث، أن يقدم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق (وتتفادي الصعوبات التي تواجه تفسير التطابق باعتباره علاقة تماثل بنائي). فما هي إذن صيغة أوستن؟

1- Ibid, pp. 145 – 146

2- C.F: Tarski, A., "the Concept of Truth in Formalized Languages", Logic, Semantics, Metamathematics, Translated by J.H. Woodger, Clarendon Press, Oxford, 1956, pp. 152-278

(*) اللغة الشيئية object language هي اللغة التي تشير إلي الأشياء أو الموضوعات التي نتعامل معها في حياتنا اليومية مثل كتاب – شجرة – منضدة ... إلخ. أما اللغة الشارحة Metalanguage فهي لغة تشرح اللغة الشيئية أو تفسيرها (أنظر: إكرام فهمي حسين، فلسفة المنطق واللغة عند جوتلوب فريجه، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1997، ص 47)

2-4-3-2 صيغة أوستن

إذا كان التطابق باعتباره التماثل بين بنيات القضايا ووقائع العالم يخضع للميتافيزيقا الذرية (وهي التي تميز آراء فتجنشتين في كتابه الرسالة Tractatus، والمرحلة من فكر رسل التي أثر فيها فجتنشتين) فلقد قام أوستن بمحاولة لعرض نظرية تطابق بعيداً عن تلك الميتافيزيقا. وكان أوستن يريد أن يفسر التطابق علي ضوء علاقات قائمة علي المواضعة conventinal relations البحتة بين الكلمات والعالم. إذ كان يؤمن بتلازمهما أو ترابطهما بطريقتين: (أ) عن طريق مُواضعات وصفية descriptive conventions تربط الكلمات (= الجمل) بأنماط المواقف، والأشياء، والأحداث... الخ، التي توجد في العالم، و(ب) عن طريق مواضعات إشارية demonstrative conventions تربط الكلمات (= العبارات) بالمواقف أو الأحداث الفعلية الموجودة في العالم[1].

ولقد عبر أوستن عن ذلك بالصيغة التالية: يُقال عن عبارة إنها صادقة عندما تكون الحالة الفعلية القائمة التي ترتبط بها العبارة من خلال مواضعات إشارية (أي الحالة التي تشير إليها العبارة) هي حالة من النوع الذي ترتبط به الجملة المستخدمة في إصدار العبارة من خلال مواضعات وصفية[2].

ويمكن جعل هذه الصيغة أكثر وضوحاً من خلال النظر في المثال التالي، افترض أن الشخص (س) يقول في وقت معين (ص) "أنا آكل"، فإن المواضعات الوصفية تربط الكلمات بالمواقف التي يأكل فيها الناس، والمواضعات الإشارية تربط الكلمات بالنشاط الفعلي لـ (س) في الوقت المعين (ص). وما يقوله (س) عند (ص) سيكون صادقاً إذا كانت الحالة الفعلية القائمة، التي ترتبط بالكلمات

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp. 121-122

2- Ibid, p. 122

التي يقولها (س) بمواضعات إشارية، من النوع الذي يرتبط بتلك الكلمات بمواضعات وصفية[1].

وهكذا يمكن القول إن مجمل رأي أوستن هو أن القول بإن عبارة ما تكون صادقة يعني القول بإن موقفاً فعلياً قائماً معين يكون من نوع معين. إلا أن ستراوسن قد عارض صيغة أوستن، وهذا ما سوف يتضح من خلال استعراض نظرية ستراوسن الخاصة في الصدق.

2-4 نظرية ستراوسن في الصدق

2-4-1 إعتراض ستراوسن على صيغة أوستن

بالرغم من محاولة أوستن تقديم صيغة يمكن الدفاع عنها لنظرية التطابق، أعني نظريته الخاصة وهي: أن القول بإن إحدي العبارات صحيحة هو القول بإن حدثاً كلامياً speech – episode معيناً يرتبط بطريقة إتفاقية معينة بشيء آخر في العالم باستثناء نفسه، إلا أن هذه النظرية لم ترضي ستراوسن إذ يقول "... لا يبدو لي أي من تفسير أوستن لحدي العلاقة المعبرة عن الصدق ولا تفسيره للعلاقة ذاتها مقنعاً وبذلك فإن نظرية التطابق لا تستحق التنقيح فحسب، بل تستحق الإستبعاد"[2]. وفيما يلي سوف أحاول أن أوضح تفسير ستراوسن لحدي العلاقة (العبارات– الوقائع) بالإضافة إلي علاقة التطابق ذاتها، ومن ثم أوضح الأخطاء التي يقع فيها تفسير أوستن، في نظره.

أ- **العبارات** Statements

من المؤكد أننا نستخدم تعبيرات إسمية مختلفة كموضوعات نحوية لكلمة "صادق"، وهذه هي عامة العبارات الإسمية مثل "ما قاله" أو "عبارته"، أو الضمائر، أو العبارات الإسمية ذات الرابط "أن" مثل "... أن كذا" و"عبارة أن كذا". ويفترض

1- Gralying, A. C., Op. Cit, p. 146

2- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 190

أوستن أننا يجب أن نستخدم كلمة "عبارة" لكي تقوم مقام مثل هـذه التعـبيرات. ولا يعترض ستراوسن علي ذلك؛ فهو يري أن هذا سوف يمكننا من أن نقـول، بطريقـة غير ملزمة فلسفياً، أننا باستخدامنا لكلمة "صادقة" فإننا نتكلم عـن عبـارات، ويعـني ستراوسن بقوله "طريقة غير ملزمة فلسفياً" أننا نقول هذا بطريقة لا تلزمنـا بـأي رأي عن طبيعة العبارات التي نتحدث عنها هكذا، طريقة لا تلزمنا، مثلا، بالرأي القائـل بإن العبارات التي نتحدث عنها هي أحداث فعلية قائمة[1].

ولقد لاحظ ستراوسن أن كلمـة "عبـارة" ملتبـسة المعـني؛ فهـي إمـا أن تعـني محتوي ما يقال أو نطق ما يقال إذ نجده يقول "... فكلمة "عبارتي" قـد تكـون إمـا مـا أقوله أو نطقي لما أقوله، فنطقي للشيء هو بالقطع حدث episode، ولكن ما أقوله ليس كذلك. ولحن نعلم أن الأخير ولـيس الأول هـو "الـصادق"[2]. وهـذا يعـني أن ستراوسن كان يؤمن بأن العبـارات (أي محتـوى مـا يقـال) هـي حوامـل الـصدق. ويضيف ستراوسن أن التحدث بالصدق ليس طريقة للتحدث، بل هو قـول شـيء صادق"[3]. فعندما نقول "قوبلت عبارته بثناء كبير" أو "زعمه الصارم تبعه صمت فظيع" فإننا بالقطع نشير إلي، أو نصف، حدثاً فعلياً ونضعه في سياق أحداث أخرى، وإذا قلت أن ذات العبارة همس بها جون أولاً ثم صاح بهـا بـيتر بعـده، ونطقـت أولاً بالفرنسية ثم تكررت بالإنجليزية، فإنني أضع ملاحظات عن مناسبات القول. ولكن كلمة "عبارة" قد إنفصلت عن الإشـارة إلـي أي حـدث كلامـي معـين. والأحـداث الكلامية التي نتحدث عنها هي الهمـس، والـصياح، والقـول، والتكـرار. والعبـارة ليست شيئاً يظهر في كل هذه الأحداث، وعندما نقـول إن العبـارة صـادقة فإننـا لا نتحدث بصورة غير مباشرة عن هذه الأحداث أو أي أحداث أخرى (فالقول بـإن أحدي العبارات صادقة لا يرتبط بالقول بإن أحد أحـداث الكـلام صـادقاً، مثلمـا

1- Ibid, p.190

2- Ibid, p.190

3- Ibid, p. 190

يرتبط القول بإن إحدي العبارات قد همس بها شخص بالقول بإن أحد أحداث الكلام هو همسه)[1].

وإذا كان ستراوسن يري أن العبارات (أي محتوى ما يقال) هي ما نحكم عليها بالصدق أو الكذب، فما هو الشيء أو الحدث الذي نتكلم عنه عند إعلاننا أن إحدى العبارات صادقة؟

يري ستراوسن أنه من العبث أن نطرح هذا السؤال لأنه لا يوجد مثل هذا الشيء أو الحدث، فكلمة "عبارة" وعبارة "ما قاله" مثل الرابطة "أن" المتبوعة بعبارة اسمية هي وسيلة ملائمة نستخدمها في مناسبات معينة لأغراض معينة خاصة المناسبات التي نستخدم فيها كلمة "صادق"، كما أن إفتراض أننا عندما نستخدم اسم ما مفرد فإننا نستخدمه للإشارة إلي شيء، هو خطأ قديم[2].

والرأي الأكثر معقولية هنا، كما يقرر ستروسن، هو أننا عندما نعلن أن إحدي العبارات صادقة فلابد أن يكون قد حدث بالفعل واحد علي الاقل من أحداث الكلام لإصدار هذه العبارة. وهذا صحيح بصورة كبيرة، وإن لم يكن تماماً (مثلما يري أوستن)، فمناسبة إعلاني أن إحدي العبارات صادقة قد لا تكون هي أن أحداً أصدر هذه العبارة، بل تكون أنني أتصور إمكانية صدور العبارة، فعلي سبيل المثال، في مناقشة مزايا "دولة الرفاهية" قد أقول: "من الصادق أن الصحة العامة للمجتمع قد تحسنت (أن كذا)، ولكن هذا يرجع فقط إلي التقدم في العلوم الطبية"، فليس من الضروري أن يكون أي شخص قد قال (إن كذا) لكي تكون هذه ملاحظة سليمة تماماً[3].

1- Ibid, p. 191

2- Ibid, p. 191

3- Ibid, p. 191

ومن ثم يري ستراوسن أن أوستن إذا كان محقاً في إقتراحه بأننا نحكم أساساً علي أحداث الكلام بأنها صادقة، فلابد أن يكون من الممكن أن نختزل التقريرات التي نقول فيها عن إحدي العبارات (بالمعنى غير الحدثي) إنها صادقة إلي مجرد تقريرات نحكم فيها بصدق الأحداث الكلامية[1].

وفي حين أن أوستن كان قد أشار إلي أن الجملة نفسها قد تستخدم لعمل عبارات مختلفة (فمثلاً: أنا أقول 'إنه ملكي' وأنت تقول 'إنه ملكي')، كما أن الجمل المختلفة قد تستخدم لعمل نفس العبارة[2]. نجد أن ستراوسن لا يفكر فقط في اللغات المختلفة أو التعبيرات المترادفة في نفس اللغة، بل يفكر أيضاً في المناسبات مثل تلك التي تقول فيها عن جونز 'إنه مريض'، وأنا أقول لجونز 'إنك مريض'، ويقول جونز 'أنا مريض'، فباستخدام ليس فقط جمل مختلفة، بل جمل ذات معاني مختلفة أيضاً نصنع جميعاً 'نفس العبارة'[3]. وهذا هو معني 'العبارة' الذي يريد ستراوسن أن يناقشه، وهو ما يتفق مع تعريف رسل للقضية بأنها 'جميع العبارات التي لها نفس المعني الذي يكون لعبارة معلومة'[4].

وبالتالي يذهب ستراوسن إلي أننا نستطيع أن نقول إن الناس يصدرون نفس العبارة إذا كانت الكلمات التي يستخدمونها في المواقف التي يستخدمونها فيها موضوعه بحيث تؤدي جميعها عبارة صادقة، أو تؤدي جميعها عبارة كاذبة. ولكن هذا هو استخدام كلمة 'صادق' في تفسير 'نفس العبارة'؛ ويمكن أن نقول في حالتنا المعروضة إن: جونز، وأنت، وأنا نصدر نفس العبارة لأننا باستخدامنا للكلمات

1- Ibid, p. 192

2- Austin, J.L., Truth, Philosophical Papers, p. 120

3- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 192

4- Russell, B., an Inquiry into Meaning and Truth, George Allen &Unwin, London, 1940, p.12

- نقلا عن محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص 244

التي استخدمناها في الموقف الذي نستخدمها فيه، فإننا جميعا نطبق نفس الوصف علي نفس الشخص في لحظة معينة في تاريخه، وكل من يطبق ذلك الوصف علي ذلك الشخص (وهكذا)، سوف يصدر نفس العبارة[1].

مما سبق يتضح أن ما يعترض عليه ستراوسن بالنسبة لتفسير أوستن للحد الأول لعلاقة التطابق (العبارات) هو أن أوستن يحكم علي أحداث الكلام بالصدق أو الكذب؛ في حين أن ستراوسن يري أن ما نحكم عليه بالصدق أو الكذب ليس هو أحداث الكلام وإنما العبارات (بمعني محتوي ما يقال). هذا عن الحد الأول (العبارات) فماذا عن الحد الثاني (الوقائع)؟

ب- الوقائع **Facts**

يستخدم أوستن للتعبير عن هذا الحد الكلمات والعبارات التالية: "شيء" thing و"حدث" event و"موقف" situation و"حالة الأشياء" state of affairs و"سمة" feature و"واقعة" fact. وهذه كلها كلمات يجب تناولها بحذر، إذ يعتقد ستراوسن أنه بسبب فشل أوستن في التمييز بينها بدقة لجده، أولاً: يشجع تشبيه الوقائع بالأشياء أو التقرير بالإشارة. ثانياً: يسيء عرض استخدام كلمة "صادق"[2]. ففي القسم الثالث من مقاله "الصدق"، يشير أوستن إلى أن كل تقرير يتضمن إشارة referring ووصف description[3]. إلا أن ستراوسن يري أنه من المثير للتساؤل بالفعل ما إذا كانت جميع العبارات تتضمن كلاهما أم لا*، وإن كان من الأكيد أن بعضها كذلك. والجمل التالية، مثلا، يمكن استخدامها لمثل هذه العبارات، أي

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp. 192-193

2- Ibid, p. 193

3- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, p. 123

(*) إن إفتراض أن جميع العبارات تتضمن الوصف والإشارة هو إفتراض أن كل العبارات هي عبارات تتضمن عبارات موضوع و محمول (أي عبارات حملية).

العبارات التي تتضح فيها وظائف الإشارة والوصف، ويمكن نسبة أداء الوظيفتين تقريباً (وليس تحديداً) إلي أجزاء مختلفة من الجمل عند قولها:

- القطة مصابة بالجرب.
- هذا البيغاء ثرثار.
- كان حارسها رجلاً متوسط البنيان، حليقاً، مهندماً، ولغته غريبة.

فباستخدامنا لهذه الجمل لإصدار العبارات، فإننا نشير إلي شيء أو شخص (موضوع) لكي نستمر في توصيفه (فنحن نشير لكي نصف) ويمكن أن تكون الإشارة صحيحة أو غير صحيحة. والوصف قد يتلاءم وقد لا يتلاءم مع الشخص أو الشيء الذي ينطبق عليه. ويري ستراوسن أننا عندما نشير بصورة صحيحة تكون هناك بالتأكيد علاقة قائمة علي المواضعة بين الكلمات المستخدمة وما تشير إليه؛ وعندما نصف بصورة صحيحة، تكون هناك علاقة قائمة علي المواضعة أو الإتفاق بين الكلمات التي نستخدمها في الوصف ونوع الشيء أو الشخص الذي نصفه[1]. وهذه العلاقات، كما يقول أوستن، هي علاقات مختلفة[2]. كما يري ستراوسن أن الحد الذي يستخدم في الإشارة يلعب دوراً منطقياً مختلفاً عن دور الحد المستخدم في الوصف. وهما يرتبطان بصورة مختلفة بالموضوع object. والتقرير مختلف عن الإشارة، ومختلف عن الوصف، لأنه في هذه الحالات، كلاهما معاً، والعبارة (أي عبارة) هي إشارة ثم وصف[3].

ولكي نتجنب الجمل المعقدة، فسوف نتحدث من الآن فصاعداً عن أجزاء العبارات (الجزء الإشاري والجزء الوصفي)؛ علي الرغم من أن أجزاء العبارات لا يمكن مساواتها بأجزاء الجمل (أو أجزاء أحداث الكلام) أكثر مما يمكن مساواة العبارات بالجمل (أو بأحداث الكلام).

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp. 193-194

2- Austin. J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp. 121-122

3- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 194

ويري ستراوسن أن ذلك الشخص أو الشيء... إلخ، الذي يشير إليه الجزء الإشاري من العبارة، والذي يتلاءم معه الجزء الوصفي أو يفشل في التلاءم معه، هو ما تكون العبارة بشأنه، ويتضح من هذا إنه لا يوجد شيء آخر في العالم ترتبط به العبارة غير ما تكون العبارة بشأنه. ويتضح أيضاً أن المطلب القائل بضرورة وجود هذه العلاقة هو عبث من الناحية المنطقية. ولكن مطلب وجود شيء في العالم يجعل العبارة صادقة (وهذا رأي أوستن) أو شيء تتطابق معه العبارة عندما تكون صادقة هو بالضبط هذا المطلب. ويري ستراوسن أن نظرية أوستن، التي تنص علي أن قولنا إن إحدي العبارت صادقة هو القول بإن احد الأحداث الكلامية يرتبط إتفاقياً بطريقة معينة بهذا المرتبط (أي بشيء آخر في العالم) هي نظرية تجسد هذا الخطأ الكامن في المطلب السابق.. لأننا حينما نقول إن إحدي العبارات تطابق الوقائع facts، كبديل للقول بإنها صادقة، فإننا لا نقول أبداً إن العبارات تتطابق مع الشيء أو الشخص التي هي عنه، فما يجعل عبارة "القطة مصابة بالجرب" صادقة، ليس هو القطة، بل حالة القطة، أي واقعة أن القطة مصابة بالجرب[1].

وهذا يعني أن ما يجعل العبارة صادقة هو ما تذكره العبارة (عندما تكون صادقة)، أي الوقائع. أما الاشياء (أي ما تكون العبارة بشأنها) فلا تجعل اي عبارة صادقة ولا كاذبة. وانظر إلي قول رسل "عندما أتحدث عن واقعة ما فإنني لا أعني شيئاً جزئياً موجوداً مثل سقراط أو المطر أو الشمس، ذلك لأن سقراط في حد ذاته لا يجعل أي عبارة صادقة أوكاذبة. ومن ثم فيجب عليك ألا تفترض أن سقراط ذاته هو ما يضفي الصدق علي العبارة "سقراط وجد" لأن ذلك خطأ بكل تأكيد... فسقراط ذاته، أو أي شيء جزئي بذاته، لا يجعل أي قضية صادقة أو كاذبة[2].

1- Ibid, pp. 194-195

2- Russell, B., "the Philosophy of Atomism", logic and knowledge, p. 18

ويضيف رسل قائلاً "... فنحن نعبر عن واقعة، علي سبيل المثال، عندما نقول إن شيئاً معيناً له خاصية أو علاقة بشيء آخر، إلا أن الشيء الذى له الخاصية أو العلاقة، ليس هو ما اسميه "واقعة"[1].

وبالتالي فالمرشح الوحيد المقبول لدور ما يجعل العبارة صادقة، كما يقرر كل من ستراوسن ورسل، هو الواقعة fact التي تذكرها. وهنا يمكن القول إن الاساس الذي ينتقد ستراوسن وفقا له أوستن هو عدم إدراك الأخير للفرق بين الوقائع والأشياء، اذ يقول "يبدو أن أوستن يتجاهل الفرق التام في النوع بين الواقعة fact والشيء thing، ويتحدث كما لو كانت "الواقعة" كلمة عامة (ذات سمات مضللة) تشير إلي "الحدث" أو "الشيء"[2].

مما سبق يتضح أن ستراوسن يري أن ما يجعل العبارة صادقة هو الواقعة (أي الحالة التي تذكرها العبارة ككل) وليس ما تكون العبارة بشأنه (الأشخاص – الأشياء – الأحداث... إلخ) فما يجعل عبارة "القطة مصابة بالجرب" صادقة، كما قلنا، ليس هو القطة، بل واقعة أن القطة مصابة بالجرب. ومن هنا نجد أن ما يعترض عليه ستراوسن بالنسبة لتفسير أوستن للحد الثاني من علاقة التطابق (الوقائع) هو تجاهله للفرق بين "الوقائع" و"الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث أو أياً ما تكون العبارات بشأنه"، إذ أنه يوحد بين الوقائع والأشياء أو الأشخاص أو الأحداث أو أي كان ما تشير إليه العبارات. وبالتالي نجد أن العبارة تكون صادقة، وفقا لأوستن، عندما تتطابق مع الأشياء التي تشير إليها، وهذا ما لا يرضي

قارن: ماهر عبد القادر، فلسفة التحليل المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 162-163

1 –Russell, B., "The Philosophy of Atomism", Logic and Knowledge, p. 183.

قارن: ماهر عبد القادر، فلسفة التحليل المعاصر، ص 163

2- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 195

ستراوسن. الذي يري أن الوقائع هي ما تذكره العبارات (عندما تكون صادقة)، وهي ليست كالأشياء أو الأحداث أو الأشخاص تُرى أو تُسمع أو تُشاهد ... إلخ.

والآن بعد عرض تفسير ستراوسن لحدي علاقة التطابق (العبارات – الوقائع) وبيان مواضع الخطأ التي يقع فيها تفسير أوستن لهذين الحدين في نظر ستراوسن، بقي إيضاح تفسير ستراوسن للعلاقة ذاتها، وموقفه الكامل منها ومن تفسير أوستن لها.

ج- علاقة التطابق الإتفاقي Conventional Correspondence

يتضح من خلال ما سبق ما يعتقد ستراوسن أنه خطأ فى تفسير أوستن للعلاقة ذاتها باعتباره معارضاً لحدودها. ففى القسم الرابع من مقاله "الصدق" يقول أوستن "إننا عندما نعلن أن إحدى العبارات صادقة، فإن العلاقة بين العبارة والعالم والتى يتضمنها إعلاننا تكون علاقة اتفاقية (قائمة على المواضعة)، علاقة يمكن تغييرها حسب إرادتنا"[1]. إلا أن ستراوسن يرى أن هذه الملاحظة تكشف لنا الخلط الذى وقع فيه أوستن؛ وهو بين:

1- الشروط السيمانطيقية التى يجب تحقيقها لتكون عبارة أن "إحدى العبارات صادقة" هى ذاتها صادقة. وبين

2- ما نزعمه عندما نذكر أن إحدى العبارات صادقة.

ذلك لأنه إذا كان أوستن محقاً فى قوله إن قولنا إن إحدى العبارات صادقه هو أن نقول إن الحالة الفعلية القائمة التى ترتبط بها العبارة من خلال مواضعات إشارية هى من النوع الذى ترتبط به الجملة المستخدمة فى إصدار العبارة من خلال مواضعات وصفية. أو بمعنى آخر، إذا كان محقاً فى إعتقاده بأن معنى أن نقول إن

1- Austin, J.L., "Truth", Philosophical Papers, pp.126-127

عبارة ما صادقة هو أن نقول إن الشروط السيمانطيقية (الإشارية والوصفية) قد تحققت؛ فإنه ينتج عن ذلك أنه عندما نقول عن عبارة ما إنها صادقة فإننا إما أن:

1- نتحدث عن معنى الكلمات التى يستخدمها المتحدث،

أو

2- نقول أن المتحدث قد استخدم الكلمات التى استخدمها بصورة صحيحة.

ولكن ستراوسن يرى أنه ليس صحيحاً أننا نفعل أى من هذه الأشياء، فنحن بالتأكيد نستخدم كلمة "صادق" عندما تتحقق الشروط السيمانطيقية التى وصفها أوستن، ولكننا لا نذكر، باستخدامنا للكلمة، أنها تحققت[1]. ذلك لأننا لا نتحدث عن الكلمات المستخدمة على الاطلاق، بل نؤكد أو نوافق على ما يقال[2].

وأحد أهم اعتراضات ستراوسن الأخرى هى أن صيغة أوستن تفسد الكثير من العبارات التى عنى منها أن تطبق عليها، وذلك بصبها جميعاً فى قالب واحد. فهذه الصيغة تعامل جميع العبارات على أنها عبارات حملية (مكونه من موضوع ومحمول)، حيث يكون الموضوع هو الموقف الفعلي المشار إليه، والمحمول هو نوع الموقف وهى تتمثل جميعاً بهذه المصادرة "هذا من ذلك النوع"[3]. ويرى ستراوسن أن هذه المصادرة "هذا من ذلك النوع" تتضح فقط من خلال عبارات مثل تلك التى تصدر باستخدام جمل مثل "يوليوس قيصر كان أصلع" أو"القطة أنثى"، وهى العبارات التى نجد أنه بالنسبة لها يكون من السهل تحديد ما هو البند المعين المشار إليه تحديداً، وما هو النوع الذى يكون هذا البند حالة من حالاته[4]. وبالتالى فماذا عن أنواع العبارات الأخرى مثل "القطة ليست فوق الوسادة" أو"يوجد قطط بيضاء"؟.

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, pp.202-203

2- Ibid, p. 206. And C.F: Warnock.G.J., "A Problem about Truth" in Pitcher, G. (ed), Truth, p.55

3- Strawson, P.F., "Truth: A Reconsideration of Austin's Views", Logico-Linguistic Papers, p. 248

4- Ibid, p.249

يذهب ستراوسن إلى أنه إذا نظرنا إلى أبسط تلك الحالات، وهى الحالة التى تتضمن النفي، فمع أى نوع من الحالات (جزء من العالم) ترتبط جملة "القطة ليست فوق الوسادة" من خلال مواضعات وصفية؟ هل مع حالة منطقة الوسادة؟ هل مع حالة الكلب فوق الوسادة؟ هل مع حالة وجود قطة على الشجرة؟ فليست كل العبارات تستخدم مواضعات إشارية، فالعبارات الوجودية لا تستخدمها، وكذلك عبارات التعميم[1].

وهكذا يتضح أن وصف أوستن للظروف التى تكون العبارة فى ظلها صحيحة ينطبق فقط على العبارات التقريرية المكونة من موضوع ومحمول، أى على العبارات التى بإصدارها نشير إلى شيء أو أكثر له مكان محدد، أو حدث أو مجموعة من الأحداث ونصفه أو نصفهم بطريقة إيجابية، وهو لا ينطبق على العبارات السلبية والعامة والوجودية ولا العبارات الافتراضية.

2-4-2نظرية ستراوسن الأدائية فى الصدق

إذا كان ستراوسن قد رفض نظرية التطابق بصفة عامة، وصيغة أوستن لها بصفة خاصة، فما هو تفسيره لفكرة الصدق؟

يقدم ستراوسن تفسيراً أدائياً لاستخدام كلمه "صادق" موحداً، مثلاً، بين عبارة "ما قاله الشرطى صادق" وعبارة "أصدر الشرطى عبارة، وأنا أؤكدها" والتى فيها تعتبر فقرة "أنا أوكدها" قولاً أدائياً لا وصفياً، ومعنى أن تقول هذا هو أن تؤكد قصة الشرطى، مثلما يمكن للمرء أن يفعله بقول نفس القصة مرة أخرى[2]. وهذا يعنى أن القول بإن شيئاً ما صادق هو حيلة لتكرار قصة دون قولها فعلياً مرة

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 211

2- Strawson, P.F., Truth, Analysis, vol. IX, 1949, p. 95

أخرى. وهذا ما أكده ماكى Mackie أيضاً بقوله "... إنه من الطبيعى أن "هذا صادق" that is true لها القوة الغرضية لعبارة "أنا أؤكد ذلك"[1].

كما أشار جرايلنج A.C. Gralying إلى أن ستراوسن، فى نقده لأوستن، يعرض رأياً بديلاً عن الصدق، وهو الرأى الذى يقول "إن قولنا إن عبارة صادقه لا يختلف فعلياً عن اتفاقنا معها أو قولنا "نعم"، أو مجرد الإيماء"، وهو رأى يُدعى أحياناً، لهذا السبب "النظرية الأدائية فى الصدق" Performative theory of truth[2].

والواقع أن اسم هذه النظرية يعبر عن أبرز سماتها، وهو الأداء اللفظي، فهذه النظرية تحاول تفسير معني الجمل التي تبدأ بهذه الصيغة (من الصدق أن...)، ليس فقط بواسطة الشروط أو الظروف التي تكون فيها العبارات التي يتم التعبير عنها بواسطة مثل هذه الجمل صادقة، بل كذلك بأن نأخذ في الاعتبار الفعل أو السلوك اللغوى الذي يتم أداؤه حين ينطق شخص بمثل هذه الجمل[3].

مما سبق يتضح أن نظرية ستراوسن الأدائية في الصدق لا تقدم معياراً يمكننا من خلاله أن نقرر صدق أو كذب الحوامل الأساسية للصدق، بل تقدم تعريفاً أو تفسيراً أدائياً لاستخدام كلمة "صادق" (أو كاذب)، مفاده أن القول بإن العبارة صادقة لا يختلف فعلياً عن تأكيدها أو الموافقة عليها أو التسليم بها (كما أن القول بإن العبارة كاذبة لا يختلف فعلياً عن إنكارها أو الإعتراض عليها أو التسليم بنقيضها) وبالتالي يمكن القول إن مشكلة الصدق عند ستراوسن هي مشكلة عن كيف تستخدم كلمة "صادق" وليس عن متي تستخدم كلمة "صادق". فلقد كتب

1- Mackie, J.L., Op. Cit, p. 51

2- Gralying, A.C., Op. Cit, pp. 152-153

3- عزمي إسلام، مفهوم المعني، ص 112

ستراوسن قائلاً: إن الخسارة تحدث عندما نسأل السؤال: متي نستخدم كلمة "صادق" بدلا من السؤال: كيف نستخدم كلمة "صادق"؟[1].

وفي النهاية يمكن القول إنه يمكن التميز بين نوعين من الصدق، أحدهما تحليلي، والآخر تركيبي (أو تأليفي).

1- الصدق التحليلي، يتمثل في الصيغ التحليلية التي تستخدم في إثبات صدق عبارة مع استحالة أن تكون كاذبة، أو كذب عبارة مع استحالة أن تكون صادقة"

2- أما الصدق التركيبي (أوالتأليفي)، فيتمثل في الصيغ التركيبية التي تستخدم في إثبات صدق أو كذب عبارة من العبارات.

إلا أن الصدق التحليلي نفسه يمكن أن نتبين فيه نوعين: نوع راجع إلي معاني الكلمات المستخدمة في العبارة التحليلية، ونوع راجع لا إلي المعني إنما إلي بنية العبارة. في الحالة الأولي يتعلق الصدق بما تقوله العبارة، في حين يرجع في الحالة الثانية إلي كيفية تركيب العبارة أو بنيتها، وليس إلي ما تخبرنا به[2]. ويطلق علي عبارات النوع الأخير "الحقائق المنطقية" Logical truths. وسوف أحاول توضيح تفسير ستراوسن للحقائق المنطقية، ومن ثم دحضه لوجهة نظر كواين في هذه المسألة بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

1- Strawson, P.F., "Truth", Logico-Linguistic Papers, p. 207

2- عزمي إسلام، مفهوم المعني، ص 119

الفصل الثالث
الحقائق المنطقية

3-1 تمهيد

3-2 توصيف كواين للحقيقة المنطقية

3-3 معيار التطابق المطبعي وصعوباته

3-4 معيار التطابق المدلولي لقيم الصدق

3-5 معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولي للمحمولات

3-6 توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية



الفصل الثالث

الحقائق المنطقية

3-1 تمهيد

لقد توصل الفلاسفة في دراستهم للمعرفة المفهومية Conceptual Knowledge إلي ضرورة التمييز بين حقائق العقل Truth of Reason وحقائق الواقع Truth of Fact، إذ أن حقائق العقل، فيما يري ليبنتز، تصف السمات الثابتة لكل العوالم الممكنة، بينما حقائق الواقع تصف السمات الفعلية لبعض، وليس لكل، العوالم الممكنة. كما أن حقائق العقل تكون صادقة بصورة ضرورية، بينما حقائق الواقع تكون صادقة فقط بصورة احتمالية. ومن أمثلة حقائق العقل 'الأعزب غير متزوج'، 'الطفل أصغر من البالغ'، 'كل شيء متطابق مع نفسه' ... الخ، أما أمثلة حقائق الواقع 'الورد يُزرع في الأرض'، 'الحديد يتمدد بالحرارة' ... الخ. فصدق الحالات الأولي (أمثلة حقائق العقل) يمكن التحقق منها بالعقل فقط، ولكن صدق الحالات الأخري (أمثلة حقائق الواقع) فيتطلب الرجوع إلي الواقع الخارجي[1].

وهذا ما أشار إليه كانط بتمييزه بين القضايا التحليلية Analytic Propositions (وهي ما تقابل حقائق العقل) والقضايا التركيبية Synthetic Propositions (وهي ما تقابل حقائق الواقع) إذ يقول: 'في أي قضية تحليلية نجد أن المحمول (ب) ينتمي إلي الموضوع (أ)، باعتباره شيئاً متضمناً بصورة خفية في الموضوع (أ)، بينما في أي قضية تركيبية نجد أن المحمول (ب) لا ينتمي إلي الموضوع (أ)، وإن كان يرتبط به بالفعل[2]. وهذا يعني أن القضايا التحليلية لا تضيف شيئاً

---

1 - Katz, J.J., the Philosophy of language, Harper & Row, New York and London, 1966, pp. 188 – 189

2 - Kant, I., Critique of Pure Reason, translated by N.K. Smith, London: Macmillan, New York: St Martin's Press, 1958, Introduction, p. 48. Quitted in A.J. Ayer.,

من خلال المحمول إلي الموضوع، أما القضايا التركيبية، علي الجانب الآخر، فإنها تضيف إلي فكرة الموضوع محمولاً لا يعد فيها بأي حال، ولا يمكن أن يستخلصه التحليل منها بأي حال.

وطبقا لذلك فإن القضايا التحليلية كتلك التي تعبر عنها الجمل:

(1) الأعسر يستخدم يده اليسري.

(2) الكوابيس هي الأحلام.

(3) العزاب هم الذكور.

لا توسع فكرة المرء عن الأعسر أو الكوابيس أو العزاب، بل تحللها فقط موضحة مكوناتها المفهومية Conceptual Components. أما القضايا التركيبية مثل تلك التي تعبر عنها الجمل:

(4) الأعسر أفضل في رمي الكرات الملتفة.

(5) الكوابيس هي أحداث تقع أثناء النوم العميق.

(6) العزاب تقل إحتمالات زواجهم كلما زادت أعمارهم.

فهي توسع فكرة المرء عن الأشياء التي تشير إليها موضوعاتها، فالجملة (4) مثلا توسع مفهومنا عن الرامي الأعسر، وذلك بإضافة المعلومات الأخرى عن كونه أفضل في رمي الكرات الملتفة[1]. ومن ثم ذهب كثير من الفلاسفة، مثل آير، إلي أن القضايا التحليلية لا تزود معرفتنا[2].

ولقد دارت حول هذا التمييز التحليلي – التركيبي محاولات كثيرة من جانب أصحاب الفلسفة التحليلية المعاصرة منهم من يؤيده و يدافع عنه (مثل: فتجنشتين – ستراوسن – جرايس – كوفمان – فيتز – كاتز – وغيرهم)، ومنهم من يرفضه

Language, Truth and Logic, (2nd ed., 17th Imp.), the Camelot Press, London, 1967, p. 77

1- Katz, J.J., the Underlying Reality of language and its Philosophical Import, Harper & Row: New York, Evanston, San Francisco, London, 1971, pp. 148-149

2- Ayer, A.J., Op. Cit, p. 80

ويعترض عليه (مثل كواين – وايت – وغيرهم)، وفي الوقت الذي يرفض فيه كواين ووايت التمييز التحليلي – التركيبي نجد أنهما يميزان بين نوعين من التقريرات التقليدية Assertions traditional يطلق عليها تحليلية. النوع الأول يتألف من فئة الحقائق المنطقية Logical truths ويرمز إليها بالصيغة "إذا كان ق إذن ق"، أو "ليس الرجل غير المتزوج بمتزوج". أما النوع الثاني فيرمز إليه بالصيغة "ليس الأعزب بمتزوج"، وميزة عبارات النوع الأخير أنها يمكن تحويلها إلي حقائق منطقية عن طريق وضع مرادفات Synonyms بدلاً من مرادفات، فعن طريق، مثلاً، استبدال "رجل غير متزوج" بدلاً من "أعزب" في العبارة "ليس الأعزب بمتزوج" فإننا نحصل علي عبارة من النوع الأول "ليس الرجل غير المتزوج بمتزوج"، وهي مثال للحقائق المنطقية[1]. أما السمة التي تميز النوع الأول (فئة الحقائق المنطقية) فهي، كما يقول كواين، أنها ليست صادقة في صورتها الحالية فحسب، بل تظل صادقة في ظل كل التفسيرات الجديدة لكلمتي "رجل" و"متزوج"[2].

ومن ثم يمكن تعريف العبارة التحليلية بأنها إما أن تكون حقيقة منطقية أو يمكن ردها (أو تحويلها) إلي حقيقة منطقية من خلال استبدال مرادفات بدلا من مرادفات[3].

وحول هذا النوع الأول (الحقائق المنطقية) يدور نقاشنا فى هذا الفصل، فلقد كان الغرض الأساسى لمقالة كواين "عقيدتى التجريبية" Two Dogmas of Empiricism هو أن تثبت بطلان مجموعة من الأفكار غير المدلولية

1- Kaufman, A.S., "The Analytic and Synthetic, A Tenable Dualism", Philosophical Review, Vol. Lxii, 1953, p. 422

2- Quine, W,V., "Two Dogmas of Empiricism" In: From a logical Point of View, Second Edition, Harper & Row, New York and Evanston, 1963, p. 22

3- Quinton, A., "the A Priori and the Analytic" in R.C. Sleigh (Ed)، Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972, p. 107

And also In: Strawson, P.F (ed), Philosophical Logic, p. 126

(غير الماصدقية) non-extensional notions والتى تضم أفكار الضرورة المنطقية logical necessity، الاستحالة المنطقية logical impossibility، وترادف أو تطابق المعنى synonymy or identity of meaning. وتحتوى مقالته إلى جانب الحجج الموجهة لهذا الغرض على توصيف محدد للحقائق المنطقية. إلا أن ستراوسن حاول أن يثبت أن هذا التوصيف يكون متماسكاً فقط إذا افترضنا أنه يستخدم ضمنياً فكرة أو أكثر من تلك الأفكار التى كان الغرض الأساسى للمقالة أن تثبت بطلانها، ومن ثم توضيح التناقض الذى وقع فيه كواين. فهل نجح ستراوسن فى ذلك؟ هذا ما سوف أحاول توضيحه فيما يلى.

2-3 توصيف كواين للحقيقة المنطقية

قدم كواين فى مقالة "الصدق بالمواضعة" – التى ظهرت أولاً فى سنة 1936- بعض الأفكار التمهيدية للحقيقة المنطقية، من بينها أن التعبير يقال بحيث يظهر "بصورة فارغة" vacuously فى عبارة معينة إذا كان تعويضه فى ذلك المكان بأى تعبير آخر مقبول بصورة نحوية يترك صدق العبارة وكذبها دون تغيير؛ وبالنسبة لأية عبارة تنطوى على بعض التعبيرات بصورة فارغة توجد فئة من العبارات، القابلة للوصف على أنها "تنوعات فارغة" للعبارة المعطاة، والتى تشبهها فيما يتعلق بالصدق والكذب، وتشبهها أيضاً فيما يتعلق بهيكل معين للبنية الرمزية؛ وأن التعبير يقال بحيث يظهر "بصورة أساسية" فى عبارة إذا كان يظهر فى كل التنوعات الفارغة للعبارة، أى إذا كان يشكل جزءً من الهيكل المشار إليه[1].

إننا لو تناولنا بعض الأمثلة من قبيل "بروتس قتل قيصراً أو بروتس لم يقتل قيصراً، وكل إنسان إنسان" فى محاولة لتجسيد تلكم الأفكار التمهيدية، لوجدنا ضرورة التميز بين نوعين من التعبيرات أو الكلمات؛ الكلمات المنطقية مثل "أو" و"لم" فى المثال الأول، و"كل" و"يكون" المستترة فى المثال الثانى، والكلمات اللامنطقية أو إن

1- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة في فلسفة كواين، ص 322.

شئت قل الوصفية مثل "بروتس" و"قتل" و"قيصر" فـي المثـال الأول و"إنـسان" فـى المثـال الثانى، وطالما أننا نقوم باستبدال جميع الكلمات الوصفية الواردة فـى عبـارة معينـة بكلمات وصفية أخرى وتظل هذه العبارة صادقة، فإن الكلمات الوصفية تظهر فى هذه العبارة "بشكل فارغ" على حين تظهر الكلمات المنطقية "بشكل أساسى"، وتـسمى العبارة فى هذه الحالة باسم الحقيقة المنطقية، وهكذا نحلل فكرة الحقيقة المنطقيـة إلى عناصرها، كما يحلل الكيميائى مادة معينة ليرى من أى العناصر تتكون، وقـد تـبين لنا أن الحقيقة المنطقية تتركـب مـن عنـصرين أساسـيين همـا: الكلمـات المنطقيـة، والكلمات اللامنطقية أو الوصفية.

ويمكن أن نكشف عن طبيعة الحقيقة المنطقية بصورة أكثر وضوحاً عن طريق إمعان النظر فى المثال الأول:

بروتس قتل قيصراً أو بروتس لم يقتل قيصراً.

وصيغة هذه العبارة هى:

ق أو لا ق

تتميز هذه العبارة بأنها تظل صادقة مهما تكـن الـتغيرات التـى نـضعها فـى مكان الأجزاء غير المنطقية، وهذه الأجـزاء غـير المنطقيـة الـسابقة يوضـحها الرمـز (ق)، ومهما تكن الجملـة التـى نـضعها مكـان (ق)، أى (بـروتس قتـل قيـصراً)، فسوف تظل العبارة الناتجة المركبة صادقة، ولا تتمتـع الحقـائق غـير المنطقيـة بهـذه الخاصية، ولنتأمل العبارة (بروتس قتل قيصراً أو بورشيا قتلت قيـصراً)، نجـد أنهـا صادقة طالما أن أحـد البـديلين- وهـو هنـا البـديل الأول – صـادق علـى الأقـل، وصورتها (ق أو ك)، أما إذا غيرنا (بروتس قتل قيصراً) ووضعنا بدلاً منها الجملـة الكاذبة (كالبورنيـا قتلـت قيـصراً)، فـإن الفـصل التـالى (كالبورنيـا قتلـت قيـصراً أو بورشيا قتلت قيصراً) يكون كاذباً. وبعبارة أخرى لا يمكن تغيير الحقيقة المنطقيـة إلى كذب عندما نغيِّر التعبيرات غير المنطقية التى تتضمنها علـى حـين يمكـن تغـيير

الحقيقة العادية إلى ذلك. وعلى هذا النحو يكون أساس التفرقة بين الحقائق المنطقية والحقائق العادية هو أن الحقائق المنطقية تعتمد على الأدوات المنطقية إعتماداً أساسياً، ولا غرو بعد ذلك أن يقال أنها صورية أو تعتمد على صورتها المنطقية[1].

ولقد صاغ كواين توصيفاً (تعريفاً) للحقيقة المنطقية، في مقالة "عقيدتي التجريبية"، كالتالي: "إذا افترضنا قائمة قبلية من الأدوات المنطقية تضم (لا – غير – ليس – إذا – إذن – و – أو – وهلم جرا) فإنه يمكن تحديد الحقيقة المنطقية بأنها عبارة تكون صادقة وتبقى صادقة في ظل جميع التفسيرات الجديدة reinterpretations لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية"[2]. وفي كتابه "فلسفة المنطق" يقول: "إن الحقائق المنطقية هي تلك الجمل التي يعتمد صدقها فقط على بنيتها المنطقية"[3]. إلا أننا نجده في كتابه "مناهج المنطق" يقول: "إن التفسير الجديد لمكونات إحدى العبارات يعني عمل استبدالات كما نشاء على الكلمات والفقرات المكونة للعبارة"[4].

وهذا ما يعقب عليه ستراوسن إذ يري أن التحرر الظاهرى للتعبير "كما نشاء" لا يجب أن يؤخذ بجدية، لأنه إذا إفتراضنا أننا أخذنا مثالاً لحقيقة منطقية أكيدة مثل "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم" فقد نرغب في استبدال فقرة "سقراط حكيم" في ظهورها الثاني من الحقيقة المنطقية هذه بفقرة "أفلاطون أحمق" في حين نتركها في ظهورها الأول كما هي. إلا أن البعض فقط هم الذين سيقولون أن العبارة "إذا كان سقراط حكيماً، فإن أفلاطون أحمق" تعبر عن حقيقة من أي نوع،

1- المرجع السابق، ص 323–324.

2- Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism", pp. 22-23

3- Quine, W.V., Philosophy of logic, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice- Hall, Inc, 1970, p.48

4- Quine, W.V., Methods of logic, third edition, London and Henley: Routlege & Kegan Paul, 1974, p. XV

والبعض الآخر سيقولون أن حقيقة أنه أمكن الحصول على العبارة الجديدة بواسطة هذا النوع من الاستبدال فى عبارة 'إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم' هى حقيقة تظهر أن هذه العبارة الأخيرة (أى: إذا كان سقراط حكيما، فإن سقراط حكيم) لا تعبر عن أى حقيقة منطقية[1].

وهذا يعنى أننا نحتاج هنا إلى شرط تحديدى لمسألة تناسق الإستبدال، فما هو ذلك الشرط؟ يحدد ستراوسن هذا الشرط كالتالى: "... إذا كانت الكلمة أو الكلمات التى نستبدلها تظهر أكثر من مرة فى العبارة الأصلية فيجب أن نقوم بنفس الاستبدال فى كل مرة لظهورها[2]. ولكن المدقق فى هذا الشرط يجد نفسه أمام السؤال التالي: ما الذى يعتبر كنفس الاستبدال؟ أو ما هو معيار تطابق الاستبدالات؟ إذ أنه لن يكون لدينا توصيف ملائم للحقيقة المنطقية، مالم يكن لدينا معيار سليم لتطابق العبارات والقضايا.

3-3 معيار التطابق المطبعى وصعوباته

إذا حصرنا اهتمامنا الآن على الحالات المماثلة للمثال الذى ذكرناه هنا، حيث يمكننا استبدال فقرات يمكنها أن تقوم مقام الجمل الكاملة، فكيف نقوم بنفس الاستبدال مرتين فى هذه الحالة؟ هل يكفى أن تكون الجمل هى نفسها فى كل حالة، أى أن تتكون فى كل حالة من نفس الكلمات وبنفس الترتيب؛ أم أنه يكفى، إذا كانت البدائل مكتوبة، أن تتكون من نفس الحروف ومرتبة بنفس الترتيب؟ وهذا ما يطلق عليه ستراوسن، اختصاراً، شرط التطابق المطبعى Typographical identity. فهل التطابق المطبعى يصلح كمعيار مناسب لتطابق الاستبدالات (البدائل) فى الحالات التى نحن بصددها؟

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.116

2- Ibid، pp.116 -117

يرى ستراوسن أنه بإمكان المرء أن يدعى ذلك على نطاق بسيط جداً، لأنه إذا نظرنا إلى نوعين من الظهور للتطابق المطبعى لجملة "هو مريض"، ففى الظهور الأول نجد أن الجملة قد تستخدم لتشير إلى حالة ذهن أحد الأشخاص، وفى الظهور الثانى قد تشير إلى الحالة الجسمية لشخص آخر مختلف (لا تتغير هذه الحقيقة إذا استبدلنا الضمير "هو" باسم العلم "جون"). إذا وضعنا فى اعتبارنا هذين الاستخدامين لهذا التعبير فإننا نصل إلى جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه مريض"، ولحصل على شيء يمكن استخدامه لإصدار عبارة يكون بعضها صحيحاً وبعضها خاطئاً[1].

وبالتالى يتضح أنه يجب علينا الإختيار بين الإعتراف بأن التطابق المطبعى ليس معياراً مناسباً للتطابق، وبين قبول النتيجة القائلة بأنه لا توجد حقائق منطقية على الإطلاق. إذ يقرر ستراوسن أنه إذا أصررنا على أن التطابق المطبعى هو شرط كافى للتطابق الذى ننشده، فإنه بالنسبة لأى مرشح للحقيقة المنطقية، يمكننا أن نجد تفسيراً جديداً للمكونات الأخرى غير الأدوات المنطقية، حيث تكون العبارة الناتجة كاذبة. والمثال الذى قدمناه للتو يهدم الإدعاء بأن "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم"، ويهدم أى عبارة أخرى تأخذ هذه الصيغة. وبالنسبة للمثال الذى أتى به كواين نفسه "لا رجل غير متزوج متزوج" قد يكون أحد الأمثلة المقابلة والملائمة، مثلا، هو "لا كتاب غير موضح موضح" فليس من الصعب تخيل الظروف التى يمكن للمرء فيها أن يصدر عبارة كاذبة بهذه الكلمات[2].

وهذا لا يعنى أن ستراوسن يرفض معيار التطابق المطبعى على الإطلاق، فهو يقبله ولكن بعد أن يضيف إليه الشرط التالى: "يجب أن نستلزم فى حالة الاستبدالات المتطابقة لفقرات أشباه الجمل sentence-like clauses ليس فقط أن تكون الجملة المستبدلة متطابقة (بالمعنى المطبعى) بل وأيضا يجب أن تستخدم هذه

1- Ibid, p. 117

2- Ibid, pp. 117-118

الجمل فى إصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية، أو أي كان ما نطلقه على الأشياء المعبر عنها لغوياً والتى نحكم عليها بالصدق أو الكذب[1].

ولكن هناك مسألة يجب التشديد عليها إذا ما قدمنا هذا المعيار المعدل، وهى أنه يجب أن نتساءل: كيف نستخدم جملتين أو فقرتين (سواء كانتا متطابقتين مطبعيا أم لا) لإصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية؟ أى لابد أن نبحث عن معيار تماثل العبارات والقضايا؛ وفيما يلى إحدى الإجابات التى يقدمها ستراوسن على ذلك إذ يقول: "يستخدم تعبيرين لإصدار نفس العبارة (أو التعبير عن نفس القضية) عندما يكون من المستحيل منطقياً أن تكون العبارة الصادرة - أو القضية المعبر عنها- بأحدهما صادقة، فى حين تكون العبارة -أو القضية- الصادرة عن الآخر كاذبة"[2]. ومن ثم يمكن القول إن هذا المعيار المقدم معقولا تماما، على الأقل كبداية، من وجهة نظر ستراوسن، فى حين أن كواين لم يستطيع أن يقبله لأنه يقوم بصفة أساسية على فكرة الإستحالة المنطقية logical impossibility وهى واحدة من ضمن مجموعة الأفكار التى يهتم كواين بإثبات بطلانها وسطحيتها؛ وبالتالى فإن هذا المعيار المعدل لا يعتبره كواين مخرجاً على الإطلاق، بل عقبة فى سبيل التقدم.

ولنلقى نظرة قصيرة على عقبة أخرى فى سبيل التقدم. فلقد لاحظنا فى المثال الذى سقناه أن الصعوبات كانت من نوعين مختلفين. أولا؛ أن الجملتين "هو مريض" و"هو مريض" وعلى الرغم من تطابقهما المطبعى، ليس لهما نفس المعنى. أو بمعنى أخر؛ أن الجملة "هو مريض" لها معنيان مختلفان -معنى نفسانى ومعنى جسدى- أما النوع الثانى من الصعوبات فليس له شأن بفروق المعنى وله كل الشأن بفروق الإشارة. وفى الحالة المعروضة، فان الضمير "هو" لا يتسبب فى أي

1- Ibid, p. 118

2- Ibid, p.118

إختلاف فى المعنى، فهذا الضمير قد قام بوظيفته الأساسية والوحيدة وهى الإشارة إلى شخص ذكر، وإن كان بالطبع مختلفاً فى الحالتين.

وهنا يشير ستراوسن إلى أنه يمكن مقابلة الصعوبة الخاصة بالإشارة باشتراط أنه عندما يظهر نفس التعبير الإشارى فى نفس المواضع فى فقرتى الاستبدال المتطابقتان مطبعيا، والتى يلزم أيضا أن تكون متطابقة بالمعنى الآخر الذى نرغبه، فإننا لابد أن نعتبر أن التعبير الإشارى، فى كلتا الحالتين، له نفس الإشارة، أى يشير إلى نفس الشخص أو الشيء....إلخ. ويبدو أن هذا الاشتراط لا ينطوى على أى صعوبة أو يثير أى غموض ... أما الصعوبة الثانية والخاصة بالمعنى فيبدو من السهل التغلب عليها باشتراط أنه فى حالة إصدار فقرتين استبداليتين متطابقتين فإن الفقرتين أو الجملتين لا يجب فقط أن تكونا متطابقتين مطبعياً، بل وأيضا متطابقتين فى المعنى أى مترادفتين[1]. ومن الممكن تحديد ترادف الجمل، فيما يرى جرايس وستراوسن، كالتالى: "تكون الجملتان مترادفتين فقط إذا كانت أية إجابة صحيحة على السؤال "ماذا تعنى؟" المطروح بالنسبة لجملة منهما هى إجابة صحيحة على السؤال نفسه المطروح بالنسبة للجملة الأخرى[2].

وبالرغم من أن هذا الاشتراط يبدو مغرياً بالنسبة لستراوسن، فمن الواضح أنه لن يغرى كواين، على الأقل، لأنه ينطوى على فكرة الترادف synonymy وهى إحدى الأفكار الباطلة التى يحاول كواين إثبات بطلانها. ويتفق معه فى ذلك وايت إذ يقول أننى أجد، مثلما يجد كواين، فكرة الترادف غامضة إلى حد بعيد[3].

1- Ibid, p.119

2- Strawson, P. F (With H.P. Grice), In Defense of A Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, p. 146

3- White, M., "Normative Ethics, Normative Epistemology and Quine's Holism", In L.E. Hahn and P.A. Schilpp (eds), The Philosophy of W.V. Quine, La Salle, Illinois, Open Court, 3rd ed, 1988, p.651

ولذلك يجب أن نمضى بدون هذه الفكرة كى نكشف عما إن كان من الممكن تقديم توصيفاً ملائماً للحقائق المنطقية دون اللجوء إلى مثل تلك الأفكار أم لا.

وهنا يذهب ستراوسن إلى أنه قد يبدو من الأفضل، من وجهة نظر كواين، أن نغير تناولنا للمشكلة ككل، فبدلاً من أن نبدأ بالتطابق المطبعى ونحاول معالجة قصوره باشتراطات إضافية عن تطابق العبارات أو القضايا أو معانى الجمل (فكلها أفكار مفهومية intensional notions) لابد أن نبحث عن بديل مدلولى (ماصدقى) extensional substitute آمن أو عن نوع من التطابق المدلولى لا ينطوى على هذه الصعوبات[1]. فهل هناك حقاً أى نوع من التطابق المدلولى (الماصدقى)، بدلا من التطابق المطبعى، لا ينطوى على مثل تلك الأفكار؟.

سوف نقدم هنا نوعين من التطابقات المدلولية يطرحهما ستراوسن وهما التطابق المدلولى لقيم الصدق extensional identity of truth-values، والإتفاق (أو التكافؤ) المدلولى للمحمولات extensional agreement (or equivalence) of predicates، ونحاول الكشف عما إن كان أي منهما يصلح كمعيار مناسب لتطابق الاستبدالات أم لا، وعما إن كان أي منهما ينطوى على فكرة أو أكثر من مجموعة الأفكار التى يرفضها كواين أم لا.

3-4 معيار التطابق المدلولى لقيم الصدق

يرى ستراوسن أننا إذا استدعينا فريجة وأتباعه للذاكرة الآن، فإننا قد نتعلق بفكرة قيمة الصدق، ونقترح بأن النوع الوحيد من التطابق المطلوب فى استبدال الجمل هو تطابق قيم الصدق الخاصة بالأجزاء المستبدلة، ولكنه يعتقد أن هذا النوع من التطابق قد يبدو أقل الإقتراحات جاذبية، فهذا الاقتراح له ميزة واحدة، وهى أنه يتفادى تهديد النتيجة التى تقول إنه لا يوجد حقائق منطقية على الإطلاق[2].

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.120

2- Ibid, p.120

وهنا قد نتساءل: كيف لنا أن نعرف متى يجب فرض المطلب الجديد الخاص بالتطابق فى قيم صدق الأجزاء المستبدلة؟ فمن المفترض أنه إذا إختبرنا عبارة مقدمة كحقيقة منطقية، فسوف يتوجب علينا أحياناً أن نلاحظ هذا القيد restriction على الاستبدالات المتاحة، وأحيانا لا. فما هى الحالات الخاصة بكلا الحالتين؟.

بالنظر إلى طبيعة القيد ستكون الإجابة الطبيعية، كما يقول ستراوسن، كالتالى: "أنه إذا كانت العبارة المرشحة تحتوى على اثنين أو أكثر من الفقرات ذات قيم صدق متطابقة. فإن أى عبارة تُستبدل محل هذه الفقرات يجب أن تكون أيضا ذات قيم صدق متطابقة"[1].

ولكن تطبيق هذه القاعدة ينتج عنه توسعا غير مرغوب فى فئة الحقائق المنطقية، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تحتوى على الأداة المنطقية "⊂" أو الأداة المنطقية "≡" واثنين من الفقرات المتطابقة فى قيم الصدق فسوف تتحول إلى حقيقة منطقية. مثال ذلك:

"سقراط يونانى ⊂ إيزنهاور أمريكى" و "إيزنهاور يونانى ≡ سقراط أمريكى"

ذلك لأن مثل هذه العبارة سوف تكون صحيحة بالفعل، وسوف تبقى صحيحة فى ظل كل الاستبدالات المتاحة[2].

ولكن ماذا لو استدعينا التطابق المطبعى هنا، وقلنا أن التقيد بالاستبدالات المتطابقة فى قيم الصدق يتم فرضه فقط فى حالة الفقرات المتطابقة مطبعيا فى العبارة المختبرة ؟!

يرى ستراوسن أن إضافة هذا الشرط (شرط التطابق المطبعى) إلى الشرط الذى نظرنا فيه للتو (شرط تطابق قيم الصدق)، والإصرار على تحقيق كليهما

1- Ibid, p.120

2- Ibid, p.120

سوف يجعلنا نسلم بأن بعض العبارات هى حقائق منطقية فى حين أنها ليست كذلك، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تصدر بالكلمات "إذا كان مريضاً، فإنه مريضاً" طالما كانت صادقة فسوف تعد كحقيقة منطقية. حتى إذا كان ما يعنيه القائل بها يمكن أن يعبر عنه بالكلمات "إذا كان جون مريضاً، فإن وليام مكتئب"[1]. إذن فإن محاولة عرض التطابق فى قيم الصدق كبديل مدلولى مقنع لتطابق القضايا هى محاولة فاشلة، إذ يترتب عليها أن أى عبارة صادقة سوف تكون حقيقة منطقية.

5-3 معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولى للمحمولات

إذا كانت محاولة عرض التطابق فى قيم الصدق كبديل مدلولى مقنع لتطابق القضايا هى محاولة فاشلة فلا ينتج عن ذلك عدم إمكانية إيجاد بديل مدلولى مقنع. فهناك إتجاه آخر يمكن المحاولة فيه، فلقد لاحظنا بالفعل أن الصعوبات التى ظهرت فى المعيار المطبعى من نوعين: إذ ينشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعى لتعبيرات الإشارة لا يضمن تطابق الإشارة، ونشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعى لتعبيرات المحمول لا يضمن تطابق المعنى. ويرى ستراوسن أن هذا يوحى لنا بالاشتراط العام التالى، بالنسبة للحالات التى تستلزم تطابق الاستبدال، وهو:

(1) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات الإشارة فإنه لابد أن يكون لتعبيرات الإشارة المستبدلة نفس الإشارة.

(2) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات المحمول، فإنه لابد أن يكون لتعبيرات المحمول المستبدلة نفس المعنى.

(3) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات فقرات العبارة فإنه لابد من تحقيق الشرطين السابقين على الأقل.

1- Ibid, p.121

وميزة هذا الاشتراط هو أنه عام، أى أنه يغطى جميع التفسيرات الجديدة التى يجب أن ننظر فيها[1].

وهنا يمكن القول أن الإعتراض الذى يثار ضد هذا الشرط، من وجهة نظر كواين، هو أنه يتحول مرة أخرى إلى فكرة يعترض عليها، وهى فكرة ترادف المحمول.

ومع ذلك يرى ستراوسن أنه قد يكون هناك بديل مدلوليا مناسبا لترادف المحمولات فى فكرة الإتفاق (أو التكافؤ) المدلولى (الماصدقى) للمحمولات، إذ يقال إن محمولين يتفقان مدلوليا (ماصدقياً) أو يتكافئان مدلوليا(ماصدقيا) عندما يكونان صادقين على نفس الأشياء[2]. ويذهب كواين إلى أن أى لغة تعتمد على هذه الفكرة (أى: الإتفاق الماصدقى) هى لغة ماصدقية (مدلولية) بمعنى أن أى محمولين فيها يتفقان فى الماصدق (المدلول) يمكن أن يحل الواحد منهما محل الآخر مع الإحتفاظ بقيمة الصدق[3]. وأحد الأمثلة التى ساقها كواين على ذلك هو زوج المحمولات التالى: "كائن ذو قلب" و"كائن ذو كليتين"[4].

ولذلك فلنحاول أن نضع إطارا لقاعدة مناسبة باستخدام هذا البديل (الإتفاق المدلولى أو الماصدقى). إذ يرى ستراوسن أنه يجب علينا أولا أن نحاول أن نتجاهل شرط التطابق المطبعى كلية. وبالتالى يكون الأسلوب المناسب لتوصيفنا للحقيقة المنطقية يسير كالتالى: "تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة وتبقى

1- Ibid, pp.122-123

2- Ibid, p.123

3- Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism", p.30

4- Ibid, p.31

صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة بشرط أن تستبدل المحمولات المتطابقة مدلوليا (ماصدقيا) بمحمولات أخرى متطابقة مدلوليا (ماصدقيا)[1].

ولكن من المفترض أن هذا ليس هو المطلوب، حيث تكون نتيجته المباشرة هى أن العبارة:

"س له قلب ⊂ س له كليتان"

تكون حقيقة منطقية، وكذلك العبارة:

"س تنين ⊂ س وحيد القرن"

تكون حقيقة منطقية. ولذلك فسوف نضطر هنا لأن نستدعى التطابق المطبعى مرة ثانية لكى نصلح شرطنا ليكون "على شرط أن تستبدل المحمولات التى هى متطابقة مطبعياً مع بعضها ومتكافئة مدلوليا (ماصدقيا) مع بعضها بمحمولات أخرى متكافئة (متطابقة) مدلوليا مع بعضها"[2].

ولنطبق بعد ذلك الوصف الجديد على إحدى الحالات الصعبة- وهى حالة المحمول الغامض، ويمكننا هنا أن نعود الى المثال القديم "إذا كان هو مريض، فإنه يكون مريض" حيث يكون الشخص الذى يقول هذه الجملة يستخدمها بقوة جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه يكون مكتئباً". ومن الواضح أن الشخص الذى يقول هذه الجملة بهذه القوة ربما يقول شيئا صادقا أو شيئا كاذبا. ولابد أن يكون أملنا هو أن يكون أثر قاعدتنا الجديد هو أنه حتى إذا كانت الجملة الصادرة صادقة، فإنها تخرج من نطاق الحقائق المنطقية. وقد يبدو الآن، وفقا لستراوسن، أن الشرط الجديد يتعامل على نحو مرضٍ مع الحالة التى تستخدم فيها كلمة "مريض" بمعنيين مختلفين، لأنه من المؤكد أن كلمة "مريض" فى استخدامها الأول لها مدلول مختلف عن مدلول

1- Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, p.124

2- Ibid, p.124

كلمة "مريض" فى استخدامها الثانى؛ أى غير متكافئة مدلوليا (ماصدقيا). ولذلك فإن الشرط المقيد الخاص باستبدال المحمولات المتكافئة مدلوليا فقط لا ينطبق هنا، وبذلك لن تكون لدينا صعوبة فى إيجاد تفسيرات جديدة متاحة تكون خاطئة، وبذلك لا تكون هناك صعوبة فى اثبات أن العبارة موضع البحث ليست حقيقة منطقية(1).

ولكن لابد أن نتوقف عند هذه الفكرة، فمن الواضح أنها تعتمد على تمييز كلمة "مريض" فى استخدامها الأول عن كلمة "مريض" فى استخدامها الثانى. وهذا ما يعترض عليه ستراوسن إذ يرى أن الكلمة ليست شيئا له مدلول. وبالتالى لا نستطيع حتى أن نثير السؤال الخاص بما هو مدلولها، كما يقرر أننا إذا كنا نصر على إثارة هذا السؤال الخاطئ بهذا المعنى لكلمة "الكلمة" فقد نستطيع أن نجيب فقط بأن مدلولات "اللفظ" تكون فى الواقع هى ذاتها فى الحالتين حيث أن اللفظين (هذين اللفظين) ينطبقان، بالفعل، على نفس الفرد، ولا ينطبقا على غيره (لأنهما لا ينطبقا على أى شيء آخر) ... فلابد أن يكون المدلول مدلولا لشيء أو لتعبير، فإذا تحدثنا فقط عن مدلول كلمة "مريض" دون تحديد، حيث يكون معيار تطابق الكلمة معيارا مطبعياً، إذن، ولأننا نملك هنا كلمة واحدة فقط، يكون لدينا مدلولا واحدا فقط، بغض النظر عن غموضها، وفى جملتنا المثال أيضا يكون للكلمة مدلول واحد فقط، بغض النظر عن الغموض، وهو مدلول يضم كل من المرض والإكتئاب.

ولذلك فلن يكون هناك سؤال عن كون الكلمة ذات مدلولات مختلفة فى المرتين التى وقعت فيهما، وسوف تنطبق الشروط المقيده على العبارة الاستبدالية، وسوف تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وبالتأكيد فسوف تنطبق هذه الشروط وسوف يكون المرء قادرا على استبدال المحمولات المتطابقة فى المدلول فى التفسيرات الجديدة المتاحة، ولكن هذا، كما يتضح من الحجة السابقة، سوف

1- Ibid, p.124

يشتمل أيضا علي المحمولات الغامضة، مثل "به الكثير من الرذائل" ولـذلك سوف يكون من بين الجمل الناتجة بعض الجمل التى ينتج عن استخدامها عبارات خاطئة. ولذلك لن يكون من المسموح لدعاوى العبارة المثال أن تكون حقيقة منطقية.

ولكن التعلق بهذه القشة، فيما يرى ستراوسن، سوف يقوض المنزل المتداعى كله؛ لأنه من الواضح أنه يمكن تطبيق هذه الحجة أيضا فى حالة العبارات التى نريد أن نبقى عليها كحقائق منطقية، كما تنطبق على حالة العبارات التى لا نريد أن تكون حقائق منطقية، ولذلك فإن هذه الحجة تكشف لنا عدم ملائمة البديل المدلولى للمحمولات[1].

هكذا نكون قد عرضنا بعض المحاولات لإيجاد معيار للتطابق يلاءم توصيف كواين للحقيقة المنطقية بحيث لا ينطوى على اللجوء إلى أفكار مفهومية من النوع المشكوك فيه. وقد تبين فشل هذه المحاولات، وبالتالى يمكن القول إن توصيف كواين للحقيقة المنطقية يمكن جعله متماسكا فقط من خلال الاستخدام الضمنى لبعض الأفكار التى تنتمى إلى المجموعة التى يريد كواين نفسه أن يثبت بطلانها.

6-3 توصيف ستراوسن للحقيقة المنطقية

لقد كان إهتمامنا حتى الآن مركزا على أنواع معينة من التطابق حاضرة وأساسية فى الحقائق المنطقية. ولقد ذكرنا أولا: أن أى تفسير للحقيقة المنطقية لا يكون متكاملا مالم يبين ما هى تلك التطابقات، وثانيا: أنه لا يبدو من الممكن أن نقول إن هذه التطابقات مقبولة عند كواين. وهنا قد نثير التساؤل التالى: ما هو تصور ستراوسن عن هذه التطابقات، وكيف يعتبرها مرتبطة بالصيغة المعتادة لنموذج الحقيقة المنطقية؟

إن أفضل طريقة للإجابة عن هذا التساؤل هى أن نصيغ تعديل لتوصيف كواين الأصلى، وكخطوة أولى نحو صياغة هذا التعديل يقول ستراوسن "يجب القول

1- Ibid, pp.125-126

إن الحقيقة المنطقية هى عبارة تكون صادقة وتبقى صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية، على شرط أنه فى أى تفسير جديد للمكونات القضوية Propositional Components لابد أن تبقى بعض التطابقات القضوية Propositional Identities فى التفسير الجديد، وأنه فى أى تفسير جديد للمكونات غير القضوية non-Propositional Components لابد أن تبقى بعض تطابقات الإشارة والمعنى فى التفسير الجديد[1]. ويجب أن نلاحظ هنا أن ستراوسن عندما يتحدث عن الإبقاء على التطابقات، فإنه لا يعنى بالطبع الإبقاء على تطابق القضايا، والأفكار، والإشارات التى نتحدث عنها بحيث لا تتغير فى التفسير الجديد، بل يعنى أن القضايا والأفكار والإشارات المتطابقة مع بعضها فى العبارة الأصلية يتم استبدالها بقضايا وأفكار وإشارات متطابقة مع بعضها فى التفسير الجديد.

إلا أن ستراوسن يعترف بأن الوصف الذى قدمناه للتو ليس له طبيعة التعريف، لأننا نتحدث عن تطابقات معينة دون تحديد ما هى. ويضيف ستراوسن أنه من الواضح أن التطابقات التى نتحدث عنها معروضة (ممثلة) فى مخطط المناطقة بتكرار ما يطلق عليه كواين حروف الجملة sentence-letters؛ وحروف المحمول predicate-letters، والمتغيرات variables. ولكن هذه الحقيقة وحدها لا تخبرنا بما هى هذه التطابقات؛ إذ يلزمنا أن نعرف الكثير عن القواعد التى تحكم استخدام هذه الحروف، وأنظر على سبيل المثال إلى جملة "إذا كان الملك ميتا dead، فإن الملك يكون ميتاً deceased"، فإذا إفترضنا تطابق الإشارة فإن أى عبارة تصدر باستخدام هذه الجملة سوف تكون صحيحة، ولما كانت الفكرة المعبر عنها بكلمة ميت "dead" متطابقة مع تلك المعبر عنها بكلمة ميت "deceased" فإنه يمكن القول بإن هاتين القضيتين الفرعيتين sub-propositions تكونان متطابقتين (بمعيار واحد) وأن العبارة الكلية مرشحة لتعد كعبارة تأخذ الصورة "إذا كان س، فإن س" ... أو انظر

1- Ibid, pp.126-127

مثلا إلى عبارة "إذا كان السيد والتر سكوت متباه، فإن مؤلف رواية ويفرلى متباه"، إذ يكون لدينا هنا تطابق فى الإشارة وتطابق فى الفكرة. وإذا إعتبرنا هذا شرط كافي للإستخدام الخاص للمتغيرات وحروف الجمل المتكررة، فلابد أن نقول أن لدينا عبارة من الصورة "إذا كان س ص، فإن س ص"، ومن ثم يكون لدينا حقيقة منطقية[1].

ويذهب ستراوسن إلى أنه لكى نكشف عما هى التطابقات التى نتحدث عنها، لابد أن نتحول ليس إلى مخطط المنطقى، بل إلى أمثلته، والتحول إلى هذا يعنى الإرتداد إلى نقطة البداية، لأن التطابقات التى نتحدث عنها هنا تكون ممثلة بالتطابق المطبعى للكلمات والعبارات. وهذا ليس مجرد طريقة تعاقدية لتمثيل التطابقات التى نتحدث عنها هنا، بل يوجد هناك مواضعة معقولة تماما وهى أننا لا نتحدث، ولا يجب أن نتحدث، عن حقائق منطقية إلا إذا كانت التطابقات المناسبة (أو المتعلقه بها) ممثلة على النحو المشار إليه. ولذلك يقرر ستراوسن أنه يجب إعادة صياغة توصيفنا للحقيقة المنطقية كالتالى "تكون إحدى العبارات حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وتبقى صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية، بشرط أنه فى أى تفسير جديد للمكونات القضوية (الفقرات) يتم الإبقاء على جميع تلك التطابقات الممثلة فى العبارة الأصلية عن طريق فقرات متطابقة مطبعيا فى التفسير الجديد؛ وفى أى تفسير جديد للمكونات غير القضوية يتم الإبقاءعلى جميع تطابقات المعنى والإشارة فى العبارة الأصلية عن طريق تعبيرات محمول، وتعبيرات إشارة متطابقة مطبعيا فى التفسير الجديد[2].

وبالنظر إلى هذا التوصيف للحقيقة المنطقية نجد أنه مرض بهذا المعنى، فهو من ناحية يستثنى تلك العبارات التى تمثل مشكلة لكواين، مثل بعض استخدامات جمل "إذا كان مريضا، فإنه يكون مريضا" لأنه فى هذه الحالات لا يتم الإيفاء بأحد

1- Ibid, p.127

2- Ibid, p.128

الشروط المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط وجود تطابق فى الأفكار والقضايا). ومن الناحية الأخرى، فإنه لا يسمح بالأمثلة من قبيل المثالين المقدمين للتو، لأنه فى هذه الحالة لا يتم الإيفاء بأحد الشروط الأخرى المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط التعبير عن التطابقات بتعبيرات متطابقة مطبعيا)[1].

ومن ثم يمكن القول إنه لا يمكن أن نتحدث عن حقائق منطقية إلا فى الحالات التى تفى بشرط التطابق المطبعى، إذ يقول ستراوسن ليس من الصعب أن نرى تبريراً للقاعدة التى تقول بإننا نتحدث عن حقائق منطقية فقط فى الحالات التى تفى بشرط التطابق المطبعى، وإن كان يصعب صياغة ذلك بدقة[2]. وقد يساعدنا فى محاولة تبريرها الرجوع الى الوصف القديم- وغير الواضح- لقضايا المنطق بإعتبارها قضايا صادقة بفضل صورتها فقط، ولكن ماذا يعنى هذا؟ هل يعنى هذا أن صدقها هو فقط نتيجة لاحتوائها على الأدوات المنطقية التى تحتوى عليها؟

من الواضح أن الأمر ليس كذلك، لأن هذا يتغاضى عن المسألة الكلية الخاصة بالتطابقات التى تشغلنا هنا، وفى ذلك يذهب ستراوسن إلى أن صدق القضايا مستقل تماما عن ما هى الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية التى تحتويها بالفعل، بل يعتمد صدقها فقط على الأدوات المنطقية جنبا إلى جنب مع علاقات التطابق التى توجد بين هذه الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية. ولكن، بالطبع، فإن الحقيقة القائلة أنه تسود علاقات تطابق معينة بين الإشارات الصادرة فى العبارات، قد تكون مسألة تجريبية، مثلما يكون كون سكوت هو مؤلف ويفرلى هى مسألة تجريبية، وقد تكون مسألة لغة، ولكن مسألة لغة ترتبط بتعبيرات معينة فى العبارة إلى جانب الأدوات المنطقية، مثلما هو الحال فى أن كلمة ميت 'dead' تعنى نفس معنى كلمة ميت 'deceased'؛ إذن ففى هذه الحالات عندما يكون صدق

1- Ibid, p.128

2- Ibid, p.128

العبارة معتمدا على وجود هذه التطابقات، ويكون وجود التطابقات معتمـدا علـى مسألة اللغة أو الواقع فمن الصعب أن نقـول إن لـدينا مثـالا ثابتـا لعبـارة صـادقة بفضل صورتها فقط، فلكى نتبع مثل هذا المثـال لابـد أن نـستغل إحـدى القواعـد اللغوية العامة لتمثيل التطابقات التى نتحدث عنها. وهنـا يطـرح التطـابق المطبعـى نفسه على أنه الحل الوحيد المعقول، لأنه على الرغم من أن قواعد الإشارة متنوعـة ومعقدة فإنه يوجد على الأقل افتراض قوى بأنـه فـى سـياق قـول إحـدى الجمـل المفردة، سوف يكون لتعبيرات الإشارة المتطابقة مطبعيا نفس الإشارة؛ فى حين أنه، من الناحية الأخرى، يبدو من شروط إمكانية الإتصال أن يكون غموض تعـبيرات المحمول سمة اسـتثنائية، أى "زلـة فـى اللغـة"، إذن فلـيس هنـاك شـيء تعـسفي فـى الإصرار على أنه فى تلك الحالات فقط حيث يتحقق الشرط المطبعى يكـون لـدينا مثال لحقيقة منطقية[1].

هكذا يمكن القول إن ستراوسن قد توصل إلى ما كان يرنو إليه مـن توصـيفه للحقيقة المنطقية وهو إثبات أن توصيف كواين للحقيقة المنطقية لا يمكـن التوصـل من خلاله إلى النتائج التى يرغبها إلا إذا اعتبرنا أنه يستخدم ضـمنيا أفكـاراً معينـة يهاجمها هو ذاته فى موضع آخر، كما سبق أن أشرنا، معلنا أنها غير ضرورية وأنهـا تجسد فروقا أسطورية. فلقد اتضح فى الصورة المحددة التى أخذها تعديل ستراوسن لتوصيف كواين أن الأفكار المستخدمة هى أفكار ترادف وتطابق القضايا والمفاهيم، وهاتين الفكرتين ينتميان إلى مجموعة الأفكار التى حاول كواين أن يثبـت بطلانهـا. والتى تضمن أفكار الإستحالة المنطقية، والترادف، والضرورة المنطقية، والتناقض.

1- Ibid, p.128

الفصل الرابع
اللاتماثل بين الموضوع والمحمول

4-1 تمهيد

4-2 التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى

4-3 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلـق بالنفى والتركيب.

4-3- 1اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى

4-3-2اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب

4-4 صور أخرى للاتماثلات

4-5 إثبـات صـحة اللاتماثــل بـين الموضــوع والمحمــول فيمــا يتعلــق بالنفى والتركيب

4-5-1 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى

4-5- 2 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق [illegible]

الفصل الرابع

اللاتماثل بين الموضوع والمحمول

4-1 تمهيد:

يُعد التمييز بين الموضوع والمحمول من أهم وأعقد المشكلات المنطقية التى واجهت المنطق الكلاسيكى. فلقد ذهب المناطقة الكلاسيكيون إلى أن القضية تتألف من حدين: حد نخبر عنه ويسمى "الموضوع" subject ، وحد نخبر به ويسمى "المحمول" predicate. فإذا نظرنا إلى القضية القائلة "السماء ساطعة" لوجدنا أن الحد "السماء" يعد موضوع هذه القضية، إذ أننا نخبر عنه، أما الحد "ساطعة" فيعد محمول القضية، إذ أننا نخبر به أو نحمله على الموضوع. وبين الموضوع والمحمول توجد رابطة capula يعبر عنها فى اللغة الإنجليزية بفعل الكينونة (to be)، وغالبا ما لا يصرح بها فى اللغة العربية. وهذا ما أوضحه أرسطو، على حد قول كوهين وناجيل، إذ يذهب إلى أن كل القضايا إما تقرر أو تنكر شيء لشيء آخر، والشيء الذى يكون التقرير عنه يطلق عليه "الموضوع"، أما الشيء الذى يتم تقريره عن الموضوع فيطلق عليه "المحمول"[1]. والقضايا التى تأخذ هذه الصورة [أى صورة "الموضوع-المحمول"] هى ما يطلق عليها "القضايا الحملية" subject-predicate propositions.

والقضية الحملية عند رسل صورة منطقية أساسية من صور القضايا، ولا يمكن الاستغناء عنها، والقضية الشخصية singular proposition هى القضية الحملية subject-predicate proposition بالمعنى الدقيق. أما القضية الكلية أو العامة فإنها ليست حملية، إذ لا تحوى موضوع حمل بالمعنى الدقيق، وإنما تنطوى على علاقة معينة بين محمولين[2]. ففى القضية الشخصية نقوم بإسناد محمول إلى

1- Cohen.M.& Nagel, E., An Introduction To Logic, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York and London, 1962, p. 30

2- محمود زيدان، المنطق الرمزى؛ نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص180

اسم شيء جزئى. ولقد كان أصحاب برنكيبيا يطلقون على أسماء الأشياء الجزئية أسماء الأعلام proper names، ويسمون ما تشير إليه هذه الأسماء أفراداً individuals أو جزئيات particulars[1].

ومن ثم يذهب رسل إلى أن الجزئيات هى الموضوعات الحقيقة للحمل، إذ يقول إن الجزئيات كيانات يمكن أن تكون فقط موضوعات لمحمولات، أو حدود علاقات[2]. أى أن الجزئيات هى الجواهر substances بالمعنى المنطقى. كما يذهب كوبر D.Cooper إلى أن الجزئيات لا يمكن أن تُحمل على أى شيء[3]. وهذا يعنى أن التعبيرات التى تشير إلى جزئيات لا يمكن أن تظهر فى موضع المحمول. وبالتالى نجد أن ستراوسن يتفق مع كل من رسل وكوبر فى أن الجزئيات هى الموضوعات الحقيقية للحمل إذ يقول إن الكليات يمكن أن تُحمل ويُحمل عليها الأشياء أيضاً (أى تكون محمولات أو موضوعات) فى حين أن الجزئيات لا يمكن أن تُحمل، بالرغم من أن هناك أشياء تُحمل عليها (أى تكون موضوعات فقط)، ويمكن أن تكون أجزاء مما يُحمل[4]. وفى موضع آخر يقول فى القضايا الحملية الأساسية [المكونه من موضوع ومحمول] تشير الموضوعات إلى أشياء زمكانية spatio-temporal objects[5]. أى إلى جزئيات لها زمان ومكان محدد.

مما سبق يتضح أن كل من رسل وكوبر وستراوسن يتفقون مع ما يرنو إليه المذهب التقليدى الذى يرى أن الجزئيات يمكن أن تظهر فى القضايا كموضوعات

1- المرجع نفسه، ص179

2- Russell, B., "On Relations of University and Particular", logic and Knowledge, p.123

3- Cooper, D.E., Philosophy and the Nature of language, p. 95

4- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York,1963, p.174

5- Strawson, P.F., Positions for Quantifiers, In: Entity and Identity, and Other Essays, p.84

فقط ولا يمكن أن تظهر قط كمحمولات. فى حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموما، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات على السواء[1].

وبالتالى يتضح أنه من الخطأ الإعتقاد بأن الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن تفسيره بشكل مستقل عن الفرق بين الجزئى والكلى. ومن ثم فسوف أحاول توضيح تفسير ستراوسن للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى، وكيف يمثل هذا الفرق أحد اللاتماثلات بين الموضوع والمحمول، ثم أعرض لبعض اللاتماثلات الأخري، والتى يضعها ستراوسن بين الموضوع والمحمول لتأكيد الفرق بينهما.

4-2 التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى:

عادة ما نشير إلى الحد الجزئى بأنه ذلك الحد الذى يمكن إطلاقه على شيء واحد معين بالذات، ومن ثم فالجزئى لا يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة، أما الحد الكلى فهو الذى يمكن حمله على وحده كلية مكونة من عدد لا محدود من الوحدات، ومن ثم فإن الكلى هو الذى يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة لتحقق مجموعة من الصفات فى هذه الأفراد مثل "إنسان"[2]. وعلى ذلك يعرف أرسطو "الكلى" على أنه ما يمكن حمله على موضوعات كثيرة، أما "الجزئى" فهو لا يقبل مثل هذا الحمل[3].

وتعتبر قضية التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية من القضايا الفلسفية التى كانت جديرة باهتمام الفلاسفة منذ القدم، إذ ناقشها رامزى[4] فى صيغة:

1- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, p.136

2- ماهر عبد القادر، أسس المنطق الصورى ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1998، ص25.

3- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص151.

4- C.F: Ramsey, F.P., The Foundations of Mathematics: and Other Logical Essays,Routledge & Kegan Paul, London,1931, pp.112-134

ماهو الفرق بين الجزئى particular والكلى universal؟ وفى وقت لاحق ناقشها آير[1] فى صيغة: ماهو الفرق بين الصفات properties والأفراد individuals؟ إلا أنه بعد بعض الإفتراضات المثيرة غير آير الموضوع، وناقش بدلا منه قضيتين آخرتين هما: ما هو الفرق فى الوظيفة بين الكلمات الإشارية indicator words والمحمولات **predicates**؟ وهل يمكننا كمبدأ أن نقول ما نريد قوله دون استخدام الفارق السابق؟.

وقد تكون نقطة الإنطلاق بالنسبة للقضية الأصلية سهلة بينما يكون تحديدها أكثر صعوبة بسبب الفشل فى توضيح أنماط وفئات الأشياء التى تتواجد فى الفئتين الأصليتين على نحو صحيح، واللتين ينبغى إيجاد فرق بينهما. وفى محاولة لإيجاد أساس للتمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية ، يستعرض ستراوسن بعض الإفتراضات التى كانت مرفوضه لدى آير أو رامزى أو كلاهما ، على أساس أنهما اعتبروها خاطئة، وهذه الإفتراضات هى:

أولا: إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، لا يمكن إدراكها عن طريق الحواس:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله إن هذا الكلام يبدو أكثر معقولية لو أن أحدا فكر فى الأشياء التى يشار إليها عن طريق بعض الأسماء المجردة. فنحن لا نفترض أن أحدا يرى الأمل بالأعين، ولكن من الممكن لشخص أن يرى الكريكيت (لعبة من ألعاب الكرة والمضرب)، وأن يسمع الموسيقى أو الرعد، وعلى الجانب الآخر، هناك جزئيات معينة تعطى إحساساً بالغموض إذا قلنا أن أحدا يدركها. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أنه عند قولنا إننا ندرك

1- C.F: Ayer, A.J., Individuals, Mind,Vol.Lxi,1952, p.441-457

الأشياء الكلية عن طريق الحواس فإن ما ندركه فعلا هو أمثلة جزئية عليها، وليست الأشياء الكلية نفسها[1].

ثانيا: إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، من الممكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى نفس الوقت:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله من الممكن أن توجد انفلونزا فى لندن وفى برمنجهام أيضا، وذهب فى استراليا وفى أفريقيا أيضاً. ولكن بالرغم من ذلك، فمن الممكن لكثير من الجزئيات أن تتناثر فوق سطح منضدة، أو تنتشر عبر الكرة الأرضية. علاوة على ذلك؛ فاإن القول بإن بعض الأشياء الكلية (مثل: قابلية الذوبان) تكون فى أى مكان يعطى إحساساً بالغموض، ونفس الإحساس بالغموض سيرد لقولنا إن بعض الأشياء الجزئية (مثل: فكرة مفاجئة، صورة عقلية، دستور فرنسا) لها حيز مكانى جزئى .. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أن القول بإن الأشياء الكلية يمكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى وقت واحد يعنى القول بإن هذه الأشياء قد يكون لها أمثلة مختلفة موضوعه فى أماكن مختلفة، فى حين لا معنى لقول أمثلة مختلفة للجزئيات[2]. فالاشياء الكلية قد يكون لها أمثلة بينما الأشياء الجزئية قد لا يكون لها[3].

ثالثا: إفتراض أن الأشياء الجزئية، بخلاف الكلية، لها مواعيد أو تواريخ:

ويرى ستراوسن أن هناك إعتراضات مماثلة ستنطبق على هذا الإفتراض، فقد نتحدث عن تاريخ الهندسة، أصول الحضارات، إكتشاف الجولف، أو تطور

1- Strawson, P.F., Particular and General, In: Logico-Linguistic Papers, p.30

2- Ibid, p.30

3- Ibid, p.52

الإنسان. وهذا الإفتراض كغيره قد يثير فرقا منطقيا مثيرا، ولكنه مثلها، لا يثير الفرق الذى يتوافق مع الحد التصنيفى الفاصل بين الجزئى والكلى[1].

أما الإفتراض الذى قد يبدو أكثر قبولا، لأنه أكثر عموما من غيره، فهو الإفتراض القائل بإن الجزئيات تستطيع أن تعمل فى القضايا فقط كموضوعات، لا كمحمولات، فى حين تستطيع الكليات أن تعمل كموضوعات أو محمولات (أى القيام بالمهمتين)[2]. وبالرغم من ذلك يرى ستراوسن أن ما يرنو إليه هذا الإفتراض يبدو غير واضح. فعلى أى أساس، إذن، يفسر ستراوسن الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية؟.

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن توضيحها من خلال استعراض تفسير كواين للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، والذى يمكن من خلاله توضيح تفسير ستراوسن للفرق المقصود. إذ أن تفسير ستراوسن يتمثل فى بعض التعديلات التى أجراها على تفسير كواين.

يميز كواين فى كتابه "الكلمة والموضوع" word and object بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، وهو يتحدث أيضا عن "المواضع" المختلفة التى قد تشغلها الحدود فى الجمل، وبالتحديد الموضع الإشارى referential position والموضع الحملى predicative position. وبالرغم من أن العلاقات بين هذه الأفكار عن الحدود والمواضع ليست بسيطة أبدا، فإنه يبدو من عرض كواين أن هناك تمييزاً أساسياً يمثل فهمه أساسا لكل شيء آخر، وذلك هو التمييز بين الحد الجزئى من ناحية، والحد الكلى فى الموضع الحملى من الناحية الاخرى.

ولتحديد الفرق الأساسى بصورة دقيقة يميز كواين بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الجزئية غير المحددة (ومن أمثلة الحدود الجزئية المحددة: "الأسد"، "ذلك

1- Ibid, p.30

2- Ibid, p.31. and Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, p. 136

الأسد"، وأحيانا "هو/ هى" للعاقل، و"هو/ هى" لغير العاقل؛ ومن أمثلة الحدود الجزئية غير المحددة: "كل شيء"، "شيء ما"، "كل أسد"، "أسد ما")، إذ يرى كواين أن الحدود الجزئية المحددة هى حدود جزئية بالمعنى الأساسى، والحدود الجزئية غير المحددة هى حدود جزئية فقط بالمعنى الثانوى، ويأتى جزء من التدليل على هذا فى تعليقات كواين العرضية التى يقارن فيها، مثلا، بين الحدود الجزئية غير المحددة باعتبارها "حدود جزئية مزيفة"، والحدود الجزئية العادية أو المحددة(1).

إذن فتفسير كواين للفرق الأساسى بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى يجب فهمه على أنه ينطبق فقط على الحدود الجزئية المحددة، وبالتالى فالفرق الأساسى الذى يجب أن نضعه فى الإعتبار هو الفرق بين الحدود الجزئية المحددة من ناحية، والحدود الكلية فى الموضع الحملى من ناحية أخرى.

وقبل النظر إلى تفسير كواين لهذا الفرق، أذكر تعليقا سلبيا قام به كواين عن الفرق بين الحدود الجزئية والكلية عموما؛ فهو يوضح أن هذا الفرق لا يتوقف على انطباق كل حد جزئى على شيء واحد فقط، فى حين أن كل حد كلى ينطبق على أكثر من شيء واحد .. ويقول أنه يتضح أن الفرق لا يتوقف على ذلك من حقيقة أن بعض الحدود الجزئية مثل "الفرس المجنح" قد لا ينطبق على أى شيء أصلا، فى حين أن بعض الحدود الكلية مثل "القمر الطبيعى للأرض" قد ينطبق على شيء واحد فقط(2). وعلى ذلك فليس من الضرورى أن يكون " لكلى" محمولا على كثير من الأشياء.

ويضيف ستراوسن سبباً آخر، لا يذكره كواين، لرفض ذلك التفسير للفرق، إذ يرى أن الجملة "الكابتن غاضب" هى جملة تحتوى على الحد الجزئى "الكابتن" والحد الكلى "غاضب" فى موضع حملى. وإذا نظرنا عموما للحدين " لكابتن" و"غاضب" فإنه

1- Quine, W.V., Word and Object, pp.112-114

2- Ibid, p.95

يتضح أن كلاهما ينطبق على أشياء كثيرة، وقد ينطبقا هكذا من خلال استخدام هذه الجملة بين الاستخدامات الأخرى. ومن الناحية الأخرى، إذا فكرنا فى هذه الجملة على أنها تستخدم فى إصدار تقرير بعينه فى مناسبة معينة، فإنه يتضح أن كل من الحد الجزئى والحد الكلى، فى تلك المناسبة المعينة، ينطبقان على شيء واحد فقط (وهو نفس الشيء)[1]. وبالتالى يتضح أنه ليس أى من الطريقتين السابقتين فى النظر إلى الجملة توضح لنا فرقا يمكن التعبير عنه على ضوء الفرق بين الإنطباق على شيء واحد فقط، والإنطباق على أكثر من شيء واحد.

ويذكر كواين طريقة أخرى، يعتقد أيضا أنها مقنعة، لمحاولة توضيح الفرق بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية فى الموضع الحملى، فيقول "إن الحد الجزئى يفهم منه أنه يشير إلى شيء واحد فقط، فى حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك، وحتى إذا كان الحد الكلى مثل "القمر الطبيعى للأرض" يتصف بفردية الإشارة، فإن هذه الفردية فى الإشارة ليست شيئا يفهم من الحد ذاته"[2]. ولقد أشار ستراوسن إلى هذه الطريقة ولكن بشكل أكثر دقة إذ يقول: "إن الحد الجزئى يفهم منه أنه يصدر إشارة تحديدية لشيء مفرد، فى حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك"[3]. ويقول كواين عن هذه الطريقه لتفسير الفرق: "إن هذا الحديث عن الفحوى (أى ما يفهم من الشيء) هو فقط طريقة رائعة للتلميح إلى الأدوار النحوية المختلفة التى تلعبها الحدود الجزئية والكلية فى الجمل، ومن ثم يتم التمييز الصحيح بين الحدودالجزئية والكلية من خلال دورها النحوى"[4].

1- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.55

2- Quine, W.V., Methods of Logic, pp.203-205

3- Strawson, P.F., Singular Terms, Ontology and Identity, Mind, Vol.Lxv, 1956, p.439

4- Quine, W.V., Word and Object, p.96

وهذا يعنى أن كواين يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية على أساس الفرق بين الأدوار النحوية، ويسير تفسير كواين كالتالى: "إن التركيب الأساسى الذى تجد فيه الحدود الكلية والجزئية أدوارها هو الحمل predication ... فالحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى"[1]. وبإفتراض أن هذا وصف للتناقض بين الأدوار النحوية، فإن التباين بين الحدود يُفترض أنه يتضح من هذا الوصف للأدوار[2]. ويرى كواين أن الفروق فى الصورة النحوية ترتبط بهذا التباين فى الأدوار، فمثلا، النحو يتطلب أن يشار إلى الدور الحملى بصورة الفعل، فإذا لم يكن الحد الكلى يحوز هذه الصورة بالفعل فلابد أن تسبقه الرابطة "يكون" is لكى يتناسب مع الوضع الحملى[3]. ولكن ستراوسن يذهب إلى أن المهم للنظرية المنطقية هو الفرق فى الدور الذى يشار إليه هكذا، وليس صور الإشارة[4]. ولكن ما هو هذا الفرق؟

يرى ستراوسن أن الفقرة التى يقول فيها كواين، والتى ذكرتها آنفا، إن "الحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى" تبدو وكأنها تصور موقف فيه، من ناحية، جملة تتكون من ربط حدين، ومن ناحية أخرى، قد يكون وقد لا يكون فيه شيء ينطبق عليه الحدين بصورة صحيحة[5]. ومن ثم نجد ستراوسن يذهب إلى أنه يمكن توضيح الفرق فى الدور بين الحدين بالفروق الضمنية بين الطرق التى يمكن ألا يوجد بها مثل هذا الشيء، إذ يري أن الفشل فى

1- Ibid, p.96

2- Ibid, p.97

3- Ibid, pp.96-97

4- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.56

5- Ibid, p.56

إيجاد هذا الشيء قد يوضع على عاتق الحد الكلى، ولكن هذا فقط إذا: (1) كان هناك بالفعل شيء معين إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة، و(2) فشل الحد الكلى فى الإنطباق على ذلك الشيء، أى الشيء الذى إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة... ومن المفهوم ضمنيا أنه فى هذه الحالة من الفشل تكون الجملة (أو العبارة) كاذبة. أو من ناحية ثانية قد يوضع الفشل على عاتق الحد الجزئى، ولكن هذا سيكون نوعا مختلفا تماما من الفشل، فهو لن يكون فشلا للحد الجزئى فى الإنطباق على الشيء الذى ...– حيث يمكن إكمال فقرة "الذى" هذه بذكر الحد الكلى. ففشل انطباق الحد الجزئى لن يعتمد، مثل فشل شريكه (الحد الكلى)، على نجاح الشريك الآخر، بل سوف يكون فشلا مستقلا تماما[1]. وعلى هذا فإن نتيجة هذا الفشل لن تكون هى أن الجملة سوف يحكم عليها بأنها كاذبة، بل سيحكم عليها بأنها ليس بها قيمة صدق أصلا[2]. وهذا يعنى أن مسألة ما إذا كانت الجملة (أو العبارة) صادقة أو كاذبة يعتمد على نجاح أو فشل الحد الكلى فى الإنطباق على الشيء الذى ينطبق عليه الحد الجزئى، ولكن فشل الحد الجزئى على ما يبدو يحرم الحد الكلى من فرصة النجاح أو حتى الفشل فى الإنطباق.

فالحدود الجزئية، إذن، كما يقرر ستراوسن، هى ما يتسبب فى حدوث فجوات فى قيم الصدق truth-values عندما تفشل هذه الحدود فى أداء دورها، والحدود الكلية هى ما تتسبب فى الصدق أو الكذب، عندما تنجح الحدود الجزئية فى أداء دورها، إما بالإنطباق أو الفشل فى الإنطباق على ما تنطبق عليه الحدود الجزئية[3].

وهكذا يمكن القول إن ستراوسن يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى على أساس الأدوار المتعارضة التى تلعبها فى الحمل كل

1- Ibid, pp.56-57

2- Ibid, p.57

3- Ibid, p.58

من الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية التى فى موضع حملي. فالحد الجزئى يقوم بدور الإشارة والتحديد (يشير/ يرمز إلى ...)، فى حين أن الحد الكلى يقوم بدور الوصف أو الإنطباق على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى فى الواقع (يصدق على ...).

ولكن هذا لا يعنى أن الحد الكلى لا يمكن أن يقوم بدور الإشارة والتحديد أيضا. وبالتالى نجد أنه فى حين تظهر الجزئيات فى القضايا كموضوعات فقط، نجد أن الكليات تظهر كموضوعات أو محمولات. وهذا ما كان يرنو إليه المذهب التقليدى الذى يرى كما أشرنا – أن الجزئيات يمكن أن تظهر فى القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر أبدا كمحمولات، فى حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموماً، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء– وبناء علي ما سبق يتضح أحد الفروق المميزة بين الموضوع والمحمول، والذي يتمثل في أنه في حين أن الموضوع قد يكون حداً جزئياً أو كلياً علي السواء، نجد أن المحمول لابد وأن يكون حداً كلياً، مع الأخذ في الاعتبار أن الحد الجزئي قد يكون جزءً من أحد التعبيرات الحملية، وهذا ما يذهب إليه فريجه إذ يقول إن إسم العلم لا يمكن أبداً أن يكون تعبيراً حملياً، بالرغم من أنه من الممكن أن يصبح جزءً من أحد التعبيرات الحملية[1].

وهذا الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن أن نطلق عليه اسم اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والكلية. ولكن هل هذا هو الفرق أو اللاتماثل الوحيد بينهما ؟! وإن لم يكن هو اللاتماثل الوحيد فما هي اللاتماثلات الأخرى؟

1- Frege, G., "On Concept and Object"", In P. Geach and M. Black (eds), Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Oxford, England: Blackwell, 3rded, 1980, p. 50.

4-3 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي والتركيب:

يذهب ستراوسن إلي أن هناك لاتماثلات أخرى، بخلاف اللاتماثل السابق، بين الموضوع والمحمول، من بينها:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي.

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.

و لكن ما هو تفسير ستراوسن لهذه اللاتماثلات؟ وكيف استطاع إثبات صحتها؟

4-3-1 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي:

يذهب العديد من المناطقة إلي أنه يمكننا التمييز بين الموضوع والمحمول علي أساس أن إلحاق النفي بالمحمول، ينتج محمولاً منفياً جديداً من نفس النوع، وله نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية، في حين أن إلحاق النفي بالموضوع لا يفعل ذلك. إذ نجد أنسكومب Anscombe، كما يذكر ستراوسن، تقول: "إن ما يميز الأسماء names عن تعبيرات المحمول علي نحو بارز هو أن تعبيرات المحمول يمكن نفيها، ولكن الأسماء لا يمكن نفيها، أعني أن النفي عندما يُلحق بمحمول ينتج محمولاً جديداً، ولكن حين يلحق باسم فإنه لا ينتج أي إسم"[1]. كما نجد جيس Geach يقول: "إن ما يميز المحمولات عن الموضوعات، في رأي، هو ... أنه بنفي المحمول يمكننا أن نحصل علي نفي القضية التي حمل فيها هذا المحمول في الأصل (ومن الواضح أنه لا يوجد شيء مثل هذا بالنسبة لحدود الموضوع)"[2]. وفي كتابه "الإشارة والعمومية" يقول جيس في جملة أطول بعض الشيء ولها نفس المعني: "عندما

1- C.F: Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p. 96

2- Geach, P.T., " Assertion ", In J.F. Rosenberg and C. Travis (eds)., Readings In The Philosophy of language, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersy, 1971, p. 259

تنفي إحدي القضايا، فإنه يمكن اعتبار أن النفي يرتبط بالمحمول بطريقة لا يمكن بها أن يرتبط بالموضوع، ذلك لأن الأشياء التي يمكن حملها توجد دائما فى أزواج متناقضة، وبربط هذا الزوج بموضوع مشترك، نحصل على زوج متناقض من القضايا، ولكننا لا يكون لدينا أبداً زوج من الأسماء المرتبطة جدا بحيث أننا لو ألحقنا بكليهما نفس المحمولات فإننا نحصل دائما على زوج من القضايا المتناقضة"[1].

وبالرغم من أن هذه التعليقات لا تنتهي جميعها إلي نفس النتيجة، إلا أنها تقترب فيما تنتهي إليه، بحيث يمكن أن نطلق عليها إسم واحد هو: "فرضية اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي". وستراوسن هنا لا يجادل في هذه الفرضية ولكن يحاول تفسيرها وإثبات صحتها.

وقبل توضيح تفسير ستراوسن لفرضية اللاتماثل هذه، وإثبات صحتها، سوف أبدأ بالنظر في إعتراض محتمل علي فرضية اللاتماثل هذه يطرحه ستراوسن، ثم يبين أنه إعتراض سيؤمن أنصار الفرضية أنه أخطأ غرضه تماماً.

فبالنظر مثلاً إلي الجمل الثلاثة التالية عن توم، وكاميرته، والعلاقة بينهما.

- إذا كان أحد قد باع كاميرته، فإنه ليس توم.
- إذا كان توم قد تخلص من كاميرته، فلم يحدث هذا ببيعها.
- إذا كان توم قد باع أي شيء، فليس هذا الشيء هو كاميرته.

وفيما يتعلق بشروط صدق هذه الجمل، فإنها تبدو مساوية لبعضها البعض، وأيضاً لنفي الجملة:

- توم قد باع كاميرته.

أي مساوية لـــــــــــــ:

1- Geach,P.T., Reference and Generality, An Examination of some medieval and modern theories, Ithaca, New York, Cornell University Press, 3 rd ed,1980, p.32.

- توم لم يبع كاميرته.

نجد أنه، علي حد قول ستراوسن، بتغيير موضع التوكيد في نطقنا للجملة الأخيرة، يمكننا أن نمنحها قوة كل واحدة من الجمل الثلاثة السابقة على الترتيب (فنؤكد أولاً كلمة "توم"، ثم "باع"، ثم "الكاميرا"). ويمكننا بعد ذلك أن نصف بدقة الفرق بين الجمل الثلاثة، مثلما تم بالطريقة الثانية، أى بتغيير موضع التوكيد، بالقول إن النفى كان يؤخذ فى كل حالة مع جزء مختلف من القضية يُنفى بنفس الطريقة فى الجمل جميعا. فإذا قدمنا الآن مصطلحات الموضوع والمحمول، وقمنا بتطبيق مقبول لها، فإننا نستطيع إضافة أننا لم نكن لنحصل على النفى فى أى حالة من الحالات المذكورة بنفي المحمول ككل، ففى إحدى الحالات كنا نحصل عليه بنفى جزء من المحمول، وهو "... باع ..."، وفى حالة أخرى بنفى جزء آخر، وهو "... كاميرته"، وفى الحالة الباقية بنفى الموضوع، وهو "توم"[1]. ويعتبر فريجه من أنصار هذا الإعتراض إذ يذهب إلى أننا عادة ننفى القضية كلها عن طريق نفى أحد أجزائها[2]. وهكذا يمكن إجمال هذا الاعتراض كالتالى: أن النفى ليس له صلة طبيعية بجزء دون الآخر فى القضية الحملية (المكونة من موضوع ومحمول) المنفية. فقد تتغير إلتحاقاته من جزء لآخر، إعتمادا على القوة التى تقدم بها القضية.

ويذهب ستراوسن إلى أن أنصار فرضية اللاتماثل قد يردون بأن هذه الحقائق المذكورة فى هذا الإعتراض تجانب الصواب تماماً، فالمعنى الذى يمكن به الحصول على النفى مع جزء من القضية فى حين، وجزء آخر فى حين آخر، ينتمى لنظرية مختلفة تماما عن تلك التى تنتمى إليها فرضية اللاتماثل، فالفرضية لا تهتم إطلاقا

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.97

2- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In Straaten, Z.V (ed), Op.Cit, p.178.

بالإختلافات فى القوة التى تقدم بها القضية أو نفيها، بل بالشيء المقدم عموما، أى القضية أو نفيها[1].

ويضيف ستراوسن بأن النقطة الأساسية بالنسبة للفرضية موضع البحث هى: أنه لا يمكن أبدا إعتبار أن النفى مع موضوع القضية المنفية ينتج تعبيرا جديدا من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لموضوع القضية الأصلية، فى حين أنه يمكن دائما إعتبار أن النفى مع محمول القضية المنفية ينتج تعبيرا جديدا من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لمحمول القضية الأصلية[2]. ولكن هذا الرد، على الرغم من أنه قد يبدو سليما تماما، فإنه يزيد من حدة حاجتنا للتفسير.

4-3-2 اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب:

قبل البدء فى تفسير اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى، لابد أن أشير إلى أن هذا ليس هو اللاتماثل الوحيد الذى يجب تفسيره. إذ يرى ستراوسن أن اللاتماثل المتعلق بالنفى يحمل معه، كنتيجة له، لاتماثل آخر يتعلق بالتركيب. ولتوضيح ذلك، يرى ستراوسن أنه يجب أن ننظر إلى فرضية اللاتماثل الأصلية باعتبارها تمثل إختبارا للموضوع والمحمول، إختبار نفهمه على أنه إذا ما طبق على قضية مثل "توم طويل" فإنه ينتج "توم" كموضوع، و"طويل" كمحمول؛ أى أنه من المفترض منا أن نفهم مطلب التماثل لنوع التعبير جيدا لندرك أنه عندما ندخل "ليس" not على القضية الأصلية لكى ننتج نفيها، فإننا يمكن أن نأخذ "ليس" مع "طويل" لكى ننتج تعبير جديد من نفس نوع "طويل"؛ فى حين أنه إذا كان من المسموح به فى بعض الأحوال إتخاذ "ليس" مع "توم"، فإننا لن نحصل بذلك على تعبير من نفس نوع "توم".

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.98

2- Ibid, p.98

فبالنظر إلى القضايا الأربعة التالية:

(1)توم إما طويل أو أصلع.

(2)توم طويل وأصلع .

(3)كل من توم ووليام طويلان.

(4)إما توم أو وليام طويل.

نجد أنه من الواضح أن كل من الجمل (1 - 4) تعتبر فصلا أو وصلا لاثنين أو ثلاثة من القضايا (الذرية) هى : "توم طويل"، "توم أصلع"، و"وليام طويل".

ويذهب ستراوسن إلى أنه إذا طبقنا إختبارنا على القضيتين (1) و(2) فإنه يبدو أننا نصل إلى النتيجة المرضية القائلة بإن "توم" هو الموضوع فى كل حالة، وأن "طويل أو أصلع" و"طويل وأصلع" هى محمولات مركبة. وهذه النتيجة مرضية لأننا، على حد تعبير ستراوسن، نرى هنا إمكانية وجود نظرية صورية مترابطة لمنطق القضايا فيما يتعلق بالمحمولات البسيطة والمركبة، نظرية يمكن بها عرض العلاقات الخاصة بالجمل "توم طويل وأصلع"، "توم طويل"، و"توم طويل أو أصلع" بوضوح.

أما عن القضايا (3) و(4) ، فيرى ستراوسن، أننا قد نميل بلا تفكير إلى القول بإن ما لدينا هنا هو زوج من القضايا ذات موضوعات مركبة، مثلما أن ما لدينا فى الحالة الأخرى قضايا ذات محمولات مركبة. فالعلاقات المنطقية بين هذه القضايا بعضها البعض وبينها وبين "توم طويل" واضحة مثل العلاقات المنطقية بين المحمولات المركبة بعضها البعض، وبينها وبين "توم طويل". وبالتالى فلا تكون هناك معوقات أمام إقامة نظرية صورية مرضية عن القضايا ذات الموضوعات المركبة مثلما يمكن إقامة نظرية عن القضايا ذات المحمولات المركبة[1].

1- Ibid, pp. 98-99

وهنا نجد أن ستراوسن يضع وجهة النظر السابقة موضع الفحص وذلك بجعل فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى تُحمل على قضايا ذات موضوعات مركبة مفترضة. ذلك لأن نفى 'كل من توم ووليام طويلين' ليس هو'كل من توم ووليام ليسا طويلين' بل 'ليس كل من توم ووليام طويلين'، ونفي 'إما توم أو وليام طويل' ليس هو 'إما توم أو وليام ليس طويلاً' بل 'لا توم ولا وليام طويل'. وهذا معناه، أن هناك معنى واضح لا يمكن الإعتراض عليه يجب أن يدرك به النفى مع الموضوعات المفترضة، وليست المحمولات المفترضة، فى القضايا الأصلية لكى ننتج نفي هذه القضايا. وهكذا فإن 'طويل' و'طويلين' يفشلان فى إختبار كونهما محمولات لهذه الموضوعات المفترضة، وفشلهما يحمل معه فشل الموضوعات المفترضة فى العمل كموضوعات لمحمولاتها المفترضة[1].

إذن، فما الذى تسمح به فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى لنا بقوله عن هذه القضايا؟ هل يجب أن نقول إن 'كل من توم ووليام' و'إما توم أو وليام' ينجحا فى إختبارات التوافق مع المحمولات، ومن ثم أن 'طويل' و'طويلين' يجب السماح بهما كموضوعات لهذه المحمولات؟!

يرى ستراوسن أن هناك إعتراضات حاسمة على هذا منها: (1) أن هذا مضاد للبديهية تماما؛ (2) أن إختبار اللاتماثل ذاته لا يسمح به ، فأى فهم لفكرة 'نفس نوع التعبير' يجب أن يكون لدينا لكى لا نسمح للتعبير 'ليس توم' بأن يكون تعبيرا من نفس نوع 'توم'، فى حين نسمح للتعبير 'ليس كل من توم ووليام' بأن يكون تعبيرا من نفس نوع 'توم ووليام'؟[2].

وبالطبع فإن مؤيد فرضية اللاتماثل لم يصل إلى نهاية حيله فهناك شيء آخر يمكن أن يقوله؛ إذ يمكنه أن يقول إن ظهور التماثل بين القضايا (1) و(2) من

1- Ibid, pp. 99-100

2- Ibid, p. 100

ناحية، والقضايا (3) و(4) من الناحية الأخرى هو ظهور مضلل، فالتعبيران "طويل أو أصلع" و"طويل وأصلع" هي بالفعل محمولات مركبة، فصلية ووصلية على التوالى، فى حين أن التعبيرين "توم ووليام" و"توم أو وليام" ليس محمولين على الإطلاق، ومن ثم ليس محمولين مركبين، ولكنهما ليس موضوعين مركبين أيضا، لأنه ليس هناك ما يسمى بالموضوعات المركبة (الفصلية أو الوصلية). ويرى ستراوسن أن هذا لا يعنى أننا نحتار فى أى شيء على الإطلاق لنقوله عن القضايا (3) و(4)، إذ يمكننا مثلا أن نقول إن "كل من توم ووليام طويلان" هى اختصار لغوى سليم للقضية المركبة (الوصلية) "توم طويل ووليام طويل" وأن "ليس كل من توم ووليام طويلين" هى الإختصار المقابل لنفى القضية المركبة. ومن الناحية الأخرى، فإنه فى حالة القضايا (1) و(2) ليس هناك حاجة لهذه الحيلة، ذلك لأنه فى حين أن القضايا (1) و(2) تتساوى أيضا مع القضايا المركبة، فإن الحدود "طويل وأصلع" و"طويل أو أصلع" لهما مكان فى النظرية المنطقية كما هى كحدود محمول مركبة، فى حين أنه لا يوجد مثل هذا المكان للتعبيرات "توم ووليام" و"توم أو وليام"، فهذين الأخيرين ليس حدود موضوع منطقية، بل فقط حدود موضوع منطقية مزيفة[1].

وبالتالى إذا كانت فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى صحيحة، فلابد أن نقبل لاتماثل آخر بين الموضوع والمحمول يتعلق بالتركيب، فهناك محمولات مركبة ولكن لا توجد موضوعات مركبة. وسوف يكون ذلك مقنعا إذا ما استطعنا رؤية هذا القيد كشيء يمكن قبوله بصورة أساسية، وليس كمجرد نتيجة جبرية لقبول فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى. كما أنه سيكون أكثر إقناعا إذا ما ثبت توافق أسباب صحة فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى مع أسباب وجود محمولات مركبة وعدم وجود موضوعات مركبة. ويمكننا إيجاد الأسباب المتوافقة لصحة هذين اللاتماثلين فقط إذا إنتبهنا لصور أخرى للاتماثل.

1- Ibid, pp. 100-101

4-4 صور أخرى للاتماثلات:

يرى ستراوسن أنه لكى نكشف عن هذه الصور الأخرى للاتماثل لابد أن نتنبه فى المقام الأول إلى قضايا من فئة معينة، وهى القضايا التى فيها يقدم شيء جزئي محدد (أو فردية زمكانية spatio-temporal individual) وصفة أو نوع عام محدد من الجزئيات، باعتبارهما منسوبان لبعضهما البعض.

وبالطبع، فإن الجزئيات المختلفة قد تقدم باعتبارها منسوبة لنفس الصفة العامة، وقد تقدم الصفات العامة المختلفة باعتبارها منسوبة لنفس الجزئية. وإلي الآن يظل هناك تماثل، ولكن هناك أيضاً لاتماثلات، إذ يري ستراوسن أن كل صفة عامة كهذه، أيا كان الفرد الجزئي التي تقدم باعتبارها منسوبة إليه، فإن هناك صفة عامة أخرى، أو مجموعة من الصفات، يتعارض إمتلاك الفرد الجزئي لها، أو إمتلاكه أى صفة منها، مع إمتلاكه لأى صفة محددة. ومع هذا فإنه ليس من الصحيح أن كل (أو أى) فرد جزئي كهذا، أيا كانت الصفة العامة التى تقدم باعتبارها منسوبة إليه، يكون بحيث يوجد فرد جزئي آخر، أو مجموعة أخرى من الأفراد يتعارض إمتلاكها، أو إمتلاك أى فرد منها للصفة موضع الحديث مع إمتلاك الفرد المحدد لها[1].

ويشرح ستراوسن هذا اللاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة فى موضع آخر بقوله: إذا ربطت أى سمة عامة بأى شيء جزئى معين من العالم، فإن هناك سمات عامة أخرى أعزلها بذلك عن هذا الشيء الجزئى من العالم. لكن يوجد (عموما) أشياء جزئية أخرى من العالم لا أعزل (أو أستثنى) هذه السمة عنها. فمثلا؛ إذا وصفت سطحاً معيناً بأنه أحمر اللون، فإننى أستثنى بصورة ضمنية إمكانية أن يكون هذا السطح أزرق اللون، ولكنى لا أستثنى فى الوقت نفسه

1- Ibid, pp.101-102 and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974, pp.18-19

إمكانية أن يكون هناك أى سطح آخر أحمر اللون[1]. وذلك لأنه فى كل حالة تنسب فيها صفة عامة إلى فرد جزئى، توجد صفة عامة تكميلية أو العديد من الصفات التى يكون إمتلاكها أو إمتلاك إحداها متعارضاً مع الصفة المنسوبة إليه. ولكن لا يوجد (عموما) أى فرد جزئى تكميلى أو العديد من الأفراد قد يكون إمتلاكها للسمة المنسوبة متعارض مع إمتلاك الفرد المحدد لهذه السمة نفسها[2]. فالجزئى ليس له مكمل Complementary [3].

باختصار؛ كل صفة عامة تتنافس مع صفات عامة أخرى على موضع لها فى كل (أو أى) فرد جزئى تنتمى إليه. ولكن ليس من الصحيح أن كل فرد جزئى يتنافس مع فرد جزئى آخر لامتلاك كل (أو أى) صفة عامة قد يمتلكها فرد جزئى آخر فلا يوجد أى فرد جزئى يفعل ذلك. ويتحدث ستراوسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك مواطن التعارض.

كما يشير ستراوسن إلى أن هناك لاتماثل آخر، وهو لاتماثل من نفس عائلة اللاتماثل الأول، وإن كان يمكن عرضه بطريقة أبسط تماما، إذ يمكن التعبير عنه تقريبا بالقول إنه من الطبيعى فى الصفات العامة للجزئيات أن تكون لها علاقة معينة بصفات عامة أخرى للجزئيات، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بمصطلحات الشروط الضرورية necessary conditions، والشروط الكافية conditions sufficient، فى حين أنه لا يمكن إيجاد معنى مماثل يمكن أن يثبت فى العلاقات بين الجزئيات. ولما كانت هذه العلاقات الخاصة بالصفات العامة ذات درجات مختلفة من التعقيد، فإن ستراوسن يرى أنه يكفينا هنا أن نذكر أبسط أنواع الحالات، وهى الحالة التى نمثل لها بأى صفة عامة تكون بحيث أنه إما توجد صفة

1- Strawson, P.F(ed), Philosophical Logic, p. 4

2- Ibid, p. 7

3- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p. 28

عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاك فرد محدد لها كافيا لإمتلاك الفرد للصفة المنسوبة له، أو تكون هناك صفة عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاكها ضروريا لإمتلاك ذلك الفرد للصفة المنسوبة له، أى كان الفرد المعين الذى يقدم كمالك لهذه الصفة. وليس من الممكن لهذه الحالة البسيطة ولا الحالات الأكثر تعقيدا أن تجد علاقات يمكن التعبير عنها تماثليا بين الأفراد (الجزئيات) فليس من الصحيح على الإطلاق أن أى فرد معين يكون بحيث أنه إما يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة ما محددة كافيا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة، أو يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة معينة ضروريا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة[1].

ويتحدث ستراوسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك الشروط الكافية أو الضرورية.

5-4 إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب:

يذهب ستراوسن إلى أنه فى أى قضية تقدم فيها جزئية معينة وصفة عامة معينة على أنهما منسوبتان لبعضهما البعض، فإن التعبير الذى وظيفته هى تحديد الجزئية المنسوبة (مثل اسم علم هذه الجزئية مثلا) يكون هو 'الموضوع'، وفى أى من هذه القضايا يكون التعبير الذى وظيفته هى تحديد الصفة العامة المنسوبة هو 'المحمول'، أيا كانت الوظائف الأخرى التى يمكن أن يؤديها[2]. وعلى أساس هذا التحديد للتعبيرات 'الموضوع' و'المحمول' يمكن أن نسأل عما إذا كانت اللاتماثلات التى علقت عليها للتو تشهد على صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب أم لا. ولنبدأ بحالة اللاتماثل المتعلق بالنفى.

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.102-103

2- Ibid, p.104. and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.23

1-5-4 إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالنفى:

انظر مثلا لأى قضية يقدم فيها فرد جزئى معين (س) وصفة عامة محددة (ع$_1$) على أنهما منسوبان لبعضهما البعض، ولندعو هذه القضية (ق$_1$):

ق$_1$ تنسب (س ع$_1$)

ويسبب واحدة من سمات الصفات العامة التى علقت عليها للتو، نعرف أنه باستبدال محمول (ق$_1$) بتعبير يحدد صفة أخرى مختارة بصورة مناسبة، (ع$_2$) مثلا، ويترك موضوعها بدون تغيير، يمكننا أن نحصل على قضية متناقضة مع (ق$_1$)، هى (ق$_2$) مثلا؛ (إن تناقض (ق$_1$) و(ق$_2$) يتم تمثيله فيما يلى بالرمز "C"):

ق$_1$ تنسب (س ع$_1$)

C

ق$_2$ تنسب (س ع$_2$)

ويرى ستراوسن أنه يمكننا أن نصف تناقض (ق$_1$) و(ق$_2$) بأن نقول إن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، ويمكننا أن نمثل هذه العلاقة بين المحمولين كما يلى:

ق$_1$ تنسب (س | ع$_1$ |)

C | C

ق$_2$ تنسب (س | ع$_2$ |)

والآن انظر إلى نفى (ق$_1$) و (ق$_2$)، إنهما القضيتين اللتين فيهما يقدم الفرد موضوع الحديث والصفة التى نتحدث عنها على أنهما منسوبان بالسلب لبعضهما البعض؛ ونطلق عليهما مثلا (قَ$_1$) و(قَ$_2$). ويمكننا أن نمثل النسبة السلبية بوضع علامة للنفى فوق كلمة "تنسب" هكذا:

قَ$_1$ $\overline{\text{تنسب}}$ (س ع$_1$)

قَ$_2$ $\overline{\text{تنسب}}$ (س ع$_2$)

ولما كانت (ق$_1$) و(ق$_2$) متناقضتان مع بعضهما البعض، فإن (ق$_1$) تستلزم (قَ$_2$)، و(ق$_2$) تستلزم (قَ$_1$). وهكذا (باستخدام "←" بدلا من "تستلزم") يكون لدينا:

ق$_1$ تنسب (س | ع$_1$) ← تنسب (س ع$_2$) قَ$_2$

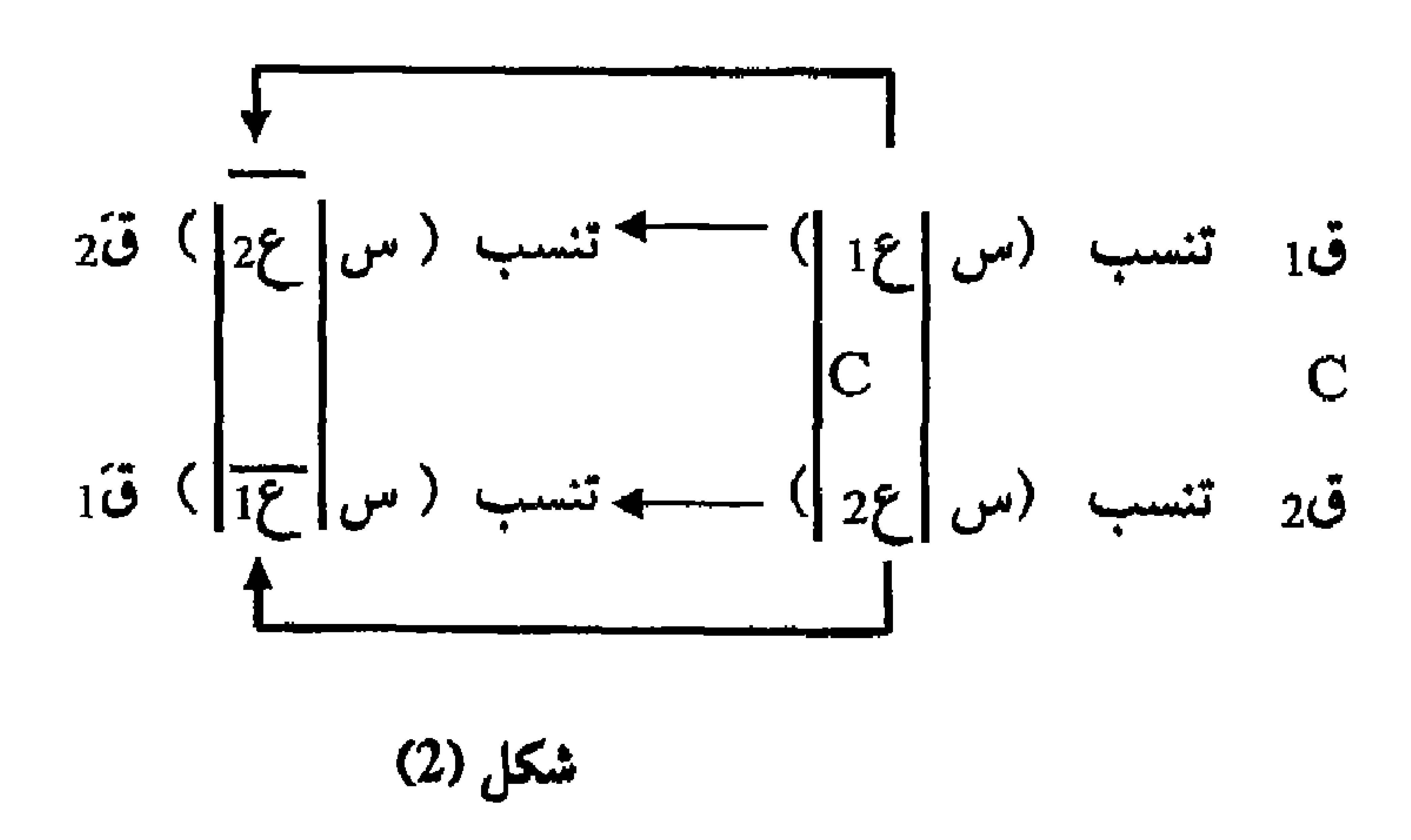
C C

ق$_2$ تنسب (س | ع$_2$) ← تنسب (س ع$_1$) قَ$_1$

شكل (1)

وإذا كانت حقيقة أن (ق$_1$) و(ق$_2$) متناقضتان مع بعضهما تتطابق، كما رأينا، مع (أو تعتمد على) حقيقة أن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، فإن ستراوسن يرى أيضا أن حقيقة أن (ق$_1$) تستلزم (قَ$_2$)، و(ق$_2$) تستلزم (قَ$_1$) تتطابق بالفعل مع (أو تعتمد على) حقيقة أن (ق$_1$) متناقضة مع (ق$_2$)[1].

ويضيف ستراوسن بأن هذه التطابقات (أو الإعتمادات) تتبدى بوضوح إذا إعتبرنا نفى المحمول فى القضية المنفية على أنه يشكل محمولاً جديداً منفياً، أى إذا حولنا فى الشكل (1) علامة النفى فى (قَ$_2$) و(قَ$_1$) من كلمة تنسب إلى (ع$_2$) و(ع$_1$) على التوالى:



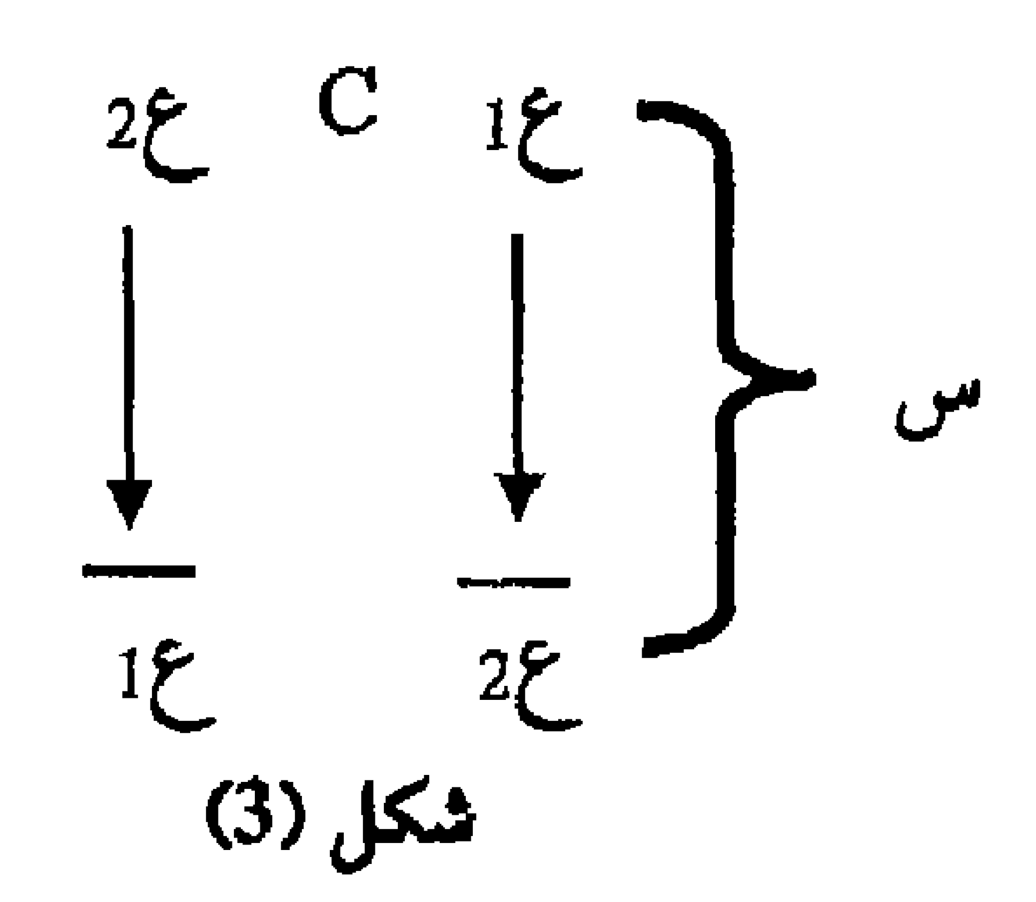
شكل (2)

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.104-105

وبالتالى فإن تعارض المحمولات فى حالة (ق$_1$) و(ق$_2$) يظهر على أنه هو نفسه لزوم المحمول المنفى فى (قَ$_1$) عن محمول (ق$_2$)، ولزوم المحمول المنفى فى (قَ$_2$) عن محمول (ق$_1$) . وبهذه الطريقة ننصف العلاقات المنطقية (ليست المنطقية الصورية) للتناقض واللزوم، والتى يقف فيها أعضاء أى زوج من مثل هذه القضايا (ق$_1$)، (قَ$_1$) (أى، أية قضية من الفئة المختارة ونفيها) بالنسبة للقضايا الأخرى مثل (ق$_2$)، (قَ$_2$)، وذلك بمقتضى التناقض المنطقى للصفات العامة[1].

وهنا يكون لدينا حجة لاعتبار أن النفى مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، ولكن لا يمكننا أن نقيم حجة مماثلة لاعتبار أن النفى مع الموضوع فى القضية الأصلية يكون موضوعا منفيا جديدا. وكان يمكننا أن نقيم مثل هذه الحجة فقط إذا كانت هناك موضوعات متناقضة بمعنى يتماثل مع المعنى الذى توجد به محمولات متناقضة.

ويمكن تقديم العلاقات التى كنت أتحدث عنها فى شكل مبسط كما يلى:[2]



شكل (3)

حيث (ع$_1$)

و(ع$_2$) هما صفتان عامتان متناقضتان، و(س) تمثل أى جزئية قد ينسب لها أى من هاتين الصفتين. وإذا أخذنا الجزء الذى يحدد الصفة فى أى قضية تُنسب

1- Ibid, p.105

2- Ibid, p.106

فيها الصفة هكذا باعتبارها محمول لتلك القضية، يكون لدينا لزوم المحمول المنفى المتعلق به فى كل حالة ممثل بالسهم المتجه إلى أسفل. وليس هناك شكل مماثل يمكننا أن نرسمه ونضع فيه (ع) موضع (س)، و(س1) و(س2) موضع (ع1) و(ع2). وهذا ما يؤكده جيس فى مقالته "الموضوع والمحمول" بقوله: "... إن كل محمول له نقيض، وبربط المحمولات المتناقضة بنفس الموضوع نحصل على زوج من التقريرات المتناقضة، أما الأسماء فلا توجد فى أزواج متناقضة"[1]. وذلك على اعتبار أن من طبيعة الأسماء، من وجهة نظر جيس، أن تعمل فى القضايا كموضوعات وليس كمحمولات[2].

ويمكن حسم هذا النقاش بالنظر فى الحالة المحددة لنوع العلاقات التى وصفناها للتو، إذ يرى ستراوسن أن هذه الحالة هى الحالة التى تكون لدينا عندما يكون هناك زوج من الصفات (ع1) و(ع2) ليس فقط متناقضتين، بل وأيضا متكاملتين[3]. وهذا معناه أنها الحالة التى فيها يكون لدينا قضية (ق1) يُقدم فيها صفة عامة (ع1)، وجزئية محددة (س) منسوبتان لبعضهما البعض، وقضية (ق2) نحصل عليها من (ق1) باستبدال التعبير الذى يحدد (ع1) بآخر يحدد(ع2)؛ ولا يكون هناك مجال منطقى لقضية ثالثة تتناقض مع الاثنين ونحصل عليها إما من استبدال التعبير الذى يحدد (ع1) أو (ع2) بتعبير يحدد صفة ثالثة (ع3). وربما يمكن إعتبار أن التعبيرين "ثابت" و"متحرك" يحددان صفات تكاملية محددة بهذا المعنى .. ويذهب ستراوسن إلى أن هناك أزواجاً كثيرة من التعبيرات التى يمكن إقتراحها هنا، وتضم البادئات، واللاحقات (—un, —non ,less—) مثل (مؤذى

1- Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol. Lix, 1950, p. 463

2- Strawson, P.F., Reply to Cohen, Quine, and Geach, In Z.V.Straaten.,(ed), Philosophical Subjects, Essays Presnted to P.F. Strawson, p.292

3- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.24

harmful "وغير مؤذى" harmless – "سعيد" happy "وغير سعيد" unhappy – "سام" toxic "وغير سام" nontoxic ...الخ)[1].

وهذا التفسير، فيما يرى جيس، سوف يسمح لنا بتقديم عناصر منفية قابلة للحمل، فى حين أن المحاولة المماثلة لتقديم أسماء منفية قادرة على أن تكون موضوعات منفية سوف تفشل فى ذلك[2]. وبالتالى فإذا اعتبرنا أن (ع$_1$) و(ع$_2$) هى صفات متكاملة، وسمحنا، كما هو من قبل، بأن نعتبر أن (قَ$_1$) و(قَ$_2$) هما نفى (ق$_1$) و(ق$_2$) فلن تكون لدينا فحسب العلاقات التى كانت لدينا من قبل، وهى أنه لما كانت (ق$_1$) متناقضة مع (ق$_2$)، فإن (ق$_1$) يلزم عنها (قَ$_2$)، و(ق$_2$) يلزم عنها (قَ$_1$)، بل يكون لدينا أيضا عكس هذه العلاقات الأخيرة. (ويمكننا أن نضيف، فى هذه الحالات الأخيرة، أسهم صاعدة على الشكل الأخير). ويكون لدينا عندئذ حالة نعتبر فيها أن النفى، فى (قَ$_1$) و(قَ$_2$) ، مع المحمول الأصلى لـ (ق$_1$) و(ق$_2$) يكونان محمولا جديدا منفيا من نفس نوع المحمول الأصلى[3].

بعد توضيح الحجة على صحة اللاتماثل المتعلق بالنفى وإثبات أن النفى مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، بعكس الموضوع. أنتقل الآن إلى إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب.

4-5-2 إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب:

يعبر ستراوسن عن اللاتماثل الأساسى فى هذه الحالة، كما رأينا، بالقول بإنه فى حين أن الصفات قد تكون علاقاتها بالصفات الأخرى أنها شروط لازمة أو كافيه لها، فإنه لا يوجد معنى مماثل يحكم العلاقات بين الأفراد الجزئية، ولأننا

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.106

2- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, p. 180

3- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.107

نستطيع أن نتحدث بصورة صحيحة عن الصفات التى تكون على علاقة كافية وضرورية بالصفات الأخرى فإن ستراوسن يرى أننا نستطيع أن نحدد علاقات معينة أكثر تعقديا قد تربط بين الصفات وبعضها. إذ نجده يحدد اثنين من العلاقات الثلاثية كما يلى:

(1)[ع$_3$] هى الصفة الوصلية لـ (ع$_1$) و(ع$_2$) حيث (ع$_1$) و(ع$_2$) يمثلان معا شرطاً كافياً لـ(ع$_3$)، ويمثلان منفصلتين شرطين ضروريين لـ(ع$_3$). ولا يمثلان شرطاً كافياً ولا ضرورى لغيرها.

(2)[ع$_3$] هى الصفة الفصلية لـ (ع$_1$) و(ع$_2$) حيث يكون كل منها كافياً منفرداً كشرط لـ (ع$_3$) ويكون كل منها ضرورياً فى غياب الآخر.

ويمكننا إيجاد أمثلة على هذه العلاقات وليس تحديدها فحسب، إذ أن الصفة التى نعبر عنها بـ"يكون أبكم" هى صفة وصلية للصفات التى نعبر عنها بـ"يكون أصم" و"يكون أخرس". والصفة التى نعبر عنها بـ"له شقيق" هى صفة فصلية للصفات التى نعبر عنها بـ"له أخ" و"له أخت"[1].

وعلى ذلك يرى ستراوسن أن حالة المحمولات المركبة حالة تامة، أما بالنسبة للموضوعات المركبة، من الناحية الأخرى، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سوى وهم الحالة، إذ أننا لا نستطيع التحدث عن موضوعات مركبة إلا إذا كنا نستطيع التحدث عن فرد جزئي يكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لفرد جزئي آخر بمعنى مماثل للمعنى الذى نتحدث به عن إحدى الصفات العامة التى تكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لصفة أخرى، وكما رأينا، لا يوجد هنا مثل هذا المعنى[2].

1- Ibid, p.108

2- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, pp.28-29

ولكن كيف تنشأ الفكرة الوهمية عن وجود الموضوعات المركبة؟

يرى ستراوسن أنها تنشأ من حقيقة أننا نستطيع أن نشكل جملاً صحيحة بالخصائص التالية: (1) تكون موضوعاتها النحوية مركبة من تعبيرات تحدد الأفراد الجزئية، وتكون محمولاتها النحوية هى تعبيرات تحدد الصفات العامة للجزئيات؛ (2) هذه الجمل تعبر عن قضايا مكافئة للوصل أو الفصل فى القضايا التى تكون موضوعاتها الفردية المتعددة هى تلك التى تظهر مركبة فى الجمل ذات الموضوعات المركبة ظاهريا، والتى تحدد محمولات نفس الصفات العامة التى تحددها المحمولات النحوية لتلك الجمل. وبالتالى يكون لدينا هنا تشابه خداع بين هذه الحالة وحالة المحمولات المركبة. ويرى ستراوسن أننا نكشف كونه تشابه خداع بمجرد أن نحدد الشروط التى يجب الإيفاء بها فى المفردات الوصلية أو الفصلية، ونرى أنه من الخطأ إفتراض إمكانية الإيفاء بها. ومن ثم نكون مضطرين لأن نحكم، فيما يتعلق بهذه الجمل، بأن موضوعاتها النحوية ليست موضوعات مركبة من الناحية المنطقية، وأن محمولاتها النحوية ليست محمولات منطقية صحيحة لهذه الموضوعات. ويمكننا أن نقرأ هذه الجمل بدلا من ذلك على أنها اختصارات طبيعية لغوياً، ومسموح بها للقضايا المركبة التى تكون مكوناتها لها موضوعات مختلفة وتشترك فى نفس المحمول[1].

ومع ذلك يرى ستراوسن أن هذه النتيجة التى نصل إليها الآن، ليست نتيجة لقبول فرضية اللاتماثل بخصوص النفى، بل هى نتيجة لحجة مستقلة مبنية على القرار المؤقت بشأن المماثلة (المطابقة) بين الموضوع والمحمول فى قضية ما يقدم فيها فرد جزئي محدد وصفة عامة محددة منسوبتان لبعضهما البعض. وعلى اعتبار هذا القرار ينتج، بحجج مستقلة، أنه فى نفس مثل هذه القضية يتم النفى بنفى محمول

1- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.109-110

القضية الأصلية، باعتباره يكون محمولاً جديداً، وأن المحمولات المركبة مسموح بها في حين أن الموضوعات المركبة، مثل الموضوعات المنفية، غير مسموح بها[1].

هكذا رأينا كيف أثبت ستراوسن صحة اللاتماثل بين الموضوعات ، والمحمولات فيما يتعلق بالنفى والتركيب، وكيف أن اللاتماثلات الأخرى، التى أشرت إليها، تشهد على ذلك.

وباختصار، يمكن القول إن ستراوسن يقيم تمييزه بين الموضوع والمحمول على أساس ثلاثة أنواع من اللاتماثلات:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والحدود الكلية.

(ففي حين تظهر الجزئيات في القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر قط كمحمولات، نجد أن الكليات من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء).

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى.

(ففي حين أن إلحاق النفي بموضوع القضية المنفية لا ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لموضوع القضية الأصلية، نجد أن إلحاق النفي بمحمول القضية المنفية ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية).

3- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.

(ففي حين أن المحمولات المركبة مسموح بها في القضايا، نجد أن الموضوعات المركبة غير مسموح بها).

1- Ibid, p.110

الفصل الخامس
بين اللغة والمنطق
العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-1 تمهيد

5-2 الثوابت والمتغيرات

5-3 معاني ثوابت دوال الصدق

5-4 العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-4-1 العلاقة بين ثابت السلب "~" وكلمة "ليس"

5-4-2 العلاقة بين ثابت الوصل "." وحرف العطف "و"

5-4-3 العلاقة بين ثابت اللزوم "⊃" والعبارة الشرطي "إذا كان ... إذن ..."

5-4-4 العلاقة بين ثابت التكافؤ "≡" وعبارة "... إذا كان وفقط إذا كان ..."

5-4-5 العلاقة بين ثابت الفصل "v" وعبارة "إما ... أو..."



الفصل الخامس

بين اللغة والمنطق

العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية

5-1 تمهيد:

إذا كانت اللغة هى الأداة الرمزية التى يتم بواسطتها التعبير عن أفكارنا ومشاعرنا بحيث يسهل تعاملنا مع الآخرين فنحقق التواصل معهم، وإذا كان الفكر لا يمكن أن يظهر بدقة ووضوح سواء فى الواقع المحسوس أو المعقول أو المعنوى دون أن يعتمد على الألفاظ والتراكيب اللغوية المضبوطة، فإننا نستطيع أن نقول أن المنطق قد نشأ فى أحضان اللغة وأن اللغة هى وعاء الفكر، والفكر هو محتوى اللغة فالفكر بلا لغة تعبر عنه روح بلا جسد، كما أن اللغة بلا فكر يشيع فيها جسد بلا روح[1]. فبدون اللغة ، إذن ، يظل الفكر سراباً لا أثر له[2]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن اللغة والفكر مترابطان ترابطاً وثيقاً، على اعتبار أن اللغة هى الوعاء أو المظهر الخارجى الذى يتم تقديم الفكر من خلاله ... وطالما أن المنطق هو الذى يدرس الفكر من حيث قوالبه وصوره المختلفة، إذن يكون من الطبيعى إرتباط اللغة بالمنطق[3].

فمن المعروف أن التركيب اللغوى يخضع لقواعد لغوية معينه، تلك التى تعطى للجملة قدرتها على التعبير عن الفكر بدقة ووضوح ،وهذه القواعد هى المعروفة فى اللغة باسم "النحو" فلا شك أن الإلتزام بالقواعد النحوية فى التعبير

1- زينب عفيفى، فلسفة اللغة عند الفارابى، دار قباء، القاهرة، 1997، ص191.

2- سهام النويهى، الفلسفة واللغة، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص59.

3- عزمى إسلام، مفهوم المعنى ، ص 18-20.

يساعد فى نقل الأفكار بطريقة صحيحة. ولما كان المنطق أيضا يضع القواعد التى بواسطتها يكون التفكير صحيحا،فقد يبدو الأمر وكان طبيعة كل من المنطق والنحو واحدة وهى أن كلاهما يضع القواعد العامة للتفكير الصحيح. وكل ما هنالك أن النحو يبحث فى القواعد التى تنظم اللغة المعبرة عن الفكر، والمنطق يبحث فى الفكر المعبر عنه باللغة التى تخضع لهذه القواعد[1].

ويغلب الظن أن المنطق- من الناحية التاريخية- كان مرتبطاً بالنحو، فلقد بدأت البذور الأولى فى أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة و النحو بوجه أخص، فلقد أرجعوا التصور(المعنى) إلى اللفظ مما يسر لهم أن يجعلوا من الجدل وسيلة للإنتصار على الخصم، وفن الإقناع فى نظرهم هو فن التفكير، ومعنى هذا أن السوفسطائيين قد بحثوا فى اللغة فأدى بهم ذلك إلى المنطق. ويقال أن أرسطو قد توصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية وخاصة المقولات من دراسته للغة اليونانية ونحوها. وازدادت على أيدى الرواقيين الصلة بين المنطق والنحو، فقد قسموا المنطق إلى الخطابة التى هى نظرية القول المتصل، وإلى الديالكتيك، وموضوعه القول المنقسم بين السائل والمجيب. ولا تكاد ترتبط الخطابة عندهم بالفلسفة، أما الديالكتيك فيعرفونه بأنه فن الكلام الجيد، ولما كان الفكر والتعبير وثيقى الإرتباط، إنقسم عندهم الديالكتيك إلى قسمين: قسم يدرس التعبير، وقسم يدرس ما يعبر عنه، أى إلى اللفظ والفكر. وقد استمرت تلك الصلة تقوى فى العصور التالية حتى العصور الوسطى فى الشرق والغرب[2].

1- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1976، ص 28.

2- محمد مهران، مدخل الى المنطق الصورى، ص 28- 29 .

- وأيضا عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997، ص 33-34.

فعندما نُقل المنطق اليونانى إلى العالم الإسلامى، أكتُشف أنه وثيق الصلة بنحو اللغة اليونانية. ورأى بعضهم مشابهة بين المنطق وبين النحو العربى، الذى تأثر عند النحويين بدراستهم للمنطق. وأكد بعضهم وجود صلة وثيقة بين النحو العربى والمنطق، ونفى بعضهم تلك الصلة، وظهرت بذلك مشكلة العلاقة بين النحو والمنطق، إنقسم المسلمون بصددها إلى ثلاث طوائف: نحويون خلص، ومناطقة خلص، وفريق وسط.

أما النحويون، وعلى رأسهم (أبو سعيد السيرافى)، فيرون أن النحو غير محتاج إلى المنطق، وأن المنطقى قد يحتاج إلى النحو، الذى يبين حركات الأسماء والأفعال والحروف، التى يستخدمها فى التعبير عن أفكاره.

أما المناطقة، وعلى رأسهم (أبو بشير متى بن يونس)، فيرون أنه لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، لأنه يهتم أساسا بالمعانى لا بالألفاظ، وأن النحوى محتاج إلى المنطق لترتيب المعنى وضبط الفكر.

أما الفريق الوسط، الذى كان يضم أمثال (أبي سليمان السجستانى وأبى حيان التوحيدى)، فيرون وجوب الجمع بين النحو والمنطق[1].

ولو نظرنا الآن فى الدراسات الحديثة فى المنطق واللغة، لرأينا أن الفلاسفة والمناطقة يولون إهتماما كبيرا للدراسة المنطقية للغة، إذ إزدادت على أيديهم الصلة بين المنطق واللغة، وبلغت ذروتها عند فلاسفة التحليل المعاصرين منذ "جورج مور" G.Moore (1873-1958) و"برتراندرسل" B.Russell (1872-1970) ثم "لودفيج فتجنشتين" L.Wittgenstein (1889-1951) وفلاسفة مدرسة إكسفورد المعاصرين الذين لا يرون فى الفلسفة كلها إلا أنها تحليل منطقى للغة الجارية[2].

1- محمد السرياقوسى، التعريف بالمنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1980، ص20.

2- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصورى، ص 33-34.

وبالرغم من هـذه العلاقـة الواضـحة والوثيقـة بـين اللغـة والمنطـق، إلا أن ستراوسن يرى أن هناك هوة بين قوانين كل منهما. هـذه الهـوة تتـضح مـن خـلال دراسة ستراوسن لمدى التماثل – من عدمه- بين ثوابـت دوال الـصدق وتعـبيرات اللغة العادية. ولكن قبل أن نتناول العلاقـة بـين ثوابـت دوال الـصدق وتعـبيرات اللغة العادية نرى أنه من الضرورى أن نلقى نظرة سريعة على الثوابت والمتغيرات ونحدد معنى واستخدام كل ثابت مـن هـذه الثوابـت علـى حـده، كـى يتـسنى لنـا أن نقابل كل واحد منها باللفظة أو التعبير الذى يوازيه (أو يعتقد أنـه يوازيـه) فـى اللغة العادية.

2-5 الثوابت والمتغيرات:

يقصد بهاتين الكلمتين: (الثوابت) و(المتغيرات) فى المنطق، ما يقـصد بهمـا فى العلوم الرياضية كالحساب.

فالرمز (الثابت) فى الرياضة هو الذى لا يتغير معناه رغم إختلاف مواضعه، فالأعداد:1، 2، 3، 4، ... كلها ثوابت، لأن كل عدد منهـا لـه نفـس المعنـى أينمـا ورد، و(الصفر) ثابت لأن معناه كذلك لا يـتغير، والرمـوز (+)، (-)، (×) ، (÷)، (=) كلها كـذلك ثوابـت لأنهـا دائمـا ذات دلالـة واحـدة لا تـتغير بـتغير سـياقها وموضوعها[1].

وأما الرمز (المتغير) فهو عادة يختار من أحرف الهجاء مثـل أ، ب، جـ، س، ص، ... الخ، ولـيس (للمـتغيرات) معنـى بـذاتها علـى الإطـلاق، علـى عكـس (الثوابت) فبينما نعلم للثوابت معنى محددا يصاحبها أينمـا وردت، ترانـا لا نجعـل (للمتغيرات) معنى معلوما محددا أينما وردت؛ فنحن نعلم- مثلا- عن العـدد (2) أنه زوجى، وأنه عدد صحيح، وأنه هو الذى يتلو العـدد(1) فـى سلـسة الأعـداد؛

1- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، الجزء الأول، مكتبة الأنجلـو المـصرية، القـاهرة، الطبعـة السادسة، 1981، ص75.

لكننا لا نعلم معنى الرمز (س)، لأن معناه يتغير حسب ما نختاره لـه، فلـو سُئلنا: هل العدد(س) زوجى أم فردى؟ أجبنا بأنه لا سبيل إلى معرفة ذلـك إلا إذا عرفنـا المدلول الذى جاءت (س) معبرة عنه فـى هـذا الموضـع أو ذاك، فقـد يكـون هـذا الرمز(المتغير) دالا على عدد موجب، وقد يكون دالا على عدد سالب، وقد يكـون دالا على صفر، ولما كانت الأعداد ليس فيها ما يجوز أن يكون أى شيء على هـذا النحو، كان (المتغير) غير ذى معنى، ويظل كذلك حتى نضع مدلوله مكانه[1].

وبالتالى يتضح أن المتغير هو ما لايكون له معنى محدد (فهـو يختلـف حـسب الموضع أو السياق الذى يرد فيه) أما الثابت فهو مالايتغير معناه مهما تغير الموضـع أو السياق الذى يرد فيه. بل يأخذ معنى محددا أينما ورد. وهذا ما يعبر عنـه رسـل فى كتابه "أصول الرياضيات"، إذ يعرف الثابت بأنه "مـا يجـب أن يكـون شـيئا محـددا تحديدا مطلقا، شيئا لا إبهام فيه البتة"[2].

ويشير ستراوسن إلى أن الصيغ عامة تحتوى، بجانب المتغيرات، على تعبيرات (كلمات أو رموز) لا تعد مـتغيرات، يـشار إليهـا بوصـفها ثوابـت constants، لا بوصفها متغيرات variables، ومن ثم فإن أى كلمة عادية أو عبارة، حين تقـع فـى صغية ما، قد يشار إليها بوصفها ثابت. كما أن التعبيرات المختارة مـن قبـل علمـاء المنطق الصورى لتظهر كثوابت في نماذجها أو صيغها اللفظية النموذجية يطلق عليها أحياناً "ثوابت منطقية (أو صورية)" Logical (or formal) Constants، أمـا الـصيغ التي لا تحتوى علي شيء إلا الثوابت المنطقية فقد يطلق عليها بـصورة مماثلـة "صيغ منطقية (أو صورية)" logical (or formal) formulae[3].

1- المرجع السابق، ص 75، 76.

2- برتراندرسل، أصـول الرياضـيات، الجـزء الأول، ترجمـة: محمـد مرسـى أحمـد وأحمـد فـؤاد الأهوانى، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص35.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, Methuen & Co. LTD, London, 1952, p. 47

ولذلك نجد أن كلمة "أعزب" تعد ثابت، ولكنها لا تعد ثابت منطقي، لأن، علي سبيل المثال، المبدأ القائل إن "س أعزب" تستلزم "س ليس متزوجاً" يعد مبدأ لمؤلف المعجم، وليس مبدأ لعالم المنطق الصورى. ولكن كلمة "ليس" not تعد ثابت منطقي، لأننا إخترنا الكلمة لتظهر في صيغة نموذجية وردت في قاعدة عالم المنطق الصورى. أي؛ القاعدة القائلة إن "ق وليس ق" متناقضة. وبالمثل تعد "ليس ق" صيغة منطقية، لأنها لا تحتوى علي شيء إلا الثوابت المنطقية، ولكن "س ابن أصغر" ليست صيغة منطقية، لأنها تحتوي علي ثوابت غير منطقية[1]. فما هي، إذن، الثوابت المنطقية؟

يبدو أن تعبير "الثوابت المنطقية" من إصطناع بيانو، وسبق للرواقيين أن عرفوا بعضها و سموها "روابط" connectives، فالثابت المنطقي هو الحرف أو الكلمة أو عدة الكلمات التي تربط بين قضيتين بسيطتين (ذريتين) أو أكثر[2].

ويحتوى النسق المنطقي لدوال الصدق، فيما يري ستراوسن، علي خمسة ثوابت أساسية هي: ثابت السلب negation (~)، ثابت الوصل conjunction (.)، ثابت الفصل Disjnuction (V)، ثابت اللزوم Implication (⊂)، وثابت التكافؤ equivalence (≡)[3].

رمز السلب (~) ويشير إلي (ليس ...)

رمز الوصل (.) ويشير إلي (... و ...)

رمز الفصل (v) ويشير إلي (... أو ...)

رمز اللـــــزوم (⊂) ويشير إلي (إذا كان ... فإن ...)

رمز التكافؤ (≡) ويشير إلي (... إذا كان وفقط إذا كان ...)

1- Ibid, p. 47

2- محمود زيدان، المنطق الرمزى، ص 184

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 64

ونتيجة لاستخدام الثوابت الخمسة فإننا لحصل علي خمسة أنواع من القضايا هي:

- قضايا الوصل وصورتها (ق . ل)، ويربط بين عنصريها واو العطف ويسمي عنصراها الرئيسيان "المتصلان".
- قضايا الفصل وصورتها (ق ∨ ل)، ويربط بين عنصراها رمز (أو) ويسمي عنصراها الرئيسيان "المنفضلان".
- قضايا اللزوم وصورتها (ق ⊂ ل)، ويربط بين عنصريها "إذا كان ... فإن ..." وما يسبق علامة اللزوم يسمي "المقدم" وما يلحق بها يسمي "التالي".

ولدينا بالإضافة إلي هذه الأنواع قضايا النفي وصورتها (~ ق)، وقضايا التكافؤ أو اللزوم المزدوج، وصورتها الرمزية (ق ≡ ل) وليس ثمة أسماء لعناصر قضايا النفي والتكافؤ[1].

3-5 معاني ثوابت دوال الصدق:

يذهب ستراوسن في كتابه "مقدمة إلي النظرية المنطقية" إلي أنه يمكن تحديد معاني ثوابت دوال الصدق (السلب – الوصل – الفصل – اللزوم – التكافؤ) من خلال الإشارة إلي كيف يتحدد صدق أو كذب دالة الصدق لكل من الصيغ ("~ ق"، "ق . ل"، "ق ∨ ل"، "ق ⊂ ل"، "ق ≡ ل") عن طريق صدق أو كذب عبارتها التأسيسية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- تعريف ثابت السلب "~":

"أي عبارة تأخذ الصيغة "~ ق" تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية كاذبة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية صادقة"[1].

1- محمد قاسم، نظريات المنطق الرمزي؛ بحث في الحساب التحليلي والمصطلح، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1990، ص44.

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة السلب علي النحو التالي:

ق	~ ق
ص	ك
ك	ص

وهذا يعني كما يقول klenk إن إدخال السلب علي أي صيغة يعكس قيمة صدقها[2]. فمثلاً:

إذا كانت القضية "إنها تمطر" قضية صادقة.

تصبح القضية "لا تمطر" قضية كاذبة، والعكس صحيح

فإذا كانت القضية "إنها تمطر" قضية كاذبة.

تصبح القضية "لا تمطر" قضية صادقة.

ب- معني ثابت الوصل ".":

أي عبارة تأخذ الصيغة "ق . ل" تكون صادقة فقط إذا كانت عباراتها التأسيسية صادقة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت واحدة علي الأقل من عباراتها التأسيسية كاذبة[3]. ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة الوصل علي النحو التالي:

ق	ل	ق . ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

2- Klenk, V., Understanding Symbolic Logic, Prentice–Hall, INC, New Jersy, U.S.A, 1983, p. 37

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

وهذا يعنى أن دالة الوصل تكون صادقة فى حالة واحدة فقط وهى حالة صدق كل من [ق، ل] معاً وتكذب فى بقية الحالات الأخرى.

ج- معني ثابت الفصل "v":

أى عبارة تأخذ الصيغة "ق v ل" تكون صادقة فقط إذا كانت إحدى عباراتها التأسيسية على الأقل صادقة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتاها التأسيسيتان معا كاذبتين[1].

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة الفصل على النحو التالى:

ق	ل	ق v ل
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

وبالتالى يتضح أن قضية الفصل تكون كاذبة فقط فى حالة كذب كل من [ق ، ل] معا، وتصدق فى باقى الحالات الأخرى. ويعود إلى "جيفونز" فضل وضع هذه القاعدة (أو تعريف الفصل) وأخذها عنه كل المناطقة المعاصرين- ماعدا فن Venn[2].

د- معني ثابت اللزوم "⊃":

أى عبارة تأخذ الصيغة "ق ⊃ ل" تكون صادقة فقط إذا لم تكن العبارتان التأسيسيتان معا، الأولى (المقدم) صادقة والثانية (التالى) كاذبة؛ وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها الأولى صادقة والثانية كاذبة[3].

1- Ibid, p.67

2- محمود زيدان، المنطق الرمزى، ص 186-187.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 67

ويمكن التعبير عن إحتمالات صدق دالة اللزوم على النحو التالى :

ق	ل	ق ⊃ ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

ومن ثم يتفق ستراوسن مع تارسكى الذى يقرر أن قضية اللزوم تكون صادقة فى أية حالة من الحالات الثلاثة الأتية:

1- صدق المقدم والتالى معا.

2- كذب المقدم وصدق التالى .

3- كذب المقدم والتالى معا.

ولا تكون قضية اللزوم كاذبة إلا فى الحالة الرابعة المكنة، وهى حالة صدق المقدم وكذب التالى[1].

وهذا يعنى، فيما يرى ستراوسن، أن كذب المقدم أو صدق التالى تعد، على حد سواء، شروطاً كافية لصدق أى عبارة للزوم، كما أن صدق المقدم وكذب التالى يعد شرطاً وحيد وضرورى وكافى لكذبها[2]. ولقد اعترض لويس lewis على ذلك، حيث أنه يذهب إلى أن صدق القضية اللزومية لا يتوقف على مجرد عدم حدوث الحالة التى يكون فيها المقدم صادقاً والتالى كاذباً، بل على إمكانية استنتاج

1- الفردتارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الإستدلالية، ترجمة: عزمى إسلام، مراجعة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص59.

2 - Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp.82-83

التالى من المقدم[1]. وهذا ما يطلق عليه لويس "اللزوم المحدد أو الدقيق" The strict implication.

هـ- تعريف ثابت التكافؤ "≡":

"أى عبارة تأخذ الصيغة "ق ≡ ل" تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتاها التأسيسيتان صادقتين معا أو كاذبتين معا. وتكون كاذبة فقط إذا كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة"[2].

ويمكن التعبير عن احتمالات صدق دالة التكافؤ كالتالى:

ق	ل	ق ≡ ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ص

وهذا يعنى أن قضية التكافؤ تكون صادقة إذا كان كل من [ق ، ل] صادقتين معا أو كاذبتين معا. وتكون كاذبة فيما عدا ذلك.

وهكذا نكون قد أوضحنا معانى ثوابت دوال الصدق كل على حده، من خلال الإشارة إلى صدق أو كذب العبارات التأسيسيه لدوال الصدق. ولكن هل هناك علاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية ؟؛ بعبارة أخرى، ما مدى التماثل بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية؟.

1- C.F: Lewis, C. I & Langford, C. H., Symbolic Logic, New York, 1932

2- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.67

4-5 العلاقة بين ثوابت دوال الصدق وتعبيرات اللغة العادية:

أشرت فيما سبق إلي معاني و تفسيرات ثوابت دوال الصدق، وقد تم فهم هذه المعاني والتفسيرات في ضوء بعض الإجراءات الموضحة لتحديد شروط الصدق وتأسيس القواعد المنطقية. وهنا يجب أن نتساءل، مع الأخذ في الإعتبار كل من هذه الثوابت، عما إذا كان هناك أي تعبير للغة العادية له علي الأقل استخدام معياري واحد يمكن أن يتماثل مع معني أي من هذه الثوابت أم لا ؟! فمن الشائع إلي حد بعيد، مع وجود بعض التحفظات، إفتراض التماثلات التالية:

- ثابت السلب "~" مع كلمة "ليس"
- ثابت الوصل "." مع حرف العطف "و"
- ثابت الفصل "v" مع عبارة "إما ... أو ..."
- ثابت اللزوم "⊃" مع عبارة "إذا كان ... فإن ...".
- ثابت التكافؤ "≡" مع عبارة "... إذا كان وفقط إذا كان ..."

يشير ستراوسن إلي أن أول اثنين من هذه التماثلات أقلها تضليلاً، أما بقية هذه التماثلات فسوف نجد أنها ليست مضلله فقط بل خاطئة علي نحو واضح[1]. ولكن متي يحق لنا أن نقول أن مثل هذا التماثل خاطئاً بوضوح؟

يجيب ستراوسن علي ذلك قائلا: إن التماثل يكون خاطيء بوضوح عندما نجد أن الرابطة العادية في استخدامها المعياري أو الأساسي لا تعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التي تتعلق بثابت دالة الصدق الذي يتماثل معها، وكذلك عندما نجد، علي النقيض، أن ثابت دالة الصدق لا يعمل وفقاً للقاعدة المنطقية التي تتعلق بالرابطة العادية في استخدامها المعياري أو الأساس[2]. وبالتالي فسوف نتخذ إجابة

1- Ibid, p. 78

2- Ibid, p. 78

ستراوسن هذه كقاعدة نحتكم إليها في كل تماثل بين الرابطة العادية والثابت المنطقي الذي يتماثل معها عادة، لنرى إن كان التماثل صحيحاً أم خاطئاً.

5-4-1 العلاقة بين ثابت السلب "~" و كلمة "ليس":

سبق أن أشرنا إلي أن أي عبارة تأخذ الصيغة "~ ق" تكون صادقة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية كاذبة، وتكون كاذبة فقط إذا كانت عبارتها التأسيسية صادقة، أي أن إدخال ثابت السلب المنطقي "~" علي أي صيغة يعكس قيمة صدقها. فهل إدخال رابطة النفي العادية "ليس" علي أي قضية يقوم بنفس ما يقوم به ثابت السلب المنطقي "~"؟ بمعني آخر؛ هل يتماثل ثابت السلب المنطقي "~" مع رابطة النفي العادية "ليس"؟

بالنظر إلي القوانين التالية:

(1) ~ (ق . ~ ل) .

(2) ق V ~ ل .

نجد أنهما يوضحان معا، كما يقول ستراوسن، أن أى جملة دالة صدق (أو صيغة دالة صدق) يكون الثابت الرئيسى فيها هو ثابت السلب "~" تكون نقيض الجملة (أو الصيغة) التى تنتج من حذف هذا الثابت[1]. ولكى نرى ما إذا كان ثابت السلب "~" يتماثل مع (أو يقوم بما تقوم به) الرابطة العادية "ليس" أم لا، نطرح التساؤل التالى: ماهو الاستخدام المعيارى أو الأساسى لرابطة النفى العادة "ليس"؟.

1- Ibid, p.79

يذهب ستراوسن إلى أن الاستخدام المعيارى أو الأساسى للرابطة العادية "ليس" فى أى جملة هو تقرير نقيض العبارة التى تنتج من استخدام نفس الجملة، بنفس السياق، بدون كلمة "ليس" not*[1]. فمثلاً:

إذا كانت القضية "لا مؤمن مصلى" قضية كاذبة

فإن القضية "كل مؤمن مصلى" تكون قضية صادقه، والعكس صحيح

فإذا كانت القضية "لا مؤمن مصلى" قضية صادقة.

فإن القضية "كل مؤمن مصلى" تكون قضية كاذبة.

ومن ثم يتضح أن الرابطة العادية "ليس" تعمل وفقا للقاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت السلب "~".

ويرى ستراوسن أن هذا التماثل يتضمن فقط تلك الانحرافات الضئيلة عن منطق اللغة الذى يجب أن ينتج دائماً من خلال نشاط عالم المنطق الصورى لتقنين القواعد بمساعدة الأمثلة اللفظية: أى (i) الإقرار بقاعدة صارمة عندما تسمح اللغة العادية بتغيرات وانحرافات عن الإستخدام المعيارى ...(ii) التوسع فى فهم معنى كلمة "يمثل" التى تسمح لنا باعتبار "جون ليس مجنوناً" وكذلك "ليست كل النيران خطيرة" كأمثلة لـ "ليس ق". ولذلك فسوف نطلق على "~" رمز السلب، ونقرأ "~" مثل "ليس"[2].

1- Ibid, p.79

(*) يجب الا نفترض أن إضافة "ليس" not فى أى جملة له هذا التأثير دائما فالجملة "بعض النيران ليست خطيرة" ليست نقيض للجملة "بعض النيران خطيرة" وهذا هو السبب فى أن تماثل "~" بـ "ليس الحال كذلك" مفضلاً عن تماثلها مع كلمة "ليس".

2- Ibid, p.79

2-4-5 العلاقة بين ثابت الوصل " . " وحرف العطف " و":

إذا كنا قد أثبتنا أن ثابت السلب المنطقى " ~ " يتماثل، إلى حد ما، مع رابطة النفى العادية "ليس"، فهل يتماثل ثابت الوصل " . " مع رابطة الوصل العادية أو حرف العطف "و". بمعنى آخر هل تتماثل الصغية (ق . ل) مع الصيغة (ق و ل)؟ للإجابة عن هذا السؤال سوف نطرح مجموعة أخرى من الأسئلة والتى سيتضح من خلال محاولة الإجابة عنها إجابة السؤال الأساسى (هل يتماثل ثابت الوصل المنطقى مع رابطة الوصل العادية أم لا ؟). وهذه الأسئلة هى:

ما هى القاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت الوصل ؟ وهل تعمل رابطة الوصل العادية "و" فى استخدامها المعيارى أو الأساسى وفقا لتلك القاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت الوصل المنطقى "." ؟ وكذلك هل يعمل ثابت الوصل المنطقى وفقا للقاعدة المنطقية التى تتعلق بالرابطة العادية فى استخدامها المعيارى أو الأساس؟ أو بصيغة أخرى؛ هل تقوم الرابطة العادية "و" بنفس الوظائف التى يقوم بها ثابت الوصل "."؟ وهل يقوم ثابت الوصل المنطقى "." بنفس الوظائف التى تقوم بها الرابطة العادية "و" ؟!

يرى ستراوسن أنه فى حالة تماثل حرف العطف "و" مع ثابت الوصل المنطقى "." يوجد بالفعل إنحراف ملحوظ للحقائق. فحرف العطف "و" يمكن أن يقوم بالكثير من الوظائف التى لا يمكن أن يقوم بها ثابت الوصل "."، حيث يمكن لـ "و" على سبيل المثال، أن تستخدم لربط الأسماء (مثال: وصل محمد وأحمد) أو الصفات (مثال: لقد كان جائعا وظمآنا)، أو الأحوال (مثال: لقد مشى ببطء وبألم)؛ بينما ثابت الوصل "." يمكن استخدامه فقط لربط التعبيرات التى يمكن أن تظهر منفصلة (أو مستقلة)[1].

1- Ibid, p. 79

وهنا قد يعترض البعض بالقول إن الجمل التى فيها حرف العطف "و" يربط كلمات أو عبارات كانت اختصارا للجمل التى فيها "و" تربط بين فقرتين، مثال ذلك:(لقد كان جائعا وظمآنا) كانت اختصارا لـ (لقد كان جائعا ولقد كان ظمآنا). إلا أن ستراوسن يري أن هذا خاطئ، فنحن لا نقول عن أى شخص يستخدم جمل مثل "وصل محمد وأحمد" أنه يتحدث بشكل إيجازى، أو أنه يستخدم الاختصار، فعلى النقيض من ذلك، فإحدى وظائف الحرف "و"، والتى ليس لها مثيل فى حالة ثابت الوصل "." هى صياغة موضوعات جمعية أو محمولات مركبة، فمن الصحيح، بالتأكيد، لكثير من العبارات التى تأخذ الصيغة:

س و ص هى ف أو س هى ف و ع

أنها تكافئ منطقيا العبارات المماثلة التى تأخذ الصيغ:

س هى ف و ص هى ف أو س هى ف و س هى ع

ولكن أولا: هذه حقيقة عن استخدام الحرف "و" في سياقات معينة لا يناظرها قاعدة لاستخدام ثابت الوصل "."؛ وثانيا: يوجد عدد لا حصر له من السياقات التى لا تملك مثل هذا التكافئ، مثال ذلك: "أحمد وليلى كونا صداقات" لا تكافئ "أحمد كون صداقات وليلى كونت صداقات" فهما يعنيان أشياء مختلفة تماما. ولن يظل هذا التكافؤ إذا استبدلنا "كونا صداقات" بجمل "تقابلا بالأمس" أو "كانا يتحدثان" أو "تزوجا" أو "كانا يلعبان الشطرنج". كذلك جملة "وصل محمد وأحمد" لا تعنى نفس معنى جملة "وصل محمد و وصل أحمد" لأن الجملة الأولى تشير إلى أنهما وصلا معا، أما الجملة الثانية فتشير إلى ترتيب وصولهما[1].

وبالتالى يتضح لنا أن ثابت الوصل "." لا يستطيع أن يقوم بنفس وظائف رابطة الوصل العادية "و". ولكن قد يحاول البعض تجنب هذه الصعوبات عن طريق اعتبار أن ثابت الوصل "." له وظيفة ليست للرابطة العادية "و" فهو يمتلك وظيفة ما يشبهه؛ أى النقطة (علامة الوقف الكامل عند الكتابة). ومن ثم يجب أن نكف عن

1- Ibid, p .80

التحدث عن عبارات تأخذ الصيغ (ق . ل)، (ق. ل . م) ... إلخ، وأن نتحدث عن مجموعات من العبارات بدلا من تلك الصيغ[1].

وكذلك يستخدم ثابت الوصل " . " بحيث يمكنه أن يعبر دائما عن إمكان التبادل بين عناصر الوصل، فى حين أن كلمة " و" لا تأتى دائما معبرة عن إمكان التبادل، فإذا نظرنا إلى القضية الآتية مثلا:

- سعاد تزوجت من حسام وأنجبت طفلا

نجد أن كلمة " و" فى هذه القضية لا تعبر عن إمكان التبادل، إذ أننا لو قمنا بتبديل عنصرى العطف على النحو التالى:

- أنجبت سعاد طفلا وتزوجت حسام

سنجد أن المعنى قد اختلف، وذلك لأن كلمة "و" فى القضية الأولى لا تعبر عن العطف، وإنما تعبر عن الترتيب الزمنى. أى أن القضية الأولى تقول:

- سعاد تزوجت من حسام ثم أنجبت طفلا

وبالتالى فإن تبديل طرفى القضية يؤدى إلى اختلاف المعنى[2]. والواقع ان استخدام "واو" العطف فى المنطق لا يتعلق بمضمون العناصر المعطوفة، بل بقيم صدقها فحسب، فإذا قلنا:

- 2 + 2 = 5 وأكلت الأيس كريم

فإنه يعد استخداما صحيحا لأداة العطف "و" لأننا نستخدمها فى المنطق المعاصر بين قيم صدق القضايا وليس بين مضمون القضايا. وفى هذه الناحية يختلف استخدام أداة العطف "و" فى المنطق عنه فى لغة الحياة اليومية[1].

1- Ibid, p. 80-81

2- حسين على، مبادئ المنطق الرمزى، دار قباء، القاهرة، 2003، ص 56-57.

وبالتالى فبالرغم من أنه اتضح أن رابطة الوصل العادية "و" يمكن أن تقوم بالكثير من الوظائف التى لا يقوم بها ثابت الوصل "."، وكذلك اتضح أن ثابت الوصل "." له وظائف ليست للرابطة العادية "و"، إلا أن ستراوسن يرى أن العبارة التى تأخذ الصيغة (ق . ل) تعنى على الأقل جزء مما تعنيه العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة (ق و ل). ويضيف ستراوسن أننا قد نقول إن الصغية (ق . ل) هى تجريد(أو فكرة تجريدية) من الإستخدامات المختلفة للصيغة (ق و ل). فالوصل البسيط يعد عنصراً صغيراً فى الربط العامى (أى المستخدم فى لغة الحياة اليومية). وبالتالى فقد نتحدث عن "." كأداة وصل، ونقرأها من أجل التبسيط، مثل "و" أو كلا من ... و ...[2].

3-4-5 العلاقة بين ثابت اللزوم "⊂" والعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ...":

بداية ينبغى أن نلاحظ هنا أن الاستخدام المألوف فى حياتنا اليومية لعبارة إذا كان ... إذن ..." أو اللفظ "يستلزم" يميل فى الغالب الأعم إلى إيجاد علاقة مناسبة بين القضايا المرتبطة بهذه الأداة، فإذا كان لدينا القضايا الشرطية أو اللزومية التالية:

1- إذا كان كل إنسان فان، وكان سقراط إنسان، فإن سقراط فان.

2- إذا كان أحمد أعزب، فإن أحمد غير متزوج.

3- إذا غمست ورقة عباد الشمس الزرقاء فى الحامض، فإن لونها يصبح أحمر.

4- إذا نجحت فى الإمتحان، سآكل قبعتى.

1- المرجع السابق، ص 57.

2- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.82

إذا نظرنا إلى العبارات الشرطية الأربعة نجد أنهم يمثلون أربعة أنماط مختلفة من العبارات الشرطية؛ إذ أن التالى فى المثال الأول يلزم منطقيا عن المقدم، فى حين أن التالى فى المثال الثانى يلزم عن المقدم عن طريق التعريف الحقيقى للحد "أعزب" الذى يعنى "رجل غير متزوج"؛ أما فى المثال الثالث فإن التالى لا يلزم عن المقدم منطقيا، ولا عن طريق تعريف حدوده، بل لابد من إكتشاف العلاقة بينهما تجريبيا، ولذلك يقال عن الشرط أو اللزوم هنا أنه عِلى أو سببى. وأخيرا نجد أن التالى فى المثال الرابع لا يلزم عن المقدم لا من الناحية المنطقية، ولا عن طريق التعريف، كما أنه لا يوجد علاقة عِلية أو سببية بين التالى والمقدم، ولكن اللزوم بين التالى والمقدم يقوم بناءً علي تقرير من المتحدث بوعد يحققه فى ظل شروط معينة[1].

ولكن على الرغم من ذلك فإن مثل هذه القضية (أى المثال الرابع) من الناحية المنطقية تقرر- مثلها فى ذلك مثل القضايا السابقة- نمطا من اللزوم يأخذ الصورة:

- إذا صدقت ق صدقت ل

وبذلك تكون هذه القضية معبره عن استخدام صحيح لأداة الشرط أو اللزوم. ويطلق على اللزوم فى هذه الحالة اسم "اللزوم المادى" تمييزاً له عن اللزوم الصورى الذى تكون فيه علاقة صورية محددة بين المقدم والتالى[2]. ونحن فى حديثنا هنا عن اللزوم إنما نعنى اللزوم المادى، ولقد أشار لويس إلى أن هذا اللزوم المادى هو اللزوم المستخدم فى الحساب التحليلى للقضايا فى المنطق

1- Copi, I. M., Introduction to Logic, Macmillan, New York, 7thed, 1986, pp. 279-280.

- قارن: محمد مهران، مقدمة فى المنطق الرمزى، دار الثقافة، القاهرة، 1978، ص74-75.

2- محمد مهران، مقدمة فى المنطق الرمزى، ص 75.

المعاصر، وبخاصة فى المنطق الثنائى القيم ، أى القائم على قيمتى الصدق والكذب فقط؛ إذ يقتصر حساب القضايا على علاقات الماصدق أى على قيم الصدق (صادق– كاذب)[1]. ومن هذه الزاوية تبدو القضايا كلها (مثل هذا سقراط، وسقراط تناول السم، وسقراط عدد، الخ) من وجهة نظر اللوجستيقا (أى من وجهة نظر المنطق الرمزى) كوحدات units لا تختلف فيما بينها عند إهمالنا موادها الشخصية إلا باختلاف الصدق والكذب فحسب[2].

وبشكل أبسط يمكننا أن نقول إن اللزوم المادى فيه يكون صدق أو كذب قضية اللزوم مترتبا بشكل قاطع على صدق أو كذب المقدم والتالى. ويستخدم المناطقة المعاصرون الرمز "⊂" للدلالة على هذا النوع من اللزوم، أما اللزوم الصورى ففيه يكون وجود علاقة صورية محددة بين المقدم والتالى، شرطا لا غنى عنه لصدق قضية اللزوم ولكونها ذات معنى.

ولقد إختلفت مواقف المناطقة من مفهوم اللزوم المادى ، بعد صدور البرنكيبيا، فقد إنقسم المناطقة الى فريقين: الفريق الأول زعم أن الرمز "⊂" هو تمثيل جيد للمعنى العادى لعبارة 'إذا كان ... إذن ...'، والمدافعون عن هذا الرأى لديهم أسس مختلفة ومنهم J.A.Faris، الذى نشر مختصرا محكما ذهب فيه إلى أن القضايا التى تأخذ الشكل 'إذا كان ... إذن ...' و'ق ⊂ ل' تعد صيغاً متطابقة ومشتقة من بعضها. ويدخل ضمن هذا الفريق أيضا جرايس H.P.Grice، الذى كتب مقالا تحت عنوان 'النظرية السببية للإدراك' قدم فيه دفاعا عن وجهة النظر القائلة بإن (ق ⊂ ل) تماثل بشكل كاف (إذا كان ... إذن ...) على أساس نظرية المحادثة theory of conversation فاللزوم المادى، من وجهة نظره ، وثيق الصلة بنظريات الإدراك. فالقضية مثل (يبدو أنه يوجد قشر موز ترك على البيانو) يلزم عنه إما لا يوجد قشر

1- Lewis, C. I & Langford, C. H., Symbolic Logic, p. 87

2- محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى (لوجستيقا logistic)، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1990، ص 158.

موز ترك على البيانو، أو على الأقل المتكلم لديه بعض الأسباب التى تجعله يشك أنه يوجد حقاً قشر موز ترك على البيانو[1].

أما الفريق الثانى فقد رفض تماثل ثابت اللزوم "⊂" بعبارة "إذا كان ... إذن ..." ويمثل هذا الفريق كواين W.V.Quine الذى يرى أن معنى الجملة الشرطية يفهم بصورة دقيقة على أنه "~(ق. ~ ل)" وليس "ق ⊂ ل"[2]. كما يدخل ضمن هذا الفريق فيلسوفنا "ستراوسن". فكيف أثبت ستراوسن التباين (عدم التماثل) بين ثابت اللزوم "⊂" والعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."؟ هذا ما سوف يتضح فيما يلي:

سبق أن قدمنا معني، وتفسير ، ثابت اللزوم "⊂" من خلال القاعدة القائلة إن أي عبارة تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل" تكون كاذبة فقط في حالة صدق المقدم وكذب التالي، وتكون صادقة في أي حالة أخرى للنسق، وهذا يعني أن كذب المقدم أو صدق التالي تعد، علي حد سواء، شروطاً كافية لصدق أي عبارة للزوم المادي، كما أن صدق المقدم وكذب التالي يعد شرطاً وحيداً وضرورياً وكافياً لكذبها. وهذا ما أيده كواين إذ يقول إن "أي قول شرطي مقدمه صادق وتاليه كاذباً، فإنه يكون كاذب"[3]. وينتج عن ذلك أن من يسلم بصدق قضية اللزوم، ويسلم في الوقت ذاته بصدق المقدم فيها لا يستطيع إلا أن يقبل صدق تاليها، كما ينتج عن ذلك أن من يسلم بصدق قضية اللزوم ويرفض التالي بوصفه كاذباً، عليه كذلك أن يرفض صدق مقدمها[4]. فهل، إذن، تعمل العبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."

1- عصام زكريا جميل، مفهوم اللزوم المنطقى ومشكلاته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001، ص114.

2- Quine, W. O., Methods of logic, p.16

3- Ibid, p. 14

4- الفرد تارسكي، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ص59

في استخدامها المعياري أو الأساسي وفقاً للقاعدة المنطقية التي تعلق بثابت اللزوم ⊂؟

بداية يجب تعريف العبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."، ثم توضيح ما هو الاستخدام المعياري لها ، لنرى إن كانت تعمل في استخدامها المعياري وفقاً للقاعدة المنطقية لثابت اللزوم "⊂" أم لا. إذ يمكن تعريف العبارة الشرطية، كما يقول كوبي Copi، بأنها "عبارة مركبة من فقرتين يجمع بينهما الكلمة "إذا كان" وهي التي توضع قبل المقدم، والكلمة "إذن" وهي التي توضع قبل التالي"[1]. ولهذه العبارة أسماء عديدة فقد يطلق عليها عبارة افتراضية hypothetical، أو عبارة لزوم Implication. وفي العبارة الشرطية يطلق على الفقرة الواقعة بين "إذا كان" و"إذن" المقدم antecedent، أما الفقرة التي تتبع "إذن" فيطلق عليها "التالي" Consequent[2]. والحالات النموذجية أو الأساسية لاستخدام عبارة "إذا كان ... إذن ..."، فيما يرى ستراوسن، هى تلك الحالات التى فيها تضمن وجود علاقة لزوم من نوع ما بين القضايا التى تربط بينها[3].

أما عن الاستخدام المعيارى للعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..." فيرى ستراوسن أنه يكون فى حالة عدم معرفتنا ما إذا كانت عبارة معينة والتى يمكن أن تصاغ من خلال استخدام أى جملة مماثلة بطريقة معينة للفقرة الأولى من العبارة الشرطية (المقدم) صادقة أم لا أو الاعتقاد بأنها كاذبة. وبالرغم من ذلك فإننا نعتبر أى خطوة فى الإستنتاج من هذه العبارة عبارة مرتبطة بنفس الطريقة للفقرة الثانية (التالى) قد تكون خطوة سليمة ومعقولة. فالعبارة الثانية تعتبر واحدة من الجمل

1- Copi, I.M., Introduction to Logic, p. 279

2 –Copi, I. M., Symbolic Logic, The Macmillan Company, New York, 3rd ed, 1967, pp. 14-15

3- Strawson, P.F., "IF & ⊃", In: Entity and Identity and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997, p.169

التى نشك فى صدقهم أو التى نعتقد أنها كاذبة[1]. وفى مثل تلك الحالات قد نتردد أحيانا فى تطبيق كلمة "صادق" على العبارات الأفتراضية (الشرطية) (statements hypothetical (أى العبارات التى يمكن أن تصاغ عن طريق استخدام "إذا كان ... إذن ..." بمعناها المعيارى)، ونفضل أن نطلق عليهم عبارات معقولة، ولكن إذا طبقنا كلمة "صادق" على تلك العبارات ككل، فإنها سوف تكون فى تلك الحالات مثل العبارات المعقولة reasonable[2].

ومن ثم فإذا أمعنا النظر فى القاعدة المنطقة لثابت اللزوم "⊂" والاستخدام المعيارى لعبارة "إذا كان ... إذن ..." فسوف نلاحظ أول تباين بين "⊂" و"إذا كان ... إذن ..." والذى يتلخص فى أن أى عبارة تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل" لا تستلزم العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..."، بينما أى عبارة تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..." تستلزم العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل"، إذ يقول ستراوسن إنه "من الممكن تحقيق أحد شروط الصدق الكافية لأى عبارة لزوم مادى بدون أن تتحقق الشروط اللازمة لصدق العبارات الشرطية المماثلة ؟ أى أن أى عبارة تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل" لا تستلزم العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة "إذا كان ... إذن ..."، ولكن إذا كنا مستعدين لقبول العبارة الشرطية فيجب أن نكون مستعدين لإنكار إرتباط العبارة المماثلة للمقدم فى الجملة المستخدمة لصياغة العبارة الشرطية مع سلب (نقيض) العبارة المماثلة للتالى؛ أى أن أى عبارة تأخذ الصيغة "إذا كان ق إذن ل" تستلزم العبارة المماثلة التى تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل"[3].

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 83

2- Ibid, p.83

3- Ibid, p.83

وهذا يعنى ، فيما يرى ستراوسن، أن اللزوم المادى يكون متضمنا فى أنماط اللزوم الأخرى[1]؛ وليس كما ذهب البعض (مثل د. ذكى نجيب محمود[2]) إلى أن اللزوم الصورى أشمل وأوسع من اللزوم المادى، فهذا القول يخالف الحقيقة، ذلك أن القضية المركبة الشرطية التى يكون فيها لزوم صورى بين مقدمها وتاليها يكون فيها لزوم مادى وليس العكس، فاللزوم المادى لا يتضمن لزوما صوريا، ولا أى نوع أخر من اللزوم، بل أن اللزوم المادى هو المتضمن فى كل نوع من أنواع اللزوم[3].

ويتضح ذلك أكثر عند ريشنباخ فى تفرقته بين اللزوم الإلحاقى adjunidive implication واللزوم الإرتباطى connective implication، حيث يذهب ريشنباخ إلى أن اللزوم الإلحاقى يوازى اللزوم المادى، بينما اللزوم الإرتباطى يوازى اللزوم المستخدم فى اللغة العادية، كما يرى ريشنباخ أن اشتقاق اللزوم الإلحاقى من اللزوم الإرتباطى يؤدى أحياناً إلى ما يسمى مفارقات اللزوم paradoxes of implication، إذ ينتج من التفسير الإلحاقى أن القضية الكاذبة تُستلزم (يلزم عنها) أى قضية ، والقضية الصادقة تُستلزم (تلزم عن) من خلال أى قضية، وهكذا نرى أن (الثلج أسود يستلزم (يلزم عنه) سيكون هناك زلزال فى الغد، وهناك زلزال يستلزم (يلزم عنه) السكر حلو) بالتأكيد لا توجد مفارقات فى تلك الجمل فنحن يجب أن ندرك بأن الكلمة "يلزم" implies هنا ليست هى نفس ما نعنيه فى اللغة التحادثية، فاللزوم فى هذه الحالة ببساطة يُلحق قضية بأخرى دون إرتباط هذه الجمل. وهذا يعنى أن اللزوم الإلحاقى أوسع من اللزوم الإرتباطى،

1- Strawson, P.F., "IF & ⊃", p.176

2- انظر: زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ص 68.

3- سهام النويهى، اللزوم، ص 222.

فإذا كان اللـزوم الإرتبـاطى قائمـاً فإنـه يوجـد أيـضا لـزوم إلحـاقى ولكـن لـيس العكس[1].

ولتوضيح التباين بين العبارات الشرطية وعبارات اللزوم المادى بصورة أكثر دقة دعنا ننظر للثلاثة أنواع التالية من الجمل الشرطية:

(1) إذا كان الألمان قد غزوا إنجلترا فى 1940، فإنهم كانوا سيكسبون الحرب.

(2) إذا كان جونز مسئولا، فإن نصف العاملين كان سيتم طردهـم.

(3) إذا أمطرت، فسوف يتم إلغاء المباراة.

فالبنسبة للجمل (1 : 3) نجد أن الأزواج المتماثلة للجمل هى:

(أ) الألمان غزوا إنجلترا فى 1940؛ أنهم كسبوا الحرب.

(ب) جونز مسئولا؛ نصف العاملين تم طردهم.

(ج) سوف تمطر؛ سوف يتم إلغاء المباراة.

والجمل التى يمكن أن تستخدم لصياغة عبارات اللزوم المـادى المتماثلـة مـع العبارات الشرطية المصاغة من خلال الجمل (1 : 3) يمكن الآن صياغتها من هـذه الأزواج للجمل كالتالى:

(M1) الألمان غزوا إنجلترا فى 1940 $\subset$ أنهم كسبوا الحرب.

(M2) جونز مسئولا $\subset$ نصف العاملين تم طردهم.

(M3) إنها سوف تمطر $\subset$ سوف يتم إلغاء المباراة.

1- Richenback, H., Elements of Symbolic Logic, The Free Press, New York, 1966, pp. 29-30

- نقلا عن: عصام زكريا جميل، مفهوم اللزوم المنطقى ومشكلاته، ص 132

ويمكن القول إن حقيقة أن هذه التعديلات اللفظية ضرورية لكى نحصل من فقرات الجمل الشرطية على فقرات جمل اللزوم المادى المتماثلة هى نفسها علامة التباين بين العبارات الشرطية statements hypothetical وعبارات دوال الصدق statements truth-functions، وبعض الفروق التفصيلية تتضح أيضا كما يقول ستراوسن من خلال هذه الأمثلة.

فكذب أى عبارة مصاغة باستخدام "الألمان غزوا إنجلترا فى 1940" أو "جونز مسئولاً هو شرط كافى لصدق العبارات المتماثلة المصاغة باستخدام (M1) ، (M2)، ولكن ليس شرطا لصدق العبارات المتماثلة المصاغة باستخدام (1)، (2). ومن ناحية أخرى، لن توجد أية ميزة لاستخدام جمل مثل (1)، (2) على الإطلاق، لأن هذه الجمل سوف تحمل (أو تنطوى)، فى زمن وصيغة الفعل، على تضمن لإعتقاد المتكلم بكذب العبارات المتماثلة مع فقرات العبارات الشرطية، فالفقرة "إنها لا تمطر" تكفى لتحقق العبارة المصاغة باستخدام (M3). ولكن ليس لتحقق العبارة المصاغة باستخدام (3). كذلك "إنها لا تمطر" تكفي أيضاً لتحقق العبارة المصاغة باستخدام:

(M4) سوف تمطر ⊂ المباراة لن يتم إلغاؤها

فالصيغتان "ق ⊂ ل" و "ق ⊂ ~ ل" متوافقتان (أو متساوقتان) معاً، والتوكيد (أو التقرير) المشترك للعبارات المماثلة لهذه الأشكال يتكافيء مع توكيد العبارة المماثلة التي تأخذ الصورة "~ ق". ولكن "إذا كانت تمطر، فإن المباراة سيتم إلغاؤها" لا تتوافق (أو لا تتساوق) مع "إذا كانت تمطر، فإن المباراة لن يتم إلغاؤها"، وتوكيدهم المشترك في نفس السياق يعد تناقضاً ذاتياً self-contradictory[1].

ولأن ، كما سبق أن أشرنا، أي عبارة تأخذ الصيغة "ق ⊂ ل" لا تستلزم العبارة المماثلة التي تأخذ الصيغة "إذا كان ق إذن ل" (في استخدامها المعياري)، نجد

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp. 83-85

أن هناك إختلافاً بين قواعد ثابت اللزوم "⊂" وقواعد العبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..." (في استخدامتها المعياري). وكذلك لأن "إذا كان ... إذن ..." تستلزم "ق ⊂ ل"، نجد أن هناك درجة من التوازى بين القواعد، لأن أي شيء يُستلزم عن طريق "ق ⊂ ل" سوف يستلزم عن طريق "إذا كان ... إذن ..."، بالرغم من أنه ليس كل شيء يلزم عن "ق ⊂ ل" سوف يلزم عن "إذا كان ... إذن ..." ولتوضيح ذلك يورد ستراوسن مجموعتين من القوانين:

بالنسبة لقوانين المجموعة الأولي:

(1)~ ق ⊂ (ق ⊂ ل)

(2)~ ق ⊂ (ق ⊂ ~ ل)

(3)ل ⊂ (ق ⊂ ل)

(4)ل ⊂ (~ ق ⊂ ل)

(5)~ ق = (ق ⊂ ل) . (ق ⊂ ~ ل)

نجد أنها لا توازى المعني العادي للعبارة الشرطية "إذا كان ... إذن ..."[1].

وهذه الصيغ [(1):(5)] هي ما تعرف بمفارقات اللزوم paradoxes of implication حيث أنها تشتمل علي نتائج منطقية متناقضة paradoxical consequences مثل أن أي قضية كاذبة تستلزم (يلزم عنها) أي قضية ، و أي قضية صادقة تُستلزم (تلزم عن) من خلال أي قضية[2]. في حين لا توجد قضايا في النسق المنطقي، كما يقول برونستين D.j. Bronstein، تؤكد بأن القضية الكاذبة

1- Ibid, p. 86

2- Strawson, P.F., Necessary Propositions and Entailment-Statements, Mind, Vol. Lvii, 1948, p. 186

تستلزم (يلزم عنها) أي قضية، أو أن أي قضيتين صادقتين تلزم الواحدة منهما عن الأخرى(1).

ويشير كوهين وناجل هنا إلي أن المفارقة تختفي إذا ما انصرف القاريء عن المعني العادي لكلمة "اللزوم" وأخذ بالتعريف الذي نشير إليه في حساب القضايا(2). وفي ذلك يقول كواين "يجب أن نبتعد عن المواقف اليومية العادية لأن اثبات الصيغة "إذا كان ق إذن ل" لا تعني إثبات لقضية شرطية بقدر ما تكون إثباتاً شرطياً للتالي، فإذا وضعنا مثل هذا الارتباط وكان المقدم صادقاً فإننا نسلم بالتالي، وإلا كان الشرط كاذباً، أما إذا كان المقدم كاذباً فإن إثباتي الشرطي وكأنه لم يكن"(3).

أما بالنسبة لقوانين المجموعة الثانية:

(6)[(ق ⊂ ل) . ق] ⊂ ل

(7)[(ق ⊂ ل) . ~ ل] ⊂ ~ ق

(8)(ق ⊂ ل) ≡ (~ ل ⊂ ~ ق)

(9)[(ق ⊂ ل) . (ل ⊂ م)] ⊂ (ق ⊂ م)

فإننا نجد، مع وجود بعض التحفظات ، أن الصيغ الموازية [(i) : (iv)] صحيحة .

(i) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ و ق) ⊂ ل.

(ii) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ و ليس ل) ⊂ ليس ق.

(iii) (إذا كان ق ، إذن ل) ⊂ (إذا كان ليس ل ، إذن ليس ق)

1- عصام زكريا جميل، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته ، ص 131.

2- Cohen, M. & Nagel, E., An Introduction To logic, p. 127

3- Quine, W.V., Mathematical logic, revised edition, Harvard University Press, Cambridge, 1961, p.15.

(iv) (إذا كان ق ، إذن ل ؛ وإذا كان ل ، إذن م) ⊂ (إذا كان ق ، إذن م)[1].

وإذا كنا قد رأينا الكثير من القوانين [مثل (1) : (5)] التي تصلح لـ"⊂" ولا تصلح لـ"إذا كان ... إذن ..."، كذلك نجد أن ستراوسن يعطي كمثالاً للقانون الذي يصلح لـ"إذا كان ... إذن ..." ولكن لا يصلح لـ"⊂" الصيغة التحليلية:

~ [(إذا كان ق إذن ل) . (إذا كان ق ، إذن ليس ل)]

حيث أن الصيغة المماثلة

~ (ق ⊂ ل) . (ق ⊂ ~ ل)

ليست تحليلية ولكنها (انظر (5)) مكافئة للصيغة الشرطية "~~ ق"[2].

وبالتالي نجد أن عبارة "إذا كان ... إذن ..." في استخدامها المعياري أو الأساسي لا تعمل وفقا للقاعدة المنطقية التي تتعلق بثابت اللزوم "⊂"، كما اتضح الآن ثابت اللزوم "⊂" لا يعمل وفقا للقاعدة المنطقية التي تتعلق بالرابطة العادية. "إذا كان ... إذن ..." في استخدامها المعياري. وبالتالي نجد ستراوسن يرفض تماثل ثابت اللزوم بعبارة "إذا كان ... إذن ..."، ويرى أن الطريقة الآمنة لقراءة رمز اللزوم المادي "⊂" قد تكون كالتالي "ليس كلا من أن ... ولا ..."[3]. وفي موضع آخر يقول إن أفضل أسلوب هو إعادة صياغة الصيغة "ق ⊂ ل" بالصيغة "ليس الحال كلا من أن ق وليس ل"، أو "ليس ق ولا ل". وإنكار تماثلاتها الأكثر إغراءً مع الصيغ "إذا كان ق، إذن ل"، و"ليس (ق بدون ل)"، و"إما ليس ق أو ل"[4].

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, pp. 86-87

2- Ibid, pp. 87-88

3- Ibid, p. 90

4- Ibid, p. 38

5-4-4 العلاقة بين ثابت التكافؤ "≡" وعبارة "... إذا كان وفقط إذا كان ...":

إن رمز التكافؤ المادى material equivalence "≡" له المعنى المقدم عن طريق التعريف التالى:

"ق ≡ ل" = [(ق ⊂ ل) . (ل ⊂ ق)]

والعبارة التى تتماثل أحيانا معها، أى "إذا كان وفقط إذا كان" لها المعنى المقدم عن طريق التعريف التالى:

"ق إذا كان وفقط إذا كان ل" = "إذا كان ق إذن ل؛ وإذا كان ل إذن ق"

وبالتالى يرى ستراوسن أن الإعتراضات التى وجهت ضد تماثل "ق ⊂ ل" مع "إذا كان ق إذن ل" توجه بقوة مزدوجة ضد تماثل "ق ≡ ل" مع "ق إذا كان وفقط إذا كان ل"[1].

5-4-5 العلاقة بين ثابت الفصل "v" وعبارة "إما .... أو .....":

يذهب ستراوسن إلى أن العلاقة بين ثابت الفصل "v" وعبارة "إما ... أو..." تعتبر أقل وضوحاً من العلاقة بين ثابت الوصل "." وحرف العطف "و"، كما تعتبر أقل تباينا من العلاقة بين ثابت اللزوم "⊂" وعبارة "إذا كان ....إذن..."[2]. ولكى نرى مدى التماثل بين ثابت الفصل "v " وعبارة "إما ... أو..." نطرح السؤال المعتاد: ما هى القاعدة المنطقية التى تتعلق بثابت الفصل "v"؟ وهل تعمل الرابطة العادية (أى عبارة "إما ... أو...") فى استعمالها المعيارى وفقا لها أم لا؟

سبق أن أشرت إلى القاعدة التى تتعلق بثابت الفصل "v" بالقول إن أى عبارة تأخذ الصيغة (ق v ل) تكون صادقة فقط إذا كانت إحدى عباراتها التأسيسية على الأقل صادقة، وتكون كاذبة إذا كانت عبارتاها التأسيسيتان كاذبتين

1- Ibid, p.90

2- Ibid, p.90

معا. ولكى نجيب على الشق الثانى من السؤال المطروح (أى عما إذا كانت الرابطة العادية "إما ... أو ..." فى استعمالها المعيارى تعمل وفقا لتلك القاعدة أم لا ؟) يجب الإشارة أولا إلى أن هناك معنيين مختلفين لعبارة "إما ... أو..."، معنى غير استبعادى non-exclusive وأحيانا يطلق عليه فصل ضعيف، ومعنى استبعادى exclusive وأحيانا يطلق عليه فصل قوى. فإذا ما أخذت عبارة "إما ... أو..." بمعناها غير الاستبعادى كان الفصل بين جملتين يعنى مجرد القول بإن إحدى هاتين الجملتين صادقة، بدون أن نقول شيئا عما إذا كانت الجملتان معا صادقتين أو غير صادقتين. أما إذا أخذنا عبارة "إما ... أو..." بمعناها الاستبعادى كان الفصل بين جملتين معناه تأكيد أن إحداهما صادقة بينما الأخرى كاذبة.

ولنفترض، كما يقول تارسكى، أننا رأينا الملحوظة التالية معلقة فى إحدى المكتبات:

(يتمتع عملاؤنا من المدرسين أو طلبة الجامعة بتخفيض خاص)

هنا نلاحظ أن كلمة "أو" قد استخدمت بالمعنى الأول (غير الاستبعادى) طالما أنه ليس المقصود منها رفض الخصم لمن يكون مدرسا ويكون طالبا بالجامعة فى الوقت نفسه.

ومن جهة أخرى، لو سألنا طفل أن يخرج فى جولة على الأقدام صباحا، وأن يذهب إلى المسرح بعد الظهر، وكانت إجابتنا عليه هى:

(لا، فنحن إما أن نخرج فى جولة على الأقدام صباحا، أو أن نذهب إلى المسرح مساءً)

كان من الواضح أننا نستخدم كلمة "أو" على أنها من النوع الثانى (الاستبعادى) طالما أننا نقصد إجابة أحد المطلبين فقط[1].

1- ألفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 56.

ومن المدافعين عن الفصل بالمعنى الاستبعادى "برادلى" الذى يقول " أن البديلين بينهما عناد تام[1]. أى لا يصدقان معا فى آن واحد، ولا يكذبان معا فى آن واحد. أما المدافعين عن الفصل بمعناه غير الاستبعادى، أى الذى يقوم على إمكانية صدق البديلين معا فى آن واحد فمنهم: جيفونز، تارسكى، ريشنباخ، وكذلك ستراوسن كما سيتضح بعد قليل.

يذهب ستراوسن إلى أنه يمكن أن نتحدث عن أى عبارة مصاغة من خلال الربط بين فقرتين عن طريق " إما ....أو...." كعبارة بديلية alternative، ونتحدث عن البديل الاول والبديل الثانى لهذه العبارة بالقياس إلى حديثنا عن المقدم والتالى فى العبارة الشرطية. فقد يقول شخص ما فى محطة الأتوبيس:

(إما أن نلحق بهذا الأتوبيس، أو سوف نضطر أن نذهب إلى المنزل سيرا على الأقدام)

وقد يقول بالمثل:

(إذا لم نلحق بهذا الأتوبيس، فسوف نضطر أن نذهب إلى المنزل سيرا على الأقدام)

وسوف يلاحظ أن مقدم العبارة الشرطية التى صاغها هو نقيض البديل الأول للعبارة البديلية التى صاغها، وهنا يشير ستراوسن إلى أنه لا يجب إعتبار أن لحاقنا بالأتوبيس هو شرط كافى لصدق العبارة. فإذا إتضح أن الأتوبيس الذى لحقنا به لم يكن آخر أتوبيس فيجب أن نقول إن الشخص الذى قال العبارة كان مخطئا. فصدق أحد البدائل ليس شرطا كافيا لصدق العبارة البديلية أكثر من كون كذب المقدم يعد شرطا كافيا لصدق العبارة الشرطية. وبما أن "ق ⊂ ق ∨ ل"

1- Bradley, F. H., Principles of Logic, Oxford University Press, London, 2nded,1950, p.134

- نقلا عن: زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ص 68.

(وبالمثل : "ل ⊂ ق ∨ ل") تعد قاعدة لنسق دوال الصدق، فإن هذه الحقيقة توضح، بصورة كافية ، إختلاف بين أحد الاستخدامات المعيارية على الأقل لـ "إما ... أو ..." والمعنى المقدم لثابت الفصل "∨"(1).

وبالتالى ففى كل، أو معظم، الحالات حيث نكون مستعدين لأن نقول شيئا عن الصيغة (إما ق أو ل)، نكون مستعدين لأن نقول شيئا عن الصيغة (إذا كان ليس ق، إذن ل) . إلا أن هذه الحقيقة، كما يرى ستراوسن، قد تغرينا بأن نبالغ فى الفرق بين ثابت الفصل "∨" وعبارة "إما ... أو..."، بأن نعتقد أن تحقق أحد البدائل ليس شرطا كافيا لصدق العبارة البديلية التى يوجد فيها هذا البديل .. وهذا بالتأكيد مبالغة، فإذا قال شخص ما:

(إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت؛ ولكنى لا أستطيع أن أحدد أيهما)

فسوف نقتنع بصدق الجملة البديلية، إذا إتضح أن أى من البديلين صحيحا – وهنا يبدو أن لدينا لغزا، لأنه يبدو أننا نقول إن عبارة:

(إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت)

تستلزم عبارة:

(إذا لم يكن جون، كان روبرت)

وأن، فى نفس الوقت، عبارة:

(لقد كان جون)

تستلزم العبارة الأولى، وليست العبارة الثانية(2).

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.90

2- Ibid, p.91

إلا أن ستراوسن يعتقد أن ما نعانى منه هنا ربما يكون ركاكة فى فكرتنا عن اللزوم entailment، أو صعوبة فى تطبيق هذا المفهوم غير المميز أيضا على حقائق الكلام أو غموض فى فكرة الشرط الكافى.

فالعبارة القائلة "لقد كان جون" تستلزم العبارة القائلة "لقد كان إما جون أو روبرت" بمعنى أنها تؤكدها؛ فعندما يتضح أنه كان جون، فإن الشخص الذى قال "إما أنه كان جون، أو أنه كان روبرت" يتضح أنه على صواب.

ولكن العبارة الأولى لا تستلزم العبارة الثانية بمعنى أن الخطوة "لقد كان جون، ولذلك فلقد كان جون أو روبرت" تعد خطوة صحيحة منطقيا (ما لم يكن الشخص الذى يقول ذلك يعنى بها ببساطة أن العبارة البديلية المصاغة سابقا كانت صحيحة، أى "لقد كان واحد من الاثنين"). وذلك لأن العبارة البديلية تحمل تضمن عدم تأكد المتحدث من أيهم المقصود، وهذا التضمن يكون متعارضاً مع التقرير بأنه كان جون[1]. فالقول بالفصل يمكن اعتباره، كما يقول تارسكى، على أنه إعتراف من القائل بأنه لا يعرف أى عنصر من عناصر الجملة الفصلية (أو البديلية) هو الصادق[2].

وبهذا المعنى للشرط الكافى فإن العبارة القائلة "لقد كان جون" لا تعد شرطا كافيا (لاتستلزم) للعبارة القائلة "لقد كان إما جون أو روبرت" أكثر من كونها شرطا كافيا "تستلزم" للعبارة القائلة "إذا لم يكن جون، فإنه كان روبرت"[3].

ويشير ستراوسن إلى أن عبارة "إما ... أو..." ترتبط بمواقف تستلزم إختيار أو قرار. فجملة:

(أى من هذه الطرق يؤدى إلى أكسفورد)

1- Ibid, p.91

2- الفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 58.

3- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p. 91

لا تعنى نفس ما تعنيه جملة:

(إما أن هذا الطريق يؤدى إلى أكسفورد، أو ذلك الطريق يؤدى إليها)

إلا أن كلاهما (أى الصيغتين) يواجهنا بضرورة القيام بالإختيار[1]. وهذا يؤدى بنا إلى سمة لعبارة إما ... أو..." وهى أنه فى بعض السياقات اللفظية نجد أن عبارة إما ... أو..." تنطوى بوضوح على تضمن جملة ليس كل من ... و..." فى حين أنها فى بعض السياقات الأخرى لا تتضمن ذلك. وهذه السمة يتم التحدث عنها أحيانا على أنها، على التوالى، معانى مانعه (استبعادية)exclusive senses، ومعانى شاملة (غير استبعادية) inclusive senses لجملة إما ... أو..."[2].

وبالتالى يقرر ستراوسن بأننا إذا أردنا أن نماثل ثابت الفصل "v" مع أي من المعنى الاستبعادى أو المعنى غير الاستبعادى، فيجب أن يكون الأخير[3]. ويمكن التعبير عن احتمالات صدق العبارة البديلية بالمعنى الاستبعادى كالتالى:

ق	ل	ق ∧ ل
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

1- Ibid, p. 92

2- Ibid, p. 92

3- Ibid, p. 92

وبالمعنى غير الاستبعادى كالتالى :

ق	ل	ق ∨ ل
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

وبالتالى نلاحظ أن العبارة البديلية بالمعنى غير الاستبعادى تعتبر صادقة إذا كانت إحدى فقرتى العبارة أو كلتاهما صادقة. وتعتبر كاذبة إذا كذبت فقرتى العبارة البديلية معا، وهذا ما يتفق مع القاعدة المنطقية الخاصة بثابت الفصل كما أوضحناها.

إلا أن تارسكى يذهب إلى أنه حتى لو اقتصرنا على تلك الحالات التى تستخدم "أو" بالمعنى غير الاستبعادى فسنلاحظ أن هناك فرقا بين استخدامها (بهذا المعنى) فى اللغة العادية، وبين استخدامها فى المنطق، ففى اللغة العادية لا نربط جملتين باستخدام "أو" إلا حينما تكون الجملتان مرتبطتين على نحو ما فى الصورة والمضمون... أما فى المنطق فنربط بين الجملتين المرتبطتين على نحو ما فى الصورة دون المضمون. وعلى ذلك فإن من يستخدم كلمة "أو" بالمعنى الذى تستخدم به فى المنطق المعاصر ، فسوف يعتبر العبارة التالية:

(2×2=5 أو تكون نيويورك مدينة كبيرة)

على أنها قضية ذات معنى، بل وحتى على أنها قضية صادقة طالما أن الشطر الثانى منها صادق يقينا[1].

وفى مقارنة لرابطة الفصل "أو" مع رابطة الوصل "و" نجد ستراوسن يقول: "تستخدم عادة كلمة "أو" مثل كلمة "و" لربط الكلمات وكذلك الفقرات، إلا أن الصعوبات التبادلية المصاحبة للامتداد العام لـ "س و ص هما ف" داخل "س هى

1- ألفرد تارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية، ص 57-58.

ف و ص هي ف" لا تصاحب الامتداد لـ "س أو ص هـى ف" داخـل "س هـى ف أو ص هـى ف". (وهـذا لا يعنـى أن الإمتـداد يمكـن فعلـه (صـياغته) بـصورة صحيحة دائما)[1].

وأخيرا، يري ستراوسن أننا قد نطلق على "v" علامة الفصل؛ ولخشيتنا أن نتخذ القراءة بصورة جدية، فقد نقرأها مثل أو"[2].

هكذا اتضح لنا أن ثوابت دوال الصدق لا يمكـن أن تتماثـل ببـساطة فـى المعنى مع تعبيرات (روابط) اللغة العادية. فثوابت دوال الـصدق، كمـا أوضـحت، يمكنها أن تربط بين قضيتين (أو أكثر) دون أن تستلزم أى نـوع مـن الإرتبـاط بـين صورتيهما أو مضمونهما؛ فى حين أن تعبيرات (روابط) اللغة العادية لا يمكنهـا أن تربط بين قضيتين (أو أكثر) إلا إذا كان هنـاك نـوع مـن الإرتبـاط بـين صـورتيهما ومضمونهما.. ومع ذلك يمكن القول أن التباين بين المعانى المطروحة لثوابـت دوال الصدق ومعانى الروابط العادية التي تتماثـل معهـا عـادة يعـد أقـل مـا يمكـن فـى حالات ثابت السلب "~" وثابت الوصل "." ولأن ثابتى السلب والوصل هما الأقرب تماثلا مع كلمتى "ليس" و "و" من أى ثابت أخر مع أى كلمة أخرى، نجد أن ستراوسن يذهب إلى إمكانية تعريف الثوابت الأخرى فى ضـوء ثـابتى الـسلب والوصـل[3]. كما يرى ستراوسن أن كل قاعـدة أو قـانون فـى النسق يمكـن تفـسيره فـى ضـوء السلب والوصل البسيط، وبالتالى قـد يطلـق علـى النـسق، بالفعـل نـسق الـسلب والوصل system of negation and conjunction[4].

وبذلك نكون قد أوضحنا كيف أثبـت ستراوسـن أنـه بـالرغم مـن العلاقـة الواضحـة والوثيقة بين اللغة والمنطق إلا أن هناك هوة بين قوانين كل منهما.

1- Strawson, P.F., Introduction to Logical Theory, p.93

2- Ibid, p. 93

3- Ibid, p. 82

4- Ibid, p. 82

المراجع

أولا: من مؤلفات ستراوسن:

1- الكتب :

1. (ed) Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967.
2. Entity and Identity, and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997.
3. Freedom and Resentment, and Other Essays, Methuen & Co. LTD, London, 1974.
4. Individuals : An Essay in Descriptive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York,1963. (1st ed.1959).
5. Introduction to Logical Theory, Methuen & Co. LTD, London, 1952.
6. Logico-Linguistic Papers, Methuen& Co. LTD, London, 1971.
7. Skepticism and Naturalism: Some Varieties, Columbia University Press, New York, 1985.
8. Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974.

2- المقالات التى لم تنشر فى الكتب السابقة:

9. (With H.P. Grice), In Defense of A Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, pp. 141-158.
10. Necessary Propositions and Entailment-Statements, Mind, Vol. Lvii, 1948, pp. 184-200.
11. Reply to Cohen, Quine, and Geach, In: Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp.287-296.
12. Reply to Mcdowell, in Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp.282-287.
13. Singular Terms, Ontology and Identity, Mind, Vol. Lxv, 1956, pp.433-454.
14. Truth, Analysis, vol. IX, 1949, pp. 83-97.

ثانيا : كتابات عن ستراوسن:

15. Alston, W.P., "Meaning and Use", In G.H. Parkinson (ed), The Theory Of Meaning, pp. 141-165.

16. Austin, J.L., Philosophical Papers, Edited by J.O. Urmson & G.J. Warnock, 2nded, Clarendon Press, Oxford, 1970.

17. Cooper, D., Philosophy and Nature of Language, Longmans, London, 1973.

18. Geach, P.T., "Assertion", In J.F. Rosenberg and C.Travis, (eds), Readings In The Philosophy of Language, pp, 250-261.

19. Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In Z.V. Straaten (ed); Philosophical Subjects Essays Presented to P.F. Strawson, pp.174-188.

20. Gralying, A.C., an Introduction to Philosophical Logic, Sussex: The Harvester Press, New Jersey: Barnes & Noble Books, 1982.

21. Mackie, J.L., Truth Probability and Paradox, Clarendon Press, Oxford, 1973.

22. McDwell, J., "Meaning, Communication, and Knowledge", in Z.V. Straaten (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, pp.117-139.

23. Parkinson, G.H., (ed), The Theory of Meaning, Oxford University Press, New York, 1968.

24. Pitcher, G (ed), Truth, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.

25. Quinton, A., "The A Priori and the Analytic" in P.F. Strawson (ed), Philosophical Logic, pp.107-128.

26. Russell,B., My Philosophical Development, George Allen & Unwin, London, 1959.

27. Sleigh, R.C., (ed), Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972.

28. Straaten. Z.V., (ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford, 1980.

29. Taylor, E., Truth & Meaning, an Introduction to the Philosophy of Language, Blackwell, Oxford, 1998.

30. Warnock. G.J.,"A Problem about Truth", In G. Pitcher, (ed), Truth, pp.54-67.

31. Wiggins, D., "What Would be A Substantial Theory of Truth?", In Z.V. Straaten, (ed), Philosophical Subjects Essays Presented to P.F.Strawson,pp.189-221.

ثالثا: دراسات فى فلسفة اللغة والمنطق ودراسات أخرى:

32. Ayer, A.J., (and Others), the Revolution in Philosophy, With an Introduction by G. Ryle, Macmillan& Co.LTD., London, 1956.

33. Ayer, A.J., Individuals, Mind, Vol. Lxi, 1952, pp. 441-457.

34. Ayer, A.J., Language, Truth and Logic, (2nd ed., 17th Imp.), the Camelot Press, London, 1967.

35. Blanshard, B., the Nature of Thought, George Allen & Unwin, London, 1939.

36. Bloomfield, L., Language, George Allen & Unwin, London, 1967.

37. Bradley, F.H., Essays on Truth and Reality, Clarendon Press, Oxford, 1914.

38. Carnap, R., Meaning and Necessity, University of Chicago Press, Chicago, 1956.

39. Caton, C.E., (ed), Philosophy and Ordinary Language, Urbana, Ill: University of Illions Press, 1963.

40. Cohen. M. & Nagel. E., an Introduction to Logic, Harcourt Brace, New York and London, 1962.

41. Copi, I.M., Symbolic Logic, The Macmillan Company, New York, 3rded, 1967.

42. Copi, I.M., Introduction to Logic, Macmillan, New York, 7thed, 1986.

43. Davidson, D., Inquiries into Truth and Interpretation, Clarendon Press, Oxford, 1984.

44. Dummett, M., "Truth", in P.F. Strawson., (ed), Philosopical Logic, pp.49-68.

45. Edwards, P.(ed)., The Encyclopedia of Philosophy, Macmillan Publishing Co., Inc & The Free Press, New York, 1967.

46. Frege, G., "The Thought: A Logical Inquiry", Translated by A.M. Quinton and Marcelle Quinton, In P.F. Strawson., (ed), Philosophical Logic, pp.17-38.

47. Frege, G., "On Concept and Object", in P. Geach and M .Black, (eds), Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, 3rded, Oxford, England: Blackwell, 1980.

48. Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol.Lix, 1950, pp.461-482.

49. Geach, P.T., Reference And Generality; An Examination of Some Medieval and Modern Theories, Cornell University Press, Ithaca, New York, 3rd ed,1980.

50. Grice, P., "Meaning", in: P.F. Strawson., (ed), Philosophical Logic, pp. 39-48. (Originally Published in Philosophical Review, Vol. 66, 1957, pp.377-388).

51. Haack, S., Philosophy Of Logics, Cambridge University Press, Cambridge, 1978.

52. Katz, J.J., the Underlying Reality of Language and Its Philosophical Import, Harper & Row: New York, Evanston, San Francisco, London, 1971.

53. Katz, J.J., the Philosophy of Language, Harper & Row, New York and London, 1966.

54. Kaufman, A.S., "The Analytic and Synthetic, A Tenable Dualism", Philosophical Review, Vol. Lxii, 1953, pp .421-426.

55. Klenk, V., Understanding Symbolic Logic, Prentice-Hall, INC, New Jersey, U.S.A, 1983.

56. Lacey, A.R., A Dictionary of Philosophy, Routledge & Kegan Paul, London, Henley & Boston, 1976.

57. Lewis, C.I & Langford, C.H., Symbolic Logic, Dover Publication, New York, 1932.

58. Pitcher, G., the Philosophy of Wittgenstein, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.

59. Quine, W, V., From A Logical Point of View, 2nded, Harper & Row, New York and Evanston, 1963.

60. Quine, W.V., Methods of Logic, Revised Edition, Holt, Rinehart and Winston, New York, Chicago, San Francisco, 1963.

61. Quine, W.V., Word and Object, 2nded, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, 1964.

62. Quine, W.V., Mathematical Logic, Revised Edition, Harvard University Press, Cambridge, 1961.

63. Quine, W.V., Philosophy of Logic, Prentice-Hall, INC, Englewood Cliffs, New Jersey, 1970.

64. Ramsey, F.P., "Facts and Propositions" in, G. Pitcher, (ed), Truth, pp.16-17.

65. Ramsey, F.P., Philosophical Papers, edited by D.H. Mellor, Cambridge University Press, New York, 1990.

66. Rescher, N., the Coherence Theory of Truth, Clarendon Press, Oxford, 1973.

67. Rosenberg, J.F and Travis, C, (eds), Readings in Philosophy of Language, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1971.

68. Russell, B., Problems of Philosophy, Oxford University Press, New York, 1962.

69. Russell, B., Introduction to Mathematical Philosophy, George Allen & Unwin, London, 1956.

70. Russell, B., Philosophical Essays, Routledge, London & New York, 1994.

71. Russell. B., Logic and Knowledge, Edited by R.G. Marsh., George Allen & Unwin, London, 1956.

72. Ryle, G., "The Theory of Meaning", In C.E. Caton, (ed), Philosophy and Ordinary Language, pp.128-153

73. Ryle, G., "Introduction", In A.J. Ayer (and others), The Revolution on Philosophy, pp.1-11.

74. Tarski, A., "The Concept of Truth in Formalized Languages", Logic, Semantics, Metamathematics, Translated by J.H. Woodger, Clarendon Press, Oxford, 1956, pp. 152-278

75. Wittgenstein, L., Philosophical Investigations, Translated by G.E. M. Anscombe, 3rded, Blackwell, Oxford, 2001

رابعا: المراجع العربية:

76- ألفردتارسكى، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الإستدلالية، ترجمة د. عزمى إسلام، مراجعة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

77- برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمه د.محمد مرسى أحمد ، راجعه د. أحمد فؤاد الأهوانى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962.

78- برتراندرسل، أصول الرياضيات، الجزء الأول، ترجمة محمد مرسى أحمد وأحمد فؤاد الأهوانى، دار المعارف، القاهرة، 1965.

79- جومسكى، تأملات فى اللغة، ترجمة مرتضى جواد وعبد الجبار محمد على، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1990.

80- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د.عباس صادق، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1987.

81- حسين على، مبادئ المنطق الرمزى، دار قباء، القاهرة، 2003.

82- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة،1981.

83- زينب عفيفى شاكر، فلسفة اللغة عند الفارابى، دار قباء، القاهرة ، 1997.

84- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدمه وعلق عليه د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975.

85- سهام النويهى، اللزوم، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص 221-244.

86- سهام النويهى، الفلسفة واللغة، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الرابع عشر، 1989، ص 56-74.

87- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، 1995.

88- صلاح إسماعيل، مفهوم الصدق عند ديفيدسون، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد السادس والخمسون، جامعة الكويت، 1996، ص 206-257.

89- صلاح إسماعيل، التحليل اللغوى عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، 1993.

90- صلاح قنصوة، فلسفة العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.

91- ظريف حسين، الفينومينولوجيا وفلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

92- عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997.

93- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، العدد (232)، الكويت، أبريل 1998.

94- عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، دار الوفاء، الأسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.

95- عزمي إسلام، مفهوم المعني، دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، 1985.

96- لودفيج فتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمى إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.

97- ماهر عبد القادر محمد، فلسفة التحليل المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2000 .

98- ماهر عبد القادرمحمد، أسس المنطق الصورى ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1998.

99- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.

100- محمد السرياقوسى، التعريف بالمنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1980.

101- محمد محمد قاسم، نظريات المنطق الرمزى؛ بحث في الحساب التحليلي والمصطلح، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1990.

102- محمد محمد قاسم، المدخل إلى المنطق الصورى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2004.

103- محمد مهران رشوان، دراسات فى فلسفة اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998.

104- محمد مهران رشوان، مبادئ التفكير المنطقى، دار المعارف، القاهرة، 1994.

105- محمد مهران رشوان، مدخل إلى المنطق الصورى، دار الثقافة، القاهرة، 1976.

106- محمد مهران رشوان، مقدمة فى المنطق الرمزى، دار الثقافة، القاهرة، 1978.

107- محمد مهران رشوان، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968.

108- محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى (لوجستيقا logistic)، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1990.

109- محمود فهمى زيدان، المنطق الرمزى، نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

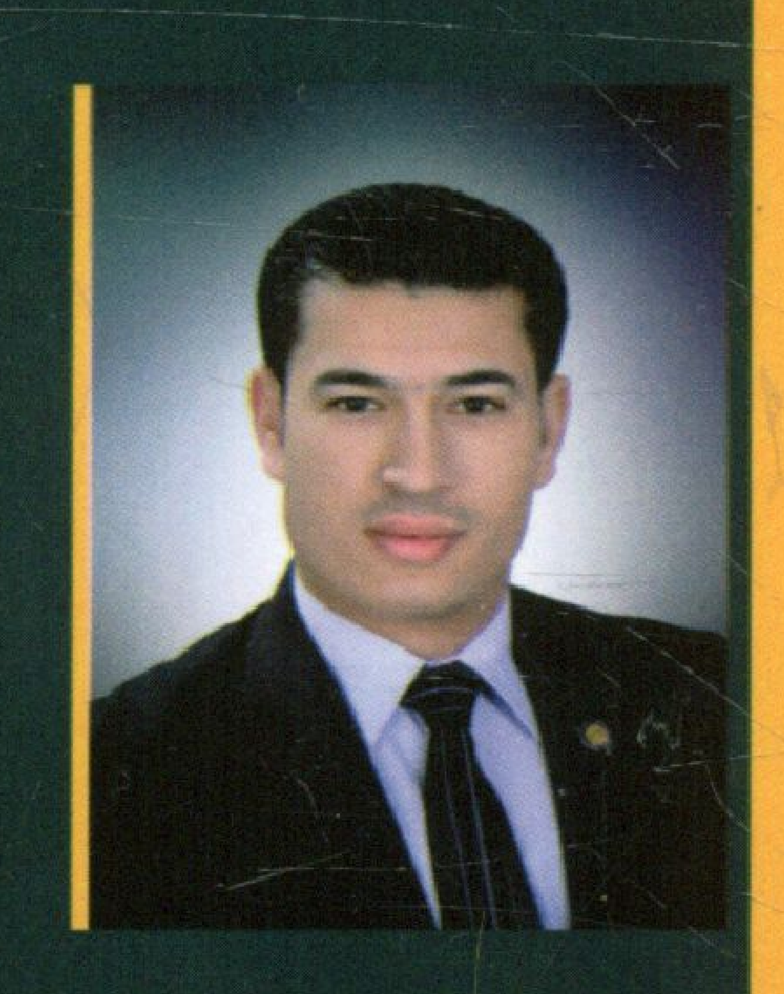
110- محمود فهمى زيدان، في فلسفة اللغة، دار الوفاء،الأسكندرية، الطبعة الأولي، 2003.

111- وليام جيمس، البراجماتية، ترجمة محمد علي العريان، تقديم زكي نجيب محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965.

خامسا : رسائل علمية غير منشورة:

112- إكرام فهمى حسين، فلسفة المنطق واللغة عند جوتلوب فريجه، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997.

113- عصام زكريا جميل: مفهوم اللزوم المنطقى ومشكلاته، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.



نبذة عن المؤلف

د. السيد عبد الفتاح جاب الله عبد الفتاح.

تاريخ الميلاد : 12 /1 / 1981

المؤهلات الأكاديمية:

1. دكتوراة فى الآداب - قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة القاهرة (2010)، تخصص (المنطق وفلسفة العلوم) - بمرتبة الشرف الأولى.
2. ماجستير فى الآداب - قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق (2005)، تخصص (المنطق وفلسفة اللغة) - بتقدير ممتاز.

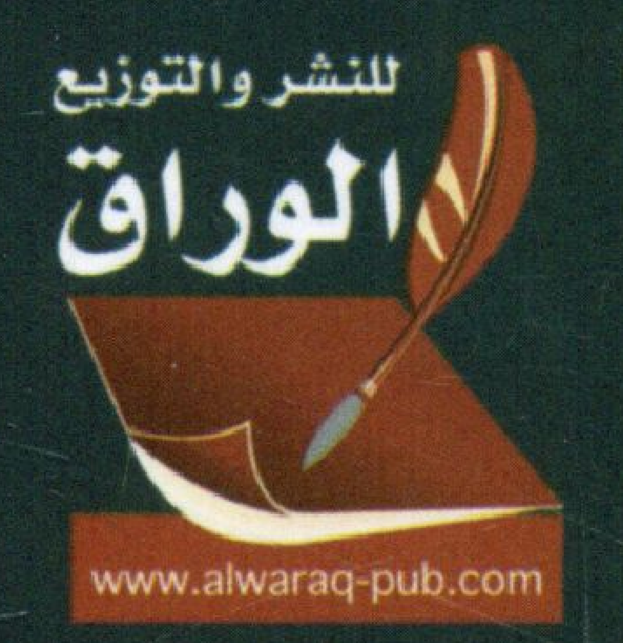
الخبرات التدريسية:

مدرس بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

أبحاث منشورة:

1. نظرية الفئات بين المنطق الكلاسيكى والمنطق الغائم.
2. مفهوم الاستدلال التقريبى.
3. مفهوم الحقيقة المنطقية عند ستراوسن.
4. مدخل إلى الفلسفة، بالاشتراك مع أ.د/ ظريف حسين.





عمّان - شارع الجامعة الأردنية
مقابل كلية الزراعة
تلفاكس : 7798 533 6 00962
ص.ب 1527 عمان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com

www.alwaraq-pub.com